

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الشهيد زدور إبراهيم قاسم

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الفضاء المتوسطي : المحددات ، الأدوات ، التحولات الراهنة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : السياسات العامة

اعداد الطالب :

ولد سي بوزيان هشام

اشراف الأستاذة:

د. كلثوم بن دادة

لجنة المناقشة:

د.كلثوم بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د.حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د.هشام داود الغنجة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

الموسم الجامعي : 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء :

الى والدي امي وابي العزيزين الغاليين اهدي لكما روحا من روحكما في هذا الجهد الذي بذلته وكان ثمرة من زرعكما ، وارجوا من كل ذرة تشكل قلبي ان تكونا فخورين بي.

الى اخوتي وعائلتي سيد احمد ، أسامة ، عبد الكريم ، كمال ، حنينة ، اسمهان ، والصغيرين العزيزين على قلبي بن عبد الله وروان اهدي لكم هذا العمل الذي سيحمل اسمنا في يوم ما .

الى أصدقائي وزملائي الذين رافقوا دربي وكانوا سببا في كل ابتسامة وفرح ومعاونة لي كل باسمه اهدي لكم هذا الجهد عرفانا وتشرفا بلقياكم جميعا .

اهدي مذكرتي هذه الى كل من كانت له إضافة إيجابية في نفسي طيلة مساري ، والى كل من سيأخذ من عملي هذا ولو حرفا في سبيل العلم .

واسال الله التوفيق للجميع .

شكر وعرفان

اشكر أولا وقبل كل شيء الله عزوجل على توفيقه لي في اكمال هذا العمل . فالحمد لله على كل حال.

واشكر ثانيا امي و ابي اللذان دعماني بكل ما لديهما في مسيرتي منذ ولدت الى الان .

و اتوجه بالشكر والتقدير لاستاذتي ومشرفتي العزيزة الفاضلة "د.كلثوم بن دادة " التي استقبلتني برحابة الصدر لانجاز هذه المذكرة ، واشكرها على كل توجيهاتها ودعمها طيلة فترة اعدادها.

واشكر كل الأساتذة الاكارم الذين كانوا عونا لنا في مسارنا الاكاديمي كل باسمه ومعال مقامه . وكل الشكر كذلك لزملائي الذين ر افقوا مسيرتي الدراسية .

و اتوجه بالشكر كذلك الى كل إطارات المعهد الوطني للدراسات الاستر اتيجية وبالأخص الأستاذة "طايبي فيروز" التي ر افقتنا خلال فترة التربص .

ماركوس توليوس شيشرون :

"الامتنان ليس أعظم الفضائل فحسب، بل هو أصل جميع الفضائل الأخرى".

المقدمة

المقدمة :

تعد السياسة الخارجية من أعقد الظواهر وأكثرها تشعبا، إذ تتقاطع فيها متغيرات داخلية وخارجية، وتتشابك فيها مصالح استراتيجية بمحددات مادية وغير مادية . ولعل ما يزيد من تعقيد هذه الظاهرة حين يتعلق الأمر بالجزائر، هو انها تجمع بين إرث ثوري عميق يرسخ مبادئها الخارجية الثابتة، وبين ضرورة التكيف مع متغيرات دولية وإقليمية سريعة التحول لا تنتظر.

وفي ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة، يبرز الفضاء المتوسطي باعتباره محورا استراتيجيا بامتياز، تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى وتتنازع فيه محاور الطاقة والأمن والهجرة والحضارة. حيث كان البحر الأبيض المتوسط على مر التاريخ هو ملتقى الحضارات ومفترق الإمبراطوريات.

وتحتل الجزائر في هذا الفضاء موقعا متميزا ؛ فهي بلد الثورة المظفرة التي أنارت طريق الشعوب المستعمرة، وهي القوة الطاقوية التي تمد أوروبا بالغاز وتشارك في رسم توازنات الأمن الإقليمي، وهي في الوقت ذاته الدولة التي تعيش تحولات داخلية عميقة في أعقاب التعديل الدستوري 2020 الذي أعاد تشكيل البيئة السياسية وفتح الباب أمام إعادة صياغة الأولويات الخارجية.

عملت الجزائر على تعزيز دورها الإقليمي والدولي من خلال مساهمتها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ودعمها للحلول السياسية في الأزمات الإقليمية، إلى جانب توظيف إمكاناتها الطاقوية في بناء شراكات استراتيجية، خاصة مع الدول الأوروبية. غير أن السياسة الخارجية الجزائرية تواجه في المقابل تحديات متعددة، سواء على المستوى الداخلي المرتبط بالرهانات الاقتصادية والتنموية، أو على المستوى الخارجي المرتبط بتعقيدات البيئة الإقليمية والدولية، واشتداد التنافس بين القوى الكبرى داخل المتوسط.

ومن هذا المنطلق التوجه نحو توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الفضاء المتوسطي فتمتلك الجزائر رصيدا حضاريا وثقافيا وروحيا لم يستثمر بعد بالشكل الكافي في خدمة مصالحها الاستراتيجية الإقليمية.

وكذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المتوسطي، من خلال إبراز أهم الرهانات الأمنية والاقتصادية التي تعرفها المنطقة، ودراسة مختلف التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية، مع محاولة تقييم مدى قدرة الجزائر على الحفاظ على مكانتها كفاعل إقليمي يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار داخل المتوسط.

1/الإشكالية :

في اطار دراسة السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها المتوسطي .وفي اطار التحولات الجيوسياسية والإقليمية الراهنة ، انطلقت الدراسة الإجابة على إشكالية جوهرية :

كيف تفاعلت السياسة الخارجية الجزائرية مع التحولات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة في الفضاء المتوسطي ؟

الأسئلة الفرعية :

-ما هي الأهمية الاستراتيجية للفضاء المتوسطي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية ؟

- كيف تفاعلت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المتوسط بعد سنة 2020 ؟ وما هي الأداة الرئيسية الأكثر تاثيرا على مستوى الدبلوماسية الجزائرية ؟ .

- ما أهم الرهانات الأمنية التي تميز الفضاء المتوسطي، وكيف تؤثر على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية؟

- ما هي التحديات التي تواجه الجزائر في تعزيز نفوذها الإقليمي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية؟.

2/الفرضيات :

-**الفرضية الأولى :** تتجه الجزائر نحو إعادة التموقع الاستراتيجي في الفضاء المتوسطي، عبر توظيف البعد الطاقوي والأمني والدبلوماسي لتعزيز الحضور الإقليمي في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة ، وكذا تنويع الشركاء الاقتصاديين بعيد عن التقيد بالشركاء التقليديين.

-**الفرضية الثانية :** يمثل الموقع الجغرافي والموارد الطاقوية محورا هاما في تعزيز الدور الإقليمي للجزائر في مجالها المتوسطي.

-**الفرضية الثالثة :** تسعى الجزائر بعد 2020 إلى تبني مقاربة أكثر ديناميكية في القضايا الأمنية المتوسطية مع الحفاظ على مبدأ عدم التدخل. والتوجه نحو استعمال القوة الناعمة بشكل اكبر .

-**الفرضية الرابعة :** هناك علاقة بين التحديات الإقليمية الأمنية وبين إعادة صياغة الرؤية الدبلوماسية الجزائرية في سبيل تحقيق مصالحها والحفاظ على امنها القومي .

3/الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

أ-الأهمية العلمية :

تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بتحليل السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال الربط بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية والواقع الجيوسياسي للفضاء المتوسطي . تسليط الضوء على التحول النسبي الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية بعد سنة 2020 ومحاولة فهم أبعاده الاستراتيجية وانعكاساته على الدور الإقليمي للجزائر. تقديم تحليل أكاديمي للعلاقة بين المحددات الداخلية والخارجية وبين فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي.و تفسير السلوك الخارجي للجزائر في المتوسط بالاستناد إلى مقاربات نظرية مختلفة، كالواقعية والليبرالية والبنائية، مما يمنح الدراسة بعد تحليلي ومنهجي.

ب-**الأهمية العملية :**

تعتبر الدراسة ذات أهمية في ارتباطها بالتحولات الراهنة التي يشهدها الفضاء المتوسطي، وما تفرضه من تحديات أمنية واقتصادية وجيوسياسية تؤثر بشكل مباشر على الجزائر ومكانتها الإقليمية. فالدراسة تسعى إلى فهم طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر داخل هذا الفضاء، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، إلى جانب التنافس الدولي على الطاقة والنفوذ في المتوسط. كما تكمن أهميتها في إبراز كيفية توظيف الجزائر لموقعها الجغرافي وإمكاناتها الطاقوية والدبلوماسية من أجل تعزيز حضورها الإقليمي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية، إضافة إلى محاولة تقييم التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية بعد 2020 ومدى قدرتها على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية الراهنة. وتفيد هذه الدراسة كذلك الباحثين وطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في فهم طبيعة التفاعلات المتوسطية وانعكاساتها على السياسة الخارجية الجزائرية.

4/اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى إزالة الغموض حول الموضوع ، او اثارة فضول معرفي يكون خيطا من خلاله الى انتاج معرفة جديدة تكمل الموضوع وتعمل على سد فجوات معرفية في البحث او تقويم بعض المعطيات بناء على معطيات معينة ، وفي هذا السياق تهدف هذه الدراسة الى:

- تحليل فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المتوسطي في ظل التحولات الجيوسياسية والإقليمية والدولية الراهنة، من خلال إبراز أهم المحددات التي تؤثر في توجهاتها الخارجية.
- دراسة الأهمية الجيوستراتيجية للفضاء المتوسطي بالنسبة للجزائر، خاصة من الناحية الأمنية والاقتصادية والطاقوية، مع محاولة فهم طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الجزائر في هذا المجال.

- تقييم مدى قدرة الجزائر على تعزيز حضورها الإقليمي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية داخل المتوسط، وتحليل التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية وانعكاساتها على مكانة الجزائر ضمن التوازنات الإقليمية والدولية.

5/الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع :

تقف وراء اختيار الموضوع جملة من الدوافع والأسباب المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية في جزء من محيطها الإقليمي، تتلخص فيما يلي:

- ضرورة لفت الانتباه حول الفضاء المتوسطي ولما له من أهمية استراتيجية بالنسبة للجزائر وخصوصا في علاقات شمال جنوب .
- ضرورة تقديم قراءة للسياسة الخارجية الجزائرية بعد 2020، تهتم بابراز اهم الرهانات والتحديات التي تواجه الجزائر في المنطقة، وتقييم الفرص التي يمكن اقتناصها.

6/ المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة :

اعتمدت الدراسة على تحليل السياسة الخارجية الجزائرية ومدى فاعليتها على مستوى فضائها المتوسطي .

-**المنهج الوصفي التحليلي:** تم توظيف المنهج الوصفي بهدف رصد وتحليل طبيعة الفضاء المتوسطي والرهانات الأمنية والاقتصادية التي يشهدها، من خلال دراسة مظاهر التهديدات والتحديات المختلفة، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى تحليل أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية وانعكاساتها على استقرار المنطقة المتوسطية.

-**المنهج التاريخي:** تستند الدراسة إلى المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المتوسطي، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، مرورا بمختلف التحولات

الإقليمية والدولية التي أثرت على توجهات الدبلوماسية الجزائرية كالشراكات الاورومتوسطية او الشراكات الثنائية بين دول المتوسط والجزائر ، وصولا إلى الأدوار التي أصبحت الجزائر تؤديها في ظل التحديات الأمنية والجيوسياسية الراهنة داخل المتوسط.

7/الدراسات السابقة :

أ-الدراسة الأولى :

أطروحة دكتوراة للباحثة مبرك رفيدة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتلمسان المعنونة ب"**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة** " ، المنجزة في الموسم الجامعي 2024/2023. قدمت من خلالها الباحثة رؤيتها حول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المتوسط ، بينت العلاقات الثنائية والقضايا الأمنية والتحولات الداخلية ، الا ان هذه الدراسة لم تتطرق إلى الربط بين الوضع الداخلي والسياسة الخارجية ، ولم توضح التحديات والرهانات التي تواجه السياسة الجزائرية في المتوسط .

ب-الدراسة الثانية :

أطروحة دكتوراة للباحثة سارة بوحادة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية المعنونة ب"السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار في ظل التحولات الإقليمية الراهنة" المنجزة في الموسم الجامعي2019/2018. ركزت هذه الأطروحة على اختبار مدى قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على التكيف والتعامل مع التحولات والاضطرابات الإقليمية التي شهدتها دول الجوار الجغرافي (مثل موجات الثورات العربية، والأزمات السياسية، والنزاعات المسلحة). وخلصت الدراسة إلى التداعيات المباشرة لهذه التحولات على الأمن القومي الجزائري، والمتمثلة في بروز التهديدات الأمنية غير المتماثلة كتدفق السلاح، وتهريب المخدرات وتبييض الأموال والاتجار بالبشر لا سيما عبر الحدود الجنوبية.

تناولات هذه الدراسة "كيف تحمي الجزائر نفسها من تحولات دول الجوار"، بينما يتناول بحثنا الحالي في كيف تستثمر الجزائر استقرارها الجديد وعقيدتها الدستورية المحدثة لتقود وتصيغ التوازنات في دول الجوار وعموم الفضاء المتوسطي على أسس الندية والمصلحة الوطنية

ج-الدراسة الثالثة :

مذكرة ماستر للباحثة تومية ليليا بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية المعنونة ب"العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية " ، الموسم الجامعي 2014/2013. تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل أثر "المحدد الجغرافي" بوصفه متغيرا مستقلا يوجه سلوك وصناعة السياسة الخارجية الجزائرية. وانطلقت الدراسة من إشكالية رصد وتحليل التحركات الدبلوماسية والأمنية للجزائر في مربعاتها الجيوسياسية الثلاثة: (المغاربي، المتوسطي، وفضاء الساحل الإفريقي). تتأسس هذه الدراسة الحالية بناء على ما انتهت إليه الدراسة السابقة من محورية العامل الجغرافي، لكنها تتجاوزها لتقدم رؤية تحديثية تواكب الديناميكية الراهنة للسياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المتوسطي، مستندة إلى معطيات الدبلوماسية الجديدة القائمة على الندية، والمعطيات الاقتصادية المتغيرة وتحولات البيئة الأمنية الإقليمية الراهنة.

8/تقسيم الدراسة :

للإجابة على الإشكالية التي تم طرحها تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية لمعالجة الموضوع :

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الجزائرية

يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية، إذ يسعى إلى استعراض أبرز التعريفات والمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية، وعرض المقاربات النظرية الكبرى الواقعية والليبرالية والبنائية، و تحليل نماذج صنع القرار، مع إسقاط ذلك كله على الحالة الجزائرية من خلال إبراز الأسس الدستورية والمحددات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشكل السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها المتوسطي.

الفصل الثاني : تحولات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الفضاء المتوسطي

يتناول التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الفضاء المتوسطي بعد التعديل الدستوري 2020 في إعادة ترتيب الأولويات الخارجية، وتحليل مسار تنويع الشراكات الاقتصادية مع قوى دولية كالصين وتركيا وإيطاليا وسلوفينيا، إلى جانب تتبع تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية من الشراكة التقليدية نحو مراجعتها على أسس الندية، مع التركيز على الدور الجزائري في استقرار الفضاء المتوسطي عبر الملف الليبي والقضية الفلسطينية ودبلوماسية الطاقة.

الفصل الثالث :فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط بين الرهانات والتحديات

وخصص الفصل الثالث لتقييم فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط بين الرهانات والتحديات، إذ يستعرض أبرز التحديات الأمنية المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ثم ينتقل إلى الرهانات الاقتصادية المرتبطة بالموارد والثروات وتنافس القوى الكبرى في الفضاء المتوسطي، ليصل أخيرا إلى تشخيص التحديات والفرص الداخلية

والخارجية التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية، في محاولة الإجابة عن مدى قدرة الجزائر على تحويل ثقلها الجيوسياسي إلى دور إقليمي فاعل ومستدام داخل هذا الفضاء.

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد :

تعد السياسة الخارجية من ابرز المجالات البحثية في ميدان العلوم السياسية وتتسم بالتعقيد المفاهيمي والنظري ، لذا سنحاول ابراز اهم المفاهيم والمحددات التي ستساعدنا في تحليل السياسة الخارجية فالسياسة الخارجية لا تُختزل في كونها مجرد ردود أفعال تجاه البيئة الدولية، بل هي عملية معقدة تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية، وتخضع لمحددات متعددة تتراوح بين الجغرافيا، والاقتصاد، والهوية، إلى جانب تأثير بنية النظام الدولي وتوازنات القوى. تبرز أهمية التأصيل النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية، من خلال عرض مختلف المقاربات المفسرة لها، سواء الواقعية أو الليبرالية أو البنائية، وكذا تحليل نماذج صنع القرار التي تساهم في فهم كيفية تشكلها.

كما تكتسي دراسة السياسة الخارجية الجزائرية أهمية خاصة التي ينطوي عليها بحثنا ومنه يعد الفصل الأول اطارا نظريا ومفاهيميا في المبحث الأول وفي المبحث الثاني سيتم التخصيص بأهمية المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية .

و منه الإجابة على سؤال فرعي محوري : **على أي أساس تصاغ السياسة الخارجية الجزائرية؟ وما أهمية الفضاء المتوسطي في هذه السياسة ؟.**

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري ومفاهيمي شامل للسياسة الخارجية، مع إسقاطه على الحالة الجزائرية، من خلال إبراز محدداتها وأبعادها الجيوستراتيجية، خاصة في الفضاء المتوسطي الذي يشكل مجالا حيويا لتفاعلاتها الخارجية.

المبحث الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية

للسياسة الخارجية أهمية كبيرة في ميدان العلاقات الدولية خاصة وان العلاقات الدولية في زاوية معينة تعبر عن تفاعل مختلف السياسات الخارجية للدول مع بعضها البعض ، فدراسة السياسة الخارجية تساعدنا في فهم الاستراتيجيات التي تقوم بها الدول في محيطها الخارجي في تعظيم أدوارها إقليميا ودوليا لذا سنسعى في المبحث لوضع اطار نظري للسياسة الخارجية يساعدنا في تحليل الدراسة .

المطلب الأول : مفهوم ومحددات السياسة الخارجية

الفرع الأول : مفهوم السياسة الخارجية

السياسة الخارجية تتميز بعدة تعريفات مختلفة فلم يجتمع الباحثون على تعريف جامع واحد وهذا راجع لانتماء مصطلح السياسة الخارجية الى حقل العلوم السياسية ومنه الى العلوم الإنسانية والتي تتميز بالتعقيد كغيرها من الظواهر الاجتماعية .

ويعرف تشارلز هيرمان(**Charles Hermann**) السياسة الخارجية بأنها " **تلك السلوكيات المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية** "، وفي المعنى نفسه ، يعرف باتريك مورجان

(**Patrick M. Morgan**) السياسة الخارجية بانها : " **التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية ، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين**" .[1] ومن هذين التعريفين يمكن القول بان كل من هيرمان ومورغان اعتبرا السياسة الخارجية كمخرجات سلوكية لصناع القرار .

أما فيما يخص ريتشارد سنايدر، فانه يرى أن السياسة الخارجية هي : "**منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً**

[1] احمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، (دار الزهران للنشر والتوزيع ،2010)، ص20 .

أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[1]، في هذا السياق يعرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها : " **جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ويضيف : " إن نشاط الجماعة كوجود حضاري ، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة الخارجية"**[2]. " تفهم السياسة الخارجية كذلك بوصفها عملية اتخاذ قرار تقوم على الموازنة بين الاعتبارات الداخلية للدولة والضغوط أو المتغيرات الخارجية، بما يضمن إدارة العلاقة بين المجالين الداخلي والدولي.[3]

وذهب بلانودا ولتون (**Blanoda Walton**) في تعريفه السياسة الخارجية على انها " **منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار اتجاه الدول او الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق اهداف تتعلق بالمصلحة الوطنية** [4]" وقد عمل الدكتور كمال علاء فاهم على محاولة جمع اهداف تكون مشتركة بالنسبة للدول نلخصها في الاتي :

- **حماية السيادة والامن القومي :** تعمل الدولة على توظيف كل امكانياتها وادارتها للحفاظ على كيانها والقدرة على مواجهة التهديدات والمخاطر التي تواجهها .
- **التنمية الاقتصادية :** كلما ازدادت قدرة وامكانيات الدولة ازدادت قدرتها على حماية نفسها وسيادتها واضحت اكثر طموحا للعب دور في السياسات الدولية .
- **الحضور والنفوذ الإقليمي :** يعتبر الحضور والنفوذ الإقليمي من الأهداف المهمة التي تسعى اليها الدول ضمن المنظومة الإقليمية ، ويأتي ذلك من خلال سياساتها الخارجية والمرتبطة بمدى قوتها على تحقيق هذا الهدف[5].

---

[1] سالم صابر ، **"تحليل السياسة الخارجية "**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علاقات دولية ، جامعة الجزائر 03 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،السنة الجامعية 2020/2019.ص4

[2] **المرجع نفسه** ، ص4

[3] ديفيد كاديير، **"السياسة الخارجية بوصفها استمرارا للسياسة الداخلية بوسائل أخرى: مسارات وأنماط التسييس الشعبوي"**، مجلة تحليل السياسة الخارجية، (2024)، ص 1.

[4] علاء كامل ، **"السياسة الخارجية .. المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية "**، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،العدد 67 ، سبتمبر 2021،ص 94.

[5] **المرجع نفسه** ، ص94.

ويعرف روزيناو (**James N. Rosenau**) كذلك السياسة الخارجية بأنها "**منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل اقرار او تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والاهداف المحددة سلفا**"[1] ، ووفقا **لمحمد السيد سليم**، هي " **برنامج عمل رسمي وعلني تعتمده السلطة المختصة في الدولة بعد المفاضلة بين بدائل متعددة، وذلك بقصد تحقيق أهداف محددة ضمن البيئة الدولية**". ويؤكد هذين التعريف أن السياسة الخارجية ليست مجرد توجهات عامة، بل هي عملية اختيار عقلاني بين خيارات متاحة، تقوم بها مؤسسات رسمية وتسعى من خلالها الدولة إلى خدمة مصالحها وأهدافها في محيطها الخارجي[2].

ومن خلال كل هذه التعريفات التي لم تخرج بمفهوم موحد للسياسة الخارجية نظرا لاختلاف اتجاهاتهم ولتعقد الظاهرة كما اسلفنا الذكر فيمكن تقديم تعريف اجرائي ملما لمختلف المفاهيم وهو كالاتي " **تعبر السياسة الخارجية عن مجموعة القرارات والسلوكيات الرسمية التي تعتمدها الدولة، عبر مؤسساتها المخولة، في تعاملها مع الوحدات والفاعلين الدوليين، وذلك في إطار عملية اختيار عقلاني بين بدائل متعددة، بهدف تحقيق أهداف محددة ترتبط بالمصلحة الوطنية في البيئة الدولية**". هذا التعريف:

يجمع بين البعد السلوكي (هيرمان ومورغان) والبعد الاختياري/صنع القرار (سنايدر، روزيناو)، والبعد البرنامجي المؤسسي (محمد السيد سليم)،والبعد المتعلق بالمصلحة الوطنية.

يمكن التطرق الى نقطة مهمة أيضا في تحليلنا وهي ان السياسة الخارجية تتميز بعدم اليقين نتيجة تميز النظام الدولي بالفوضى كما تبين النظرية الواقعية في العلاقات الدولية[3] ،والتي قد تصل يواجه فيها صانع القرار نقصا أو غموضا في المعلومات المتعلقة بموقف معين، الأمر الذي يحد من قدرته على تحليل البدائل المتاحة وتقدير النتائج المحتملة لكل خيار.

---

[1] احمد النعيمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص21.

[2] رملي فهيم ، **"تحليل السياسة الخارجية"** ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية ، جامعة البليدة -2 لونيسي علي -كلية الحقوق والعلوم السياسية،2022/2021، ص13.

[3] **النظرية الواقعية :** من أهم النظريات في حقل العلاقات الدولية، إذ تركز على تفسير سلوك الدول في النظام الدولي انطلاقًا من فكرة الصراع على القوة والمصلحة. وترى هذه النظرية أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وأن سلوكها الخارجي تحكمه اعتبارات القوة والأمن القومي في بيئة دولية تتسم بالفوضى وغياب سلطة مركزية عليا.

وقد يصل هذا الوضع إلى درجة يعجز فيها عن تحديد احتمالات النتائج المترتبة على تبني سياسات معينة، وهو ما يعرف بعدم اليقين الهيكلي. أما المفاجأة الاستراتيجية فتشير إلى التحولات السريعة وغير المتوقعة في البيئة الدولية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والاتصال، بما قد يتيح للدول استخدام أساليب الخداع أو المباغتة لتحقيق مكاسب أو تفوق استراتيجي.[1]

[1] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة 1998،ص35

الفرع الثاني : محددات السياسة الخارجية

تشير محددات السياسة الخارجية إلى مختلف العوامل والظروف التي تسهم في توجيه وتشكيل السياسة الخارجية للدولة، حيث تدرس هذه الأخيرة بوصفها متغيرًا تابعا يتأثر بمجموعة من المتغيرات المستقلة المرتبطة بمعطيات البيئة الداخلية من جهة، وبالبيئة الدولية من جهة أخرى.[1] وتتعدد المحددات كالاتي :

-**المحدد الجغرافي :** وتعبر عن المكون الأساسي لقيام الدولة من حيث الحدود المكانية للدولة والمساحة والتضاريس والمناخ السائد وموقع الدولة بحيث دولة حبيسة[2] او لها منفذ بحري او تطل على المحيط وهو ما يدخل في اطار دراسة للجغرافيا السياسية للدولة ،فهذا المحدد يؤثر بشكل مباشر على خيارات السياسة الخارجية لكل دولة[3] ، فالسياسة الخارجية الجزائرية تأخذ في مجالها الحيوي بعد افريقي وبعد متوسطي ولها شريط ساحلي يقدر ب2148 كم وهو ما يجعل للجزائر موقعا استراتيجيا يؤثر في الفضاء المتوسطي واي سياسة خارجية تتخذها على هذا الفضاء يكون بتفاعل مع دول حوض المتوسط ، ولذلك يعتبر امتلاك الدول لسواحل بحرية واسعة احد مصادر قوتها لما يوفره من موانئ و موقعا للنقل الدولي والتجارة الدولية[4]، ووجوب وجود اسطول بحري قادر على تامينها.

-**المحدد البشري :** مجموعة العوامل المرتبطة بالعنصر السكاني داخل الدولة، مثل حجم السكان وتركيبتهم ومستوى وعيهم السياسي والثقافي.

-**المحدد السياسي والاقتصادي :** تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة،والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية ، ويلعب الاستقرار السياسي أساس رئيسي في تبلور السياسة الخارجية للدولة،بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها.كما ان هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما

[1] عربي لادمي محمد ، **السياسية الخارجية :دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات** ، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 25 ديسمبر 2016 السنة الثامنة ، المركز الجامعي تمنراست.

[2] **الدولة الحبيسة :** هي الدولة التي لا تمتلك منفذًا مباشرًا على البحار أو المحيطات، أي أنها محاطة باليابسة من جميع الجهات أو محاطة بدول أخرى، الأمر الذي يجعلها تعتمد على الدول المجاورة للوصول إلى الموانئ البحرية من أجل التجارة والنقل الخارجي.

[3] محمد السيد سليم ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 150.

[4] **المرجع نفسه** ،ص 152.

يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها.وحالة الجزائر في فترة التسعينيات اصدق مثال على ذالك، فعدم الإستقرار حولها إلى دولة منعزلة على العالم [1]. واما **اقتصاديا** يعتمد على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة وعلى مواردها ،فالدول التي تحوي على موارد طبيعية تتحكم فيها تكون لديها ورقة تفاوض تستخدمها كاداة في تعزيز سياستها الخارجية وهو ماسندرسه في الفصول القادمة ، فالدول التي تملك موارد الطاقة (على غرار النفط والغاز)او المعادن ومختلف الموارد الطبيعية الأخرى فتكون سياستها الخارجية ذات تأثير مباشر على مستوى اقليمها وفي بعض الأحيان دوليا فعلى سبيل المثال روسيا الاتحادية وسياستها الخارجية اتجاه اروبا واستعمال مورد الغاز كورقة ضغط وكذا الامر بالنسبة للجزائر وسياستها الخارجية اتجاه الاتحاد الاروبي لما يبرزه موقع الجزائر .

-**المحدد الديني والعرقي:** تحول الدين والعرق من "مشاعر" أو "معتقدات" إلى **محددات سياسية** عندما:

1. تتبناهما النخب الحاكمة كجزء من الهوية الوطنية.
2. تتحول المؤسسات الدينية أو العرقية إلى فاعل سياسي داخل الدولة.
3. يتم استغلالهما كأدوات لتبرير سياسات خارجية معينة أمام الرأي العام الدولي والمحلي.

هذا التفاعل يجعل السياسة الخارجية في الدول المتعددة عرقياً أو ذات الطابع الديني القوي عملية بالغة التعقيد، حيث تتصارع الحسابات الاستراتيجية مع الاعتبارات الهوياتية.فالمكون **الديني والعرقي** يحولان السياسة الخارجية من مجرد "شطرنج سياسي" يبحث عن النفوذ، إلى "معركة وجودية" تتعلق بالهوية والبقاء المعنوي، مما يجعلهما أقوى المحددات غير المادية التي تُقيد أو تُحفز سلوك الدول في الساحة الدولية.

[1] عربي لادمي محمد،**مرجع سبق ذكره** ، ص 14.

-**المحددات الشخصية لصانع القرار**: انطلاقا من أن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، وأن الرئيس يمثل في بعض الدول ذات الأنظمة التسلطية وحدة اتخاذ القرار، فإن الخصائص والسمات المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي لصانع القرار تمثل محددا أساسيا في السياسة الخارجية [1].

-**المحددات الخارجية** : تأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمجموعة من العوامل الخارجية النابعة من تفاعلاتها مع الوحدات الدولية الأخرى، إذ لا يمكن فهم هذه السياسة بمعزل عن البيئة الدولية المحيطة. فرغم صياغتها في إطار وطني، إلا أنها تخضع باستمرار لتأثيرات المتغيرات الخارجية، وفي مقدمتها تأثير المنظمات الدولية. فمكانة الدولة داخل هذه المنظمات، ولا سيما الكبرى منها كالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومن العناصر الحاسمة في رسم توجهاتها الخارجية. إضافة إلى ذلك، برز دور الشركات متعددة الجنسيات كفاعل مؤثر، بل ومقيد أحياناً لسيادة الدول، ليس فقط على مستوى رسم السياسة الداخلية، بل والسياسة الخارجية على وجه الخصوص[2].

تتشكل السياسة الخارجية لأي دولة نتيجة تفاعل معقد بين إرادة صناع القرار المحليين ومجموعة من العوامل الخارجية التي تتجاوز الحدود الوطنية. فالدولة، وإن كانت الوحدة الأساسية في النظام الدولي، إلا أنها تعمل ضمن بيئة تفاعلية تجعل سياساتها الخارجية رهناً باستمرار بسلوكيات وقرارات الفواعل الدولية الأخرى[3]. ويمكن حصر أبرز هذه العوامل الخارجية فيما يلي:

- **بنية النظام الدولي وتوازن القوى:** تؤثر البنية العامة للنظام الدولي (أحادي القطب، ثنائي القطب، أو متعدد الأقطاب) تأثيرا حاسما في هامش المناورة المتاح للدول. ففي

[1] إسلام أحمد سليم العياصرة ،**محددات السياسة الخارجية** ، المجلة العربية للنشر العلمي العدد التاسع 2-جويلية 2019، ص08.
[2] عبد الحفيظ حسناوي ، **تأثير الأوضاع الداخلية على أداء السياسة الخارجية (دراسة حالة مصر 2011-2015)**، (مذكرة ماستر غير منشورة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية السنة الجامعية 2016/2015).ص27.
[3] Henry Kissinger**, World Order** .(Penguin Press, 2014), p. 8-12.

ظل نظام أحادي القطب، تميل سياسات الدول الأخرى إلى التكيف مع سياسات الدولة المهيمنة، بينما يتيح النظام متعدد الأقطاب مساحة أكبر للتحالفات المتغيرة والسياسات المستقلة. يعد هذا المفهوم محوريا في المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، كما هو موضح في أعمال كينيث والتز **(Kenneth Waltz)** حول نظرية السياسة الدولية[1].

- **تأثير المنظمات الدولية:** المنظمات الدولية بمثابة أطر مؤسسية تحد من السيادة المطلقة للدول وتعيد تشكيل تفضيلاتها[2]. فالانضمام إلى منظمة مثل الأمم المتحدة يفرض على الدول الالتزام بميثاقها وقرارات مجلس الأمن، مما يحد من خياراتها الأحادية[3]. وبالمثل، فإن الانخراط في المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يفرض شروطومعايير تؤثر بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية، وهي امتداد حتمي للسياسة الخارجية[4]. منظمة التجارة العالمية بدورها تضع إطارا قانونيا ملزم للتجارة الخارجية، مما يحد من قدرة الدول على اتباع سياسات حمائية أحادية الجانب[5]. في هذا السياق، يرى روبرت كوهان (**Robert Keohane)** وجوزيف ناي **(Joseph Nye)** أن هذه المنظمات تشكل جزء من"الترابط المعقد" **(Complex Interdependence)** الذي يعيد تشكيل مفهوم القوة والسيادة في العلاقات الدولية[6].

[1] Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics** (McGraw-Hill, 1979), chapter 5.

[2] Michael Barnett and Martha Finnemore, **Rules for the World: International Organizations in Global Politics** (Cornell University Press, 2004), p. 2-5.

[3] **ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع**، المواد 39-51.

[4] Joseph E. Stiglitz, **Globalization and Its Discontents** (W. W. Norton & Company, 2002), p. 12-16.

[5] منظمة التجارة العالمية، **"آلية تسوية النزاعات"**، متاح على:**https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_e.htm**

[6] Robert O. Keohane and Joseph S. Nye**, Power and Interdependence**, 4th ed. (Longman, 2012), p. 20-25.

- **تأثير الفواعل غير الحكومية:** برزت الشركات متعددة الجنسيات كفاعل مؤثر وقوي في العلاقات الدولية، لدرجة أن بعض الباحثين يعتبرون أن تأثيرها الاقتصادي قد فاق تأثير العديد من الدول[1]. فهذه الشركات، بقدرتها على نقل رؤوس الأموال، وتحديد مواقع الاستثمار، والتأثير في سلاسل التوريد العالمية، أصبحت قادرة على التأثير في القرارات السيادية للدول، سواء على مستوى السياسة الداخلية (كقوانين العمل والضرائب) أو السياسة الخارجية (كسياسات الدول تجاه أسواق معينة أو أنظمة حكم معينة)[2]. كما تلعب منظمات المجتمع المدني الدولية (كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش) دورا في التأثير على أجندة السياسة الخارجية للدول من خلال فضح انتهاكاتها والضغط على حكوماتها[3].

- **تأثير الرأي العام العالمي والإعلام:** أدى تطور وسائل الاتصال والإعلام إلى ظهور ما يسمى بـ "الرأي العام العالمي"، الذي يمكنه التأثير في قرارات السياسة الخارجية. فالدول لم تعد قادرة على إدارة سياساتها الخارجية في عزلة عن ردود الفعل الدولية التي تثيرها قراراتها[4]. فالحملات الإعلامية العالمية يمكنها أن تشكل ضغط على الحكومات لتغيير سياساتها تجاه قضايا معينة، مثل الحروب أو الأزمات الإنسانية أو قضايا البيئة. ويشير جوزيف ناي (**Joseph Nye**) إلى أن القدرة على جذب الرأي العام العالمي والتأثير فيه تمثل جانبا مهماً من "القوة الناعمة" (**Soft Power**) للدول[5]، بينما يحلل مانويل كاستليس (**Manuel Castells**) كيف أعادت شبكات الاتصال تشكيل علاقات السلطة على المستوى العالمي[6].

[1] Susan Strange**, The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy** (Cambridge University Press, 1996), p. 4-6.
[2] Peter Dicken**, Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy**, 7th ed. (The Guilford Press, 2015), p. 113-117.
[3] Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, **Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics** (Cornell University Press, 1998), p. 8-12.
[4] Manuel Castells, **Communication Power** (Oxford University Press, 2009), p. 3-5.
[5] Joseph S. Nye**, Soft Power: The Means to Success in World Politics** (PublicAffairs, 2004), p. 5-
[6] Castells, Communication Power, p. 24-30.

المطلب الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

الفرع الأول : المقاربة الواقعية

تقوم النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية على مبدأ المصلحة المرتبطة بالقوة، حيث تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز قدراتها في النظام الدولي. ويرى **Hans Morgenthau** أن المصلحة تعرف أساسا من خلال مفهوم القوة. كما يميز الواقعيون بين فاعلية داخلية تتعلق بقدرة الدولة على صياغة سياساتها، وفاعلية دولية ترتبط بقدرتها على التأثير في البيئة الدولية، مما يجعل القوة عنصر مهم في تفسير سلوك الدول في العلاقات الدولية.[1]

تركز الواقعية البنيوية، المرتبطة بأعمال **Kenneth Waltz** خاصة في كتاب **Theory of International Politics**، على بنية النظام الدولي أكثر من تركيزها على خصائص الدول ذاتها. فبحسب والتز، فإن القيود التي تفرضها بنية النظام الدولي هي التي تفسر إلى حد كبير سلوك الدول، إذ تؤثر هذه البنية في تفاعلات الدول وتوجه سياساتها، من خلال دفعها إلى تبني بعض السياسات ومنعها من اتباع سياسات أخرى[2].فإن النظام الدولي يقوم على توازن القوى، حيث تسعى الدول إلى تعظيم قوتها للحفاظ على بقائها، مما يدفعها إلى تكوين تحالفات لموازنة القوى المهيمنة وليس ان تعظم قوتها من اجل الهيمنة لان ذلك سيهدد امنها القومي ، وقد تجسد هذا المنطق خلال فترات تاريخية مختلفة ويعد كينيث والتز من رواد الواقعية الدفاعية[3] ، في المقابل يقدم **John J. Mearsheimer** (رائد الواقعية الهجومية) تصور اخر من خلال الواقعية الهجومية، إذ يرى أن الدول لا تكتفي بتحقيق التوازن بل تسعى إلى تعظيم قوتها باستمرار للوصول إلى الهيمنة وضمان أمنها.ويركز هذا المنظور على أن بقاء الدولة يعتمد على قدراتها المادية وعلى موقعها في ميزان القوى داخل النظام الدولي. وعليه فان الواقعيين يتوقعون ان الدول العظمى تسعى

---

[1] سالم صابر ، **تحليل السياسة الخارجية** ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية ، السنة الجامعية 2020/2019.ص34.

[2] **المرجع نفسه** ، ص35.

[3] وهبان، أحمد محمد، **الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر : دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود** ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية (مصر) ، العدد 01 ،2016، ص 1221.

دائما تسعى الى فرض الهيمنة من خلال تحقيق مصالحها ومكاسب هامة على حساب نظريتها وهو ما نلمسه بين التنافس الصيني ، الروسي والامريكي .[1]

الفرع الثاني : النظرية الليبرالية

تلعب النظرية على محورية الاخلاق في العلاقات الدولية وتعود بوحدة التحليل ليس الى الدولة بل الفرد ،يرى أنصار النظرية الليبرالية، استنادا إلى أفكار الفيلسوف إيمانويل كانط، أن البشر متساوون في العقلانية وقادرون على التعاون وبناء مجتمع يسوده السلم رغم وجود المصالح الفردية. ورغم إقرار كانط بوجود صراع بين الدول كما أشار إليه توماس هوبز، فإنه اعتبر أن هذا الصراع يمكن تجاوزه من خلال إقامة نظام كونفدرالي يربط الدول مع احتفاظها بسيادتها. كما يرى أن الديمقراطية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والقانون الدولي، والمنظمات الدولية تمثل وسائل مهمة للتقليل من معضلة الأمن معضلة الأمن داخل النظام الدولي.[2]

ظهرت أفكار الليبراليين في العلاقات الدولية من خلال كتاب **جوزيف ناي وروبرت كيوهان** بعنوان "**العلاقات عبر الوطنية والسياسة الدولية**"، حيث أكدا فيه على دور الفواعل عبر الوطنية مثل الشركات متعددة الجنسيات وحركات التحرر ومراكز الدراسات، والتي أصبحت مؤثرة في السياسة الدولية إلى جانب الدولة. كما تعود الجذور الفكرية لليبرالية إلى أفكار فلاسفة مثل جون لوك الذي أكد على الحريات الفردية والحقوق الطبيعية كحق الملكية، وأفكار آدم سميث وجوزيف شومبيتر الداعية إلى حرية التجارة وتقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، إضافة إلى أفكار إيمانويل كانط الذي دعا إلى إنشاء مؤسسات دولية تساهم في تحقيق السلام الدائم بين الدول[3].

[1] محمد احمد وهبان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص1223.

[2] مروة خليل محمد مصطفى، **القدرة التفسيرية للنظرية الليربالية يف عامل متغري "دراسة تقومية"** ، كلية الدراسات االقتصادية والعلوم السياسية - جامعة اإلسكندرية 2016 .ص163.

[3] جامعة بسكرة، **محاضرات في نظريات العلاقات الدولية: المحاضرة السابعة والثامنة: النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية** ، موقع Moodle جامعة بسكرة، ص 02.

فالافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية في تحليلها للعلاقات الدولية على ان الإنسان بطبيعته يميل إلى الخير والتعاون مع الآخرين، ولذلك فالحرب ليست حتمية بل يمكن الحدّ منها بإزالة الظروف الفوضوية التي تؤدي إليها. كما يؤكدون أن المشكلات الدولية مثل الحروب وعدم المساواة تتطلب تعاونا جماعيا متعدد الأطراف، وليس مجرد جهود فردية للدول. ويعتقد الليبراليون بضرورة تنظيم المجتمع الدولي عبر المؤسسات الدولية والقانون الدولي من أجل الحد من الفوضى وتحقيق الاستقرار. كما يقوم هذا التصور على فكرة انسجام المصالح بين الدول عندما تتصرف بعقلانية، إضافة إلى التأكيد على مبدأ الأمن الجماعي كآلية لتنظيم العلاقات الدولية، في مقابل مفهوم المساعدة الذاتية الذي طرحه كينيث والتز في إطار الواقعية الجديدة[1]. وبالتالي، فإن **السياسة الخارجية في الإطار الليبرالي تميل إلى التركيز على التعاون الدولي، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتفعيل القانون الدولي، ودعم المؤسسات الدولية باعتبارها أدوات أساسية لتحقيق الاستقرار والسلم في النظام الدولي.**

الفرع الثالث : المقاربة البنائية :

تعود جذور النظرية البنائية في العلاقات الدولية إلى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، حيث برزت كإطار نظري يسعى إلى تقديم رؤية معرفية (إبستمولوجية) وأنطولوجية جديدة لفهم التفاعلات الدولية وتحليل السياسات الخارجية للدول[2] ، تعد النظرية البنائية من أهم المقاربات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية. ويعتبر نيكولاس أونوف أول من استخدم مصطلح **البنائية** في حقل العلاقات الدولية في كتابه ***Our World of Making*** سنة 1989، حيث ركز على أن الواقع الدولي لا يفهم فقط من خلال القوة المادية، بل من خلال القواعد والأفكار التي يبنيها الفاعلون في المجتمع الدولي[3].

[1] جامعة بسكرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص3.

[2] فوزي أشن ، **الدين في نظريات العلاقات الدولية :النظرية البنائية نموذجا** ، كلية العلوم القانونية واالقتصادية واالجتماعية بجامعة سيدي محمد بفاس – المغرب ، مجلة شؤون استراتيجية ، العدد 17 ،مارس 2024، ص 92.

[3] عبد الجبار بن عرعور ، **السياسات الخارجية للدول الكبرى** ، مطبوعة بيداغوجية جامعية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية تخصص: عالقات دولية ، جامعة محمد ملني دابغين –سطيف2 ، السنة الجامعية 2025/2024.ص33

كما ساهم ألكسندر وندت في تطوير هذا التوجه من خلال مقالته الشهيرة "**الفوضى ما تصنعه الدول** "سنة 1992، والتي اعتبرت مرجعا في الفكر البنائي.

وترى البنائية أن السياسة الدولية هي نتاج **بناء اجتماعي** يتشكل من خلال الأفكار والهويات والقيم المشتركة بين الدول، وليس فقط من خلال موازين القوة. كما تعود الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو في القرن الثامن عشر، الذي أكد أن الواقع الاجتماعي هو نتاج أفعال البشر وأفكارهم.

وبالتالي، فإن تحليل السياسة الخارجية وفق المنظور البنائي يركز على **دور الأفكار والهوية والقيم والمعايير الدولية** في توجيه سلوك الدول، وليس فقط على المصالح المادية أو التوازنات العسكرية[1].

وفي هذا الاطار يمكن القول بان السياسة الخارجية بالنسبة للمقاربة البنائية ترتكز على موضوع الهوية والثقافة وعلى سؤال محور هو كيف ننظر للاخر ؟ او بمعنى ادق كيف تنظر الدول بناء على سياساتها الخارجية الى دول أخرى سواء كانت كبرى او غيرها .

[1] عبد الجبار بن عرعور ،**مرجع سبق ذكره** .ص33.

المطلب الثالث : نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية

الفرع الأول : نموذج صنع القرار عند سنايدر

يعرف ريتشارد سنايدر **Richard C. Snyder** عملية صنع القرار بأنها " **تلك العملية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضوعا لقرار ما وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم الأخذ بها ووضع أحداها حيز التنفيذ والتطبيق**"[1]

تعبر البيئة الداخلية عن المجال الذي يتشكل داخله القرار السياسي، حيث يستمد صانع القرار من هذا المحيط تصوراته حول ما هو ممكن أو غير ممكن، وكذلك ما يمكن قبوله أو رفضه من طرف المجتمع الذي يمثله. وفي هذا السياق يشير سنايدر إلى أن البيئة الداخلية تتكون من مجموعة من العناصر مثل السياسات الداخلية، والرأي العام، إضافة إلى العوامل الجغرافية والثقافة السائدة داخل المجتمع، فضلا عن طبيعة تنظيم المجتمع لأدواره ووظائفه المختلفة[2].

يرى سنايدر كذلك أن تفسير السياسة الخارجية من خلال مقاربة صنع القرار يرتبط بدرجة كبيرة بدراسة الدوافع التي تقف وراء قرارات صناع القرار. ويقسم هذه الدوافع إلى نوعين رئيسيين: دوافع هادفة، ودوافع سببية.

فالدوافع الهادفة هي الدوافع الظاهرة أو المعلنة التي يرتبط بها قرار صانع القرار بشكل واع، حيث يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف معينة مثل الأمن أو السلم أو حماية المصالح الوطنية. وغالبا ما تستخدم هذه الدوافع لتبرير بعض السياسات أو الأفعال في السياسة الخارجية وإضفاء نوع من الشرعية عليها[3].

---

[1] حسين حسين صالح سميع ، **عملية صنع السياسة الخارجية** ، مجلة جامعة اليمن العدد (8) ،ديسمبر 2022 ، ص 08.

[2] أمـير عباد ، **مقاربة التحليل المجتمعي للسياسة الخارجية: دراسة نظرية مفاهيمية** ، جملة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية ، المجلد 10 العدد 04 2025، ص 799.

[3] كريم رقولي ، **المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا** ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر، المجلد الرابع العدد الثاني ،جوان2019 ، ص334.

أما الدوافع السببية فهي دوافع أقل وضوحا، وترتبط بالجوانب النفسية والشخصية لصناع القرار، ولذلك يصعب إدراكها بشكل مباشر. ولهذا يؤكد سنايدر على ضرورة دراسة القرارات التي يتخذها صانع القرار في فترات معينة وتحليل نتائجها، بدلا من الاكتفاء بمحاولة تحليل شخصيته فقط. كما أن معرفة دوافع القرار لا تهدف فقط إلى فهمها في حد ذاتها، بل إلى معرفة النتائج التي يمكن أن تترتب عن نوع معين من الدوافع في عملية صنع القرار[1].

فيقول سنايدر أن فهم السياسة الخارجية يكون أكثر دقة عندما يتم التركيز على عملية صنع القرار نفسها، بدلاً من الاكتفاء بدراسة نتائج السياسة الخارجية. فعملية صنع القرار عبارة عن سلوك تنظيمي يتيح فهم العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية، مثل دور الفاعلين المشاركين في اتخاذ القرار، وطبيعة المعلومات والاتصالات المتبادلة بينهم، إضافة إلى الدوافع التي تحركهم. ومن خلال تحليل هذه العناصر يمكن الوصول إلى تفسير أكثر واقعية لكيفية تشكل السياسة الخارجية للدول[2].

ويمكن تلخيص ما جاء به ريتشارد سنايدر في نموذجه على ما يلي :

صنع القرار في السياسة الخارجية يعتمد على مجموعة من وحدات التحليل الأساسية.

- **المحيط الخارجي**، ويقصد به مختلف العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار، مثل البيئة الجغرافية والعلاقات مع الدول الأخرى وكذلك المجتمعات والثقافات المختلفة.
- **المحيط الداخلي** فيشمل العناصر المرتبطة بالبيئة الداخلية للدولة والتي قد تؤثر في عملية اتخاذ القرار بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل السياسات الداخلية، والرأي العام، والموقع الجغرافي للدولة، وطبيعة تنظيم المجتمع ووظائفه، إضافة إلى دور جماعات الضغط.

[1] كريم رقولي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص334.
[2] محمد شاعة ، **تطور حقل تحليل السياسة الخارجية : دراسة في الأعمال النموذجية** ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد الأول ، العدد السابع ، سبتمبر 2017.ص295.

- **البنية الاجتماعية والسلوكية**، وهي ترتبط بنظام القيم السائد داخل المجتمع، والخصائص النفسية والاجتماعية التي تميز أفراده، وكذلك أنماط التفكير والقضايا الحساسة المرتبطة بالدين أو العادات والتقاليد.
- **صنّاع القرار وعملية صنع القرار**، وتشمل مجموعة من العناصر مثل نطاق الصلاحيات المتاحة لصانع القرار، وطبيعة الاتصالات والمعلومات المتوفرة لديه، إضافة إلى الحوافز الشخصية والدوافع التي تؤثر في قراراته.

وقد ميز سنايدر بين نوعين من الدوافع: دوافع مرتبطة بما يقوم به الفاعل "**من أجل تحقيق هدف معين**"، وأخرى ناتجة "**بسبب عوامل معينة** "تؤثر في سلوكه وقراراته.

الفرع الثاني : نموذج الاختيار العقلاني

يقوم هذا النموذج على حصر جميع البدائل الممكنة والمتاحة أمام صانع القرار، ثم العمل على تقييم كل بديل من حيث نتائجه والآثار التي يمكن أن يتركها على أهداف الدولة وقيم النظام السياسي ، وبعد ذلك يتم اختيار البديل الذي يحقق أكبر قدر من المصلحة للدولة. مع الاعتماد على منهج عقلاني في حساب الأرباح والخسائر قبل اتخاذ القرار[1].

تقوم نظرية الاختيار العقلاني على أن صانع القرار يتصرف بطريقة عقلانية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب وتقليل الخسائر، وذلك من خلال دراسة مختلف البدائل المتاحة واختيار الأنسب منها وفقا لمصلحة الدولة. يرى النموذج أن سلوك صانع القرار يختلف حسب طبيعة الموقف؛ ففي حالة تحقيق المكاسب يميل إلى تجنب المخاطرة، أما في حالة الخسارة فيصبح أكثر استعدادا للمخاطرة، وهو ما يعني أن القرار يتأثر بطريقة إدراك الوضع وليس بقاعدة ثابتة[2].

[1] حسين حسين صالح سميع ، **مرجع سبق ذكره** ،ص11.
[2] مروة حامد البدري ، **نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعالقات الدولية** ، مجلة سياسات عربية ، العدد 41 نوفمبر 2019،ص85.

وكذلك تلعب المؤسسات دور كبير في تعزيز التعاون، حيث تعمل على تقليل الدوافع التي تدفع الدول إلى عدم التعاون، من خلال وضع قواعد وآليات تنظم السلوك الدولي وتحد من الفوضى، ومنه يركز المفاوضون عند التوصل إلى اتفاقات جديدة على وضع ضمانات وآليات مراقبة للتأكد من التزام جميع الأطراف، لأن غياب هذه الضمانات قد يؤدي إلى فشل التعاون[1].

[1] روة حامد البدري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 87-88.

المبحث الثاني : جيوستراتيجية المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول : مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول : الأسس الدستورية للسياسة الخارجية الجزائرية

عمل المشرع الجزائري منذ استقلال الجزائر على تحديد من يصنع السياسة الخارجية للدولة عبر مختلف الدساتير وهي كالاتي :

دستور 1963 : وتحديدا في المادة **48** "يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة و توجيهها، كما يقوم بتسيير و تنسيق السياسة الداخلية و الخارجية للبلاد طبقا لإرادة الشعب التي يجسمها الحزب، و يعبر عنها المجلس الوطني"[1]. يمكن تحليل هذه الفقرة في ان السياسة الخارجية يتم تحديدها من قبل رئيس الجمهورية وتحت رعاية حزب جبهة التحرير الوطني .

دستور 1976 أولى المشرع الجزائري أهمية قصوى للسياسة الخارجية بحيث خصص لها فصلا كاملا في الدستور بعنوان مبادئ السياسة الخارجية وتتمثل في مايلي :

المادة 86 : "تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية".

المادة 87 : تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للإتحاد أو للإندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة و العميقة للشعوب العربية.

[1] دستور موافق عليه في استفتاء شعبي بتاريخ 08 ديسمبر 1963.

وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

المادة 88 : "تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية و تشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا و يندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية."

المادة 89 : "تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها."

و تبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة 90 : وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، و التعايش السلمي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 91 : لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

المادة 92 : يشكل الكفاح ضد الإستعمار، و الإستعمار الجديد، و الإمبريالية، و التمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة.

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

المادة 93 : يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية[1].

[1] دستور مصادق عليه في استفتاء شعبي يوم 19 نوفمبر 1976 ، الباب الأول المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري، الفصل السابع مبادئ السياسة الخارجية ،**المادة 86- المادة 93**.

برز نصوص الميثاق مجموعة من المبادئ التي تم ذكرها سابقا، خاصة تلك المتعلقة بالتضامن مع الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، إضافة إلى السعي نحو التنمية وتحقيق الأمن والسلام. كما أن الميثاق الوطني لسنة 1976، والذي كانت أعلى وثيقة في الدولة آنذاك، قد تناول السياسة الخارجية في بابه الخامس، حيث اعتبرها انعكاسا للسياسة الداخلية، بمعنى أن توجهات السياسة الداخلية هي التي تحدد ملامح السياسة الخارجية[1].

دستور 1989 : "لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الأبيض المتوسط، كيف تجد في أبنائها ، منذ العهد النوميدي ، والفتح الإسلامي ، حتى الحروب التحريرية من الاستعمار ، روادا للحرية ، والوحدة والرقي ، وبناة دول ديمقراطية مزدهرة ، طوال فترات المجد والسلام "[2].ونجد هذا في ديباجة الدستور ما نلمس منه انه نظرا لموقع الجزائر منذ الازل كانت لمنطقة المتوسط أهمية بالغة في تحديد السياسة الخارجية للجزائر . ان التخلي عن التوجه الاشتراكي والتوجه نحو تبني النظام الليبرالي والانفتاح السياسي كان له تأثير واضح على أهداف ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر، حيث انعكس هذا التحول الداخلي بشكل مباشر على طبيعة توجهاتها في الساحة الدولية[3].وتتمثل بعض المواد التي تناولت السياسة الخارجية فيما يلي :

المادة 27 : "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، على أساس المساواة ، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ".

المادة 74:" يضطلع رئيس الجمهورية ، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور الى انه يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها".

[1] عزوزي بن عزوز ،**السياسة الخارجية على ضوء التعديل الدستوري2020** ،جملة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة ـ الجزائر ،المجلد التاسع ، العدد الثالث ،سبتمبر 2024 ، ص 542.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، **الديباجة**، الجريدة الرسمية، العدد 09، 1989

[3]

المادة 121 : "يمكن المجلس الشعبي الوطني أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، بناء على طلب رئيس الجمهورية ، أو رئيس المجلس. يمكن عند الاقتضاء أن تتوج هذه المناقشة بإصدار لائحة من المجلس الشعبي الوطني ، يبلغها رئيسه إلى رئيس الجمهورية" يمكن القول بان المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية شهدت تغيرا فلم تعد ذات بعد اشتراكي او حزبي معين كما كانت في الدساتير السابقة وهذا راجع لتحولات طرأت في تلك المرحلة سواء خارجية وداخلية .

دستور 1996[1] : وفي مختلف المواد **كالمادة 70** "يجسّد رئيس الجمهورية، رئيس الدّولة، وحدة الأمة.وهو حامي الدّستور.**ويجسّد الدّولة داخل البلاد وخارجها.**" و **المادة 130** "يمكن البرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين.يمكن أن تتوج هذه المناقشة، عند الاقتضاء، بإصدار البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لائحة يبلّغها إلى رئيس الجمهورية." من حيث السياسة الخارجية لم تتغير المواد كثيرا الا في حالة إمكانية ادراج غرفتي البرلمان بعد التعديل الدستوري الذي ينص على انشاء غرفة مجلس الامة الى جانب المجلس الشعبي الوطني .

كما بقي كل من التعديلين الدستوريين 2008 و2016 على نفس المواد المنصوص عليها في دستور 1996 فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .

دستور 2020[2]: "إنّ الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزّأ من المغرب العربيّ الكبير، وأرض عربيّة وأمازيغية، وبلاد متوسّطيّة وإفريقيّة تعتزّ بإشعاع ثورتها، ثورة أوّل نوفمبر، ويشرّفها الاحترام الّذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كلّ القضايا العادلة في العالم".

"ان الجزائر المتمسّكة بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية، توجه سياستها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة التي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر في 8 ديسمبر 1996.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2020**، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وفي ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية". وهذا جاء في ديباجة الدستور الذي جاء به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تحت شعار الجزائر الجديدة في خطوة جديدة نحو مراجعة السياسة الخارجية للدولة سواء على مستوى الدستور او السياسات التي تنتهجها الدولة .وتنص **المادة 33** " تعمل الجزائر من أجل دعم التّعاون الدّوليّ، وتنمية العلاقات الودّية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه " **والمادة 84** "جسّد رئيس الجمهوريّة، رئيس الدّولة، وحدة الأمّة، ويسهر في كل الظروف على وحدة التراب الوطني والسيادة الوطنية .يحمي الدّستور ويسهر على احترامه.يُجسّد الدّولةَ داخل البلاد وخارجها ،له أن يخاطب الأمّة مباشرة."وبالنسبة **للمادة 91** كذلك "يقرر السّياسة الخارجيّة للأمّة ويوجّهها"، ت عد هذه المبادئ بمثابة إطار مرجعي يوجه السياسة الخارجية في الجزائر، باعتبارها عنصرًا فاعلًا في المنظومة الدولية[1]، حيث تعكس توجهاتها في دعم قضايا السلم والتعاون الدولي واحترام سيادة الدول. وفي هذا السياق، جاء دستور 2020 ليعزز هذه المبادئ ويمنحها طابع واضحا وحديثا ، من خلال التأكيد على دور الجزائر في الساحة الدولية، خاصة في ما يتعلق بالمشاركة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتوسيع مجالات التعاون مع مختلف الدول والمنظمات الدولية، وهو ما يعكس تطور توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بما يتماشى مع التحولات الدولية الراهنة.

[1] عزوزي بن عزوز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 542.

الفرع الثاني : المحددات الجيوسياسية والاقتصادية

أولا : المحددات الجيوسياسية

المحددات الجيوسياسية هي مجموعة العوامل الجغرافية والسياسية والاستراتيجية التي تؤثر في سلوك الدول وعلاقاتها مع غيرها، وتحدد قدرتها على اتخاذ القرار ،بناء القوة، والتأثير إقليمياً ودولياً.

1-الموقع الجغرافي : تقع الجزائر في شمال افريقيا ضمن المغرب العربي، و هي اكبر دولة في البحر الأبيض المتوسط و الأكبر مساحة في افريقيا، يحدها من الشمال الشرقي تونس ومن الشرق ليبيا و جنوبا مالي و النيجر ومن الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية وغربا المغرب. وتقع بين دائرتي عرض 19° و37° شمالا، وخطي طول 9° غربا و12° شرقا وترجع أهميتها الى انها تربط بين الضفتين الشمالية خصوصا قارة اروبا بالضفة الجنوبية افريقيا بحيث تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يقدر ب1200كم ولديها عمق افريقي قاري فمساحة الجزائر تقدر ب 2.381.741 كم2 وتحتل المرتبة العاشرة عالميا والأولى افريقيا وعربيا .

خريطة رقم 01: موقع الجزائر في العالم:



المصدر :-https://fr.mapsofworld.com/afrique/algerie/algerie-carte-de-localisation.html#google_vignette

يمكن أيضا توضيح الموقع الجغرافي للجزائر في الخريطة رقم 02

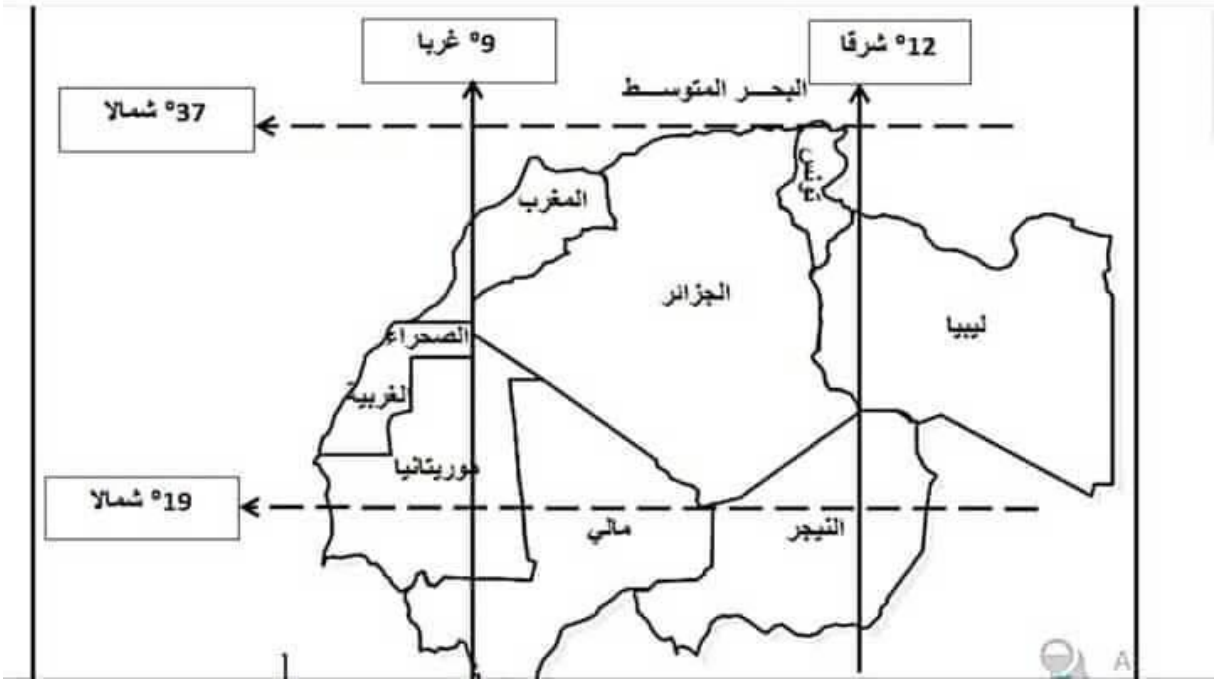

المصدر: مستوحى من كتب الجغرافيا المدرسية الجزائرية

2-المحددات السياسية : ترتكز المحددات السياسية للجزائر على خلفيتها التاريخية وتراثها الديني وموقعها الجغرافي، حيث أسهمت تجربة الاستعمار في تشكيل موقف رافض للتدخل الخارجي، وهو ما يفسر تحفظها على إرسال قواتها خارج الحدود. ومع ذلك، تظل الجزائر داعمة لحركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، انسجاماً مع مبادئها السياسية. ونلاحظ انه في دستور 2020 تم تكريس إمكانية تدخل الجيش خارج الحدود في اطار عمليات حفظ السلام حسب **المادة 31** من الدستور والتي تنص على " تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى وحرّيّتها.تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة.يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم[1]." يتضح أنها تقوم على مجموعة من المحددات السياسية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي وتاريخه. فالدستور يشكل الإطار الأساسي الذي تنطلق منه، حيث يحدد المبادئ العامة مثل احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فترة الاستعمار كان لها تأثير كبير في تشكيل هذا التوجه، إذ ابانت نوعا من الحساسية تجاه أي تدخل أجنبي، ورسخت فكرة الاستقلال في اتخاذ القرار .بالإضافة إلى ذلك، يلعب رئيس الجمهورية دور محوري في توجيه السياسة الخارجية باعتباره المسؤول الأول عن العلاقات الدولية وهو ما يعطيها طابعا مركزيا بما يسمى "الدبلوماسية الرئاسية ". وفي نفس السياق، تحرص الجزائر على اتباع سياسة متوازنة تقوم على عدم الانحياز، وهو ما يظهر من خلال علاقاتها مع مختلف الدول دون الدخول في صراعات أو محاور دولية، في امتداد لتوجهاتها ضمن حركة عدم الانحياز[2].

[1] دستور 2020 ، **المادة 31 .**

[2] **حركة عدم الانحياز :** تُعد الحركة إطاراً دولياً تبنته العديد من الدول، من بينها الجزائر، بهدف الحفاظ على استقلال القرار السياسي وتجنب الاصطفاف في الصراعات الدولية، حيث قامت على مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل ودعم حركات التحرر، وهو ما انعكس بشكل واضح على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

ثانيا : المحددات الاقتصادية

المحددات الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، إذ تلعب دورا بدرجة كبيرة في ربط الدول بمحيطها الإقليمي والدولي، كما تحدد بدرجة كبيرة حرية القرار الخارجي واتجاهاته. وترتكز هذه المحددات على عنصرين رئيسيين، هما الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الحقيقي لأي دولة، والموارد الطبيعية التي تساهم في تحقيق التنمية وتعزيز القوة الاقتصادية. ويؤثر هذا بدوره في مكانة الدولة على المستوى الدولي ، حيث يجعلها إما فاعلا مؤثرا أو طرفا تابعا للتوازنات الاقتصادية العالمية[1].

وفي حالة الجزائر، يقوم الاقتصاد أساسا على قطاع الطاقة، ما يجعله ذا طابع ريعي. غير أن الجزائر تسعى، خاصة خلال فترة حكم عبد المجيد تبون ، إلى تنويع شركائها الاقتصاديين والانفتاح على قوى دولية جديدة كالصين والولايات المتحدة، إلى جانب إعادة النظر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما أثر بشكل مباشر في توجهات سياستها الخارجية.

تتمتع الجزائر بإمكانات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية، حيث هي من بين الدول الأكثر غنى بهذا المورد في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد دفع ذلك إلى تبني توجه استراتيجي نحو استغلال الطاقات المتجددة، من خلال إنشاء محطات هجينة تجمع بين الغاز والطاقة الشمسية، إلى جانب تطوير محطات شمسية موجهة للاستهلاك المحلي ويهدف هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء، خاصة في ظل ارتفاع استهلاكه، مما يساهم في الحفاظ على الاحتياطات الطاقوية. كما يُعد الاعتماد على الطاقة الشمسية خياراً اقتصادياً واستراتيجياً، نظراً لارتفاع تكلفة إنتاج الكهرباء بالغاز، مقابل توفر إمكانيات معتبرة لإنتاج الطاقة من المصادر الشمسية[2].

[1] فؤاد جدو ، **محددات السياسة الخارجية الجزائرية** ، سلسلة محاضرات مقياس السياسة الخارجية الجزائرية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص 03.

[2] فروحات حدة ، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، الجزائر ،مجلة الباحث - عدد11 سنة 2012 ، ص 153.

خريطة رقم 03 : تمثل خريطة الجزائر الطاقوية

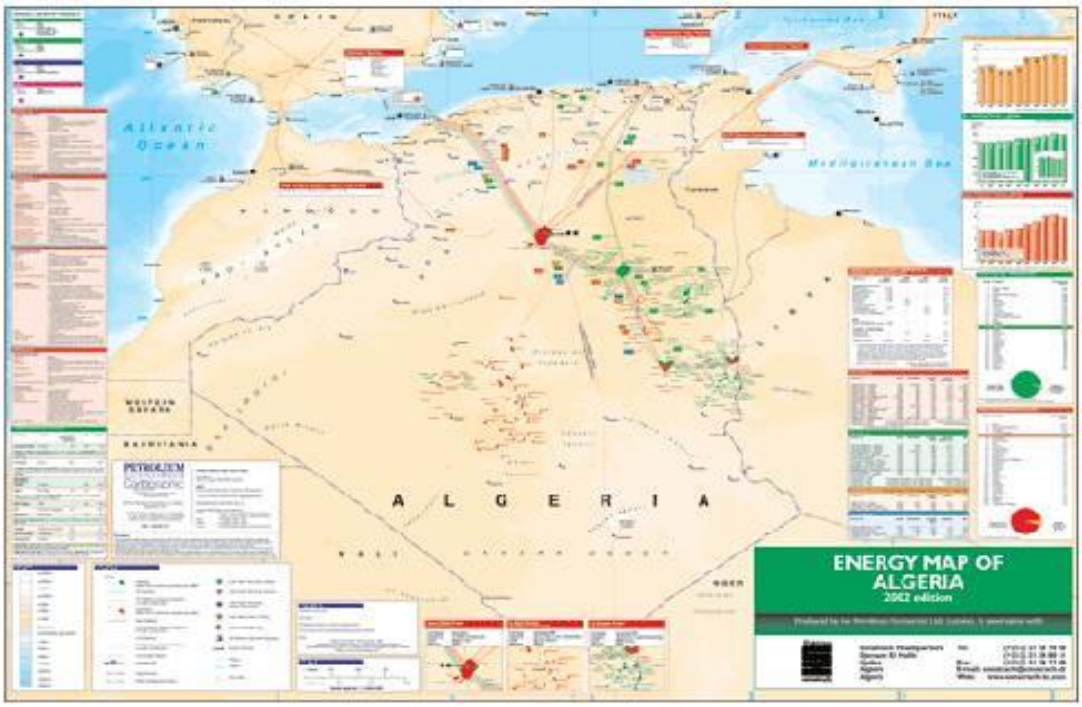

المصدر : فؤاد بن منصور عبر الموقع الالكتروني : https://www.flickr.com/photos/milrau/

المطلب الثاني : الابعاد الجيوستراتيجية لإقليم المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول : البعد الجغرافي والاستراتيجي

اشتق اسم البحر الأبيض المتوسط من كلمتين لاتينيتين هما (Medius)أي المتوسط و(Terra) أي الأرض، يعتبر أكبر بحر في العالم حيث تبلغ مساحته 2.5 مليون كيلو متر مربع؛ ينقسم إلى حوضين يتصلان ببعضهما عبر مضيق صقليا هما: الحوض الغربي (المتوسط الغربي) الممتد من جبل طارق إلى رأس بون (Cap Bon) بتونس المنسحب على أكثر من 1600 كم، والحوض الشرقي (المتوسط الشرقي) المنسحب على 2260 كم[1].

للجزائر تاريخ ممتد منذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت امارة قرطاجة (814 ق.م) ومع مختلف الحملات الاستعمارية للرومان ، الوندال ، البيزنطيين والعثمانيين ، عرف المتوسط بانه الجهة الأساسية التي ربطت الجزائر بالعالم الخارجي واحتكاكها بمختلف الامبراطوريات التاريخية التي هيمنت على العالم فالجزائر كانت ضمن الحروب والنزاعات التي دارت في حوض المتوسط (بين قرطاجة وروما ، بين المسلمين والصليبيين ، بين العثمانيين والاروبيين وبين الجزائريين والفرنسيين)[2] .

بالإضافة ان المتوسط كان استراتيجيا بالنسبة للتوسع للامبراطوريات فمن يسيطر على المتوسط يسيطر على القارتين اروبا واسيا بالنسبة للعالم القديم ، وأيضا بالنسبة للجزائر فكان اسطولها البحري بمثابة الشرطي تفرض ارداتها على الأوروبيين ولضمان امن مراكبها تدفع الضرائب وذلك حماية لها من القراصنة .

[1] لمياء حروش ، **السياسة الجزائرية المتوسطية: تركياً نموذجاً** ، المعهد المصري للدراسات ، ديسمبر 2020.
[2] حدادي جلال ،**معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، الجزائر، النشر الجامعي الجديد2017، ص71.

خريطة رقم 04 : توضح الموقع الجغرافي والاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط



المصدر : الموقع الالكتروني : https://www.d-maps.com/carte.php?num_car=33698&lang=ar

فالجزائر تعتمد على المتوسط في معظم العاملات الخارجية وهذا بالاعتماد الكبير على موانئها وهذا ما يبرز الأهمية الاستراتيجية الذي يشكلها الفضاء المتوسطي ، وحسب الباحث عبد النور بن عنتر فان الجزائر أعطت أهمية اكبر للدوائر المغاربية ، العربية والافريقية التي تعتبرها مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تلعب فيه دورا بارزا ، وبذلك ظل المتوسط غائبا في دوائر امنها القومي [1] ، الا انه في التحولات الراهنة سيتم تحليل فيما اذا ما زال البعد المتوسطي غائبا .

في سياق التحولات الجيوسياسية التي يشهدها حوض البحر الأبيض المتوسط، تسعى الجزائر إلى استثمار حالة الاضطراب التي تميز تفاعلات الفاعلين الإقليميين والدوليين، بما يسمح لها بتعزيز مكانتها الاستراتيجية والدفاع عن مصالحها بصورة أكثر فاعلية. وفي هذا الإطار، تعتمد الجزائر على مقاربة نقدية تقوم على التشكيك في النماذج الفكرية والأخلاقية والمعيارية التي تروج لها الدول الأوروبية، مقابل السعي إلى بناء شراكات متوازنة مع دول الجنوب، تستجيب لتطلعات الشعوب العربية وتنسجم مع متطلبات التحول الديمقراطي.[2]

[1] حمادي جلال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص73.

[2] رقية بوقراس ، **الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية (الانتشار ، الأداء والتأثير)** ، مجلة التمكين الاجتماعي ،جامعة عمار ثليجي الاغواط ، الجزائر ، المجلد 06 ، العدد04 ، ديسمبر 2024 ، ص85.

ومنه فان الفضاء المتوسطي جغرافيا يعبر عن تموضع جيوستراتيجي في المنطقة بحيث استغلال الموقع الجغرافي للجزائر المطل على هذا الفضاء يعبر عن استراتيجية للهيمنة وجعل الجزائر فاعلا إقليميا يحفظ التوازن خصوصا في الغرب المتوسطي .

الفرع الثاني : البعد الاقتصادي والطاقوي

يذكر فرنان بروديل (Fernand. Braudel) في كتابه البحر المتوسط والعالم المتوسطي: "لعب الاقتصاد دورا حاسما في تاريخ البحر المتوسط في أغلب الأحيان وفي الثورات التي يأتي بها كمسطح للنقل، فسيد هذه الثورات من سيطر على البحر، فلم يكن هذا البحر بسعته يقبل بسيد واحد في آن واحد، وليس من الضروري أن يكون هذا السيد سياسيا كروما كما يظهر لنا للوهلة الأولى، وإنما السيد المبادلات، التفاوت، وفروق المستويات في الحياة التجارية"[1].

تتميز دول حوض البحر الأبيض المتوسط بتنوع مواردها الاقتصادية، حيث تزخر بالثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية والسلع الصناعية، كما تربطها علاقات تجارية تاريخية ممتدة. وعلى مستوى القيمة، يهيمن قطاع الطاقة على المبادلات التجارية البينية في المنطقة، إذ يشكل العنصر الأساسي في هذه التبادلات. يتم تصدير النفط الخام بشكل رئيسي من دول شمال إفريقيا إلى بقية الدول المتوسطية، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية لموارد الطاقة في هيكلة أنماط التجارة داخل الإقليم.

برزت الجزائر كقوة توازن في جيوبوليتيك الطاقة في المتوسط، ليس فقط بسبب قدراتها الإنتاجية من الغاز، بل أيضا بسبب مصداقيتها كشريك يحترم التزاماته التعاقدية، واعتمادها مقاربة قائمة على استقرار الأسواق الطاقوية بدل توظيف الطاقة كوسيلة ضغط سياسي، وهو ما عزز مكانتها كفاعل مسؤول في المنظومة الطاقوية الدولية.[2]

[1] لمياء حروش ، **مرجع سبق ذكره .**

[2] عبد القادر بريش . **"الجزائر كقوة توازن في جيوبوليتيك الطاقة: إعادة تعريف الشراكة الأورو-متوسطية بمنطق السيادة والمصالح الاستراتيجية."** الأيام نيوز. 29 مارس 2026. **https://elayem.news/.**

تبحر في المتوسط أكثر من 30% من السفن الموجودة في بحار العالم و40% من حاملات النفط تمر عبره، بسبب جواره لمنطقة الشرق الأوسط التي تُصدر أكثر من 70% من النفط والغاز العالمي وتتشكل المحروقات ركيزة أساسية في اقتصاد دول شمال إفريقيا، حيث تتصدر ليبيا قائمة المنتجين بنسبة تتراوح بين 42% و45% من إجمالي الإنتاج الإقليمي، مستفيدة من احتياطياتها الكبيرة وانخفاض استهلاكها الداخلي، ما يجعلها من أبرز الدول المصدرة. تليها الجزائر بنسبة تقارب 32% إلى 35%، إذ تجمع بين إنتاج النفط والغاز مع استهلاك داخلي معتبر. أما مصر فتساهم بحوالي 18% إلى 20%، غير أن جزءا كبيرا من إنتاجها موجه للسوق المحلية. في المقابل، وتعكس هذه التفاوتات اختلاف القدرات الإنتاجية والاحتياطيات، إضافة إلى طبيعة السياسات الطاقوية في كل دولة[1].

أطلق الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبي بهدف تعزيز علاقاته مع الدول المجاورة، سواء في الجوار الجنوبي الذي يشمل دول شمال إفريقيا وشرق المتوسط، أو في الشراكة الشرقية التي تضم دولا مثل أوكرانيا ومولدوفا. غير أن التطورات الجيوسياسية الأخيرة أثرت بشكل واضح على هاتين المنطقتين، حيث تعاني الشراكة الشرقية من تداعيات الحرب في أوكرانيا، في حين يشهد الجوار الجنوبي توترات مستمرة في بعض بؤر النزاع.

وفي هذا السياق، برزت دول شمال إفريقيا، وعلى رأسها الجزائر، كشريك مستقر وموثوق للاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالات الأمن والتجارة والطاقة والهجرة. و قطاع الطاقة أحد أهم ركائز هذه الشراكة، حيث تلعب الجزائر دورًا محوريًا كمصدر رئيسي للغاز نحو أوروبا، مما يعزز أمن الطاقة الأوروبي ويدعم جهود تنويع مصادره في ظل التحولات نحو أنظمة طاقة أكثر استدامة.[2]

[1] Energy Institute، **Statistical Review of World Energy 2024** (London: Energy Institute, 2024)
Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2023 (Vienna: OPEC, 2023

[2] معهد حوكمة الموارد الطبيعية، **"الشراكات الطاقية بين الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا: كيف السبيل إلى معادلة رابحة للجميع؟"**، 2023، متاح على: https://resourcegovernance.org/ar/publications/alshrakat-altaqyt-byn-alathad-alawrwby-wshmal-afryqya-kyf-alsbyl-aly-madlt-rabht-lljmy

وأوضح وزير الدولة وزير المحروقات محمد عرقاب خلال مشاركته في جلسة نقاش وزارية بعنوان: "**توظيف قطاع الطاقة–أساس لتعميق التكامل الاقتصادي**" على هامش الندوة رفيعة المستوى "**شمال إفريقيا: ربط القارات وتعزيز الفرص**", أن الجزائر تعد فاعلا رئيسيا في المجال الطاقوي, خصوصا بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي, وإمكاناتها الكبيرة في مجال المحروقات والموارد المنجمية, إلى جانب مؤهلاتها المتنامية في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة, ما يجعلها "شريكا محوريا" في تعزيز الأمن الطاقوي إقليميا ودوليا, لاسيما في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط[1]. وفي سياق اخر أوضح بيان للوزارة أن عرقاب، ألقى كذلك خلال جلسة رفيعة المستوى بعنوان "**الدور المحوري للبحر الأبيض المتوسط في مسار التحوّل الطاقوي العالمي: الإنجازات والاستراتيجيات**" بمناسبة المنتدى الدولي "نحو الجنوب"، مداخلة عرض فيها الرؤية الجزائرية الشاملة للتحول الطاقوي المستدام وتعزيز الشراكة الأورومتوسطية في مجال الطاقة، مؤكدا "استعداد الجزائر لدعم كل مبادرات تعزيز الأمن الطاقوي، ودفع عجلة التنمية المستدامة ومجابهة تحديات التغير المناخي خصوصا في جنوب المتوسط".[2]

ان البعد الاقتصادي للمتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية ليس مجرد علاقة تجارية، بل هو نموذج للتبعية الهيكلية المعقدة. فبينما توفر الهيدروكربونات فائضا تجاريا لتمويل الاستيراد، فإنها تحدث قيدا على التنويع الاقتصادي من خلال تأثير المرض الهولندي المتمثل في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتراجع القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية. في المقابل، تمثل مبادرة الهيدروجين الأخضر والربط الكهربائي محاولة لـ إعادة هندسة هذه التبعية نحو نمط أكثر استدامة من التكامل الاقتصادي، يرتكز على الميزة التنافسية الديناميكية بدلا من الميزة الثابتة للموارد الطبيعية.

[1] عرقاب، محمد، **"يبرز مكانة الجزائر كفاعل رئيسي في الساحة الطاقوية الدولية"**، وكالة الأنباء الجزائرية، 05 فيفري 2026، متاح على الرابط: https://2u.pw/L2x68H .

[2] جريدة المساء، **"الجزائر قادرة على قيادة التحوّل الطاقوي بالحوض المتوسطي"**، 17 ماي 2025.، متاح على الرابط التالي ، https://2u.pw/jnJn2C.

فيمثل الفضاء المتوسطي بالنسبة للجزائر فضاء جيواقتصاديا تتقاطع فيه المصالح الطاقوية مع أولويات التحول الأخضر الأوروبي. وقد أظهرت الأزمات الجيوسياسية الأخيرة، خاصة الحرب في أوكرانيا (2022)، والحرب الإسرائيلية – الامريكية على ايران (2026) عمق الاعتماد المتبادل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة. غير أن مستقبل هذه العلاقة سيرتبط بقدرة الجزائر على تجاوز نموذج الريع التقليدي والاندماج في سلاسل القيمة المضافة لقطاع الطاقة، خاصة في مجالات الكهرباء والهيدروجين الأخضر، إلى جانب تطوير بنيتها التحتية وتنظيمها المؤسسي بما يتوافق مع متطلبات التحول الطاقوي العالمي.

خريطة رقم 05 : توضح أهمية الجزائر كشرك طاقوي للاتحاد الاروبي



المصدر : الموقع الالكتروني : https://www.afrik.com/algerie-le-geant-gazier-qui-alimente-l-europe

الفرع الثالث : البعد الأمني والإقليمي

تعيش دول حوض البحر الأبيض المتوسط في الانخراط ضمن توترات حدودية تاريخية لم تحل بعد، مما ينعكس سلبا على استقرار المنطقة. ومن أبرز هذه النزاعات الصراع المزمن بين الكيان الصهيوني وفلسطين، إلى جانب الخلاف القائم بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وبعض مناطق بحر إيجه. كما تضاف إلى ذلك الانقسامات الحادة بين الجزائر

والمغرب، والتي أسفرت عن غلق الحدود بين البلدين منذ سنة 1994[1] وافضى النزاع السياسي القائم الى قطع العلاقات الدبلوماسية نهائيا بين الجزائر والمغرب في 24 اوت 2021 وذلك من قبل الجزائر تبرر فيه الأفعال التي تمس بالامن القومي الجزائري وعلى سبيل المثال وليس الحصر استخدام المغرب تكنولوجيا صهيونية كبيغاسوس "**pegasus**" من اجل التجسس على مسؤولين جزائريين التي قامت بها المغرب ليكون رد فعل للجزائر بقطع العلاقات[2].

تتميز منطقة المتوسط بازمات عديدة كالصراع العربي – الصهيوني ونزاع الصحراء الغربية والتي تعبر عن تهديدات امنية تقليدية بينما ظهرت على مستوى هذا الفضاء تهديدات جديدة سيتم دراستها مثل الهجرة غير الشرعية فهي من وجهة نظر اروبية وغربية يمثل هجرة اعداد كبيرة من المهاجرين مشكلا امنيا وعنصر أساسي في المحادثات الغربية–العربية[3]، خصوصا مع ظاهرة صعود اليمين المتطرف للسلطة في اروبا .واشكال الإرهاب الذي يعتبر إشكالية معقدة حتى في مفهومه فقد عرفت دول الساحل الافريقي في السنوات الأخيرة تفشي هذه الظاهرة وما يبرز من جماعات متطرفة كتنظيم المغرب الاسلامي وغيره مما يهدد امن دول المتوسط ، وكذلك الجريمة المنظمة كالاتجار بالبشر وتجارة المخدرات ...الخ .

يعد الأمن في البحر الأبيض المتوسط معقد بسبب تشابك العوامل الجيوسياسية وتعدد الفاعلين، ما يؤدي إلى تشتت المقاربات الأمنية وغياب إطار موحد، خاصة في قضايا الشرق الأوسط والضفة الجنوبية[4].

لم تعد منطقة المتوسط تُفهم فقط من خلال موقعها الجغرافي كمنفذ على البحر، بل أصبحت محكومة بدرجة أكبر بالمعيار الاستراتيجي المرتبط بالديناميكيات والمصالح المتشابكة، وهو

[1] لمياء حروش، **مرجع سبق ذكره** .
[2] رمطان لعمامرة، **"تصريح حول العلاقات الجزائرية-المغربية وقرار قطع العلاقات الدبلوماسية"**، بيان رسمي لوزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، 24 أوت 2021.
[3] محمد عناني صابر ، **الإشكاليات الأمنية في دول البحر الأبيض المتوسط** ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية ، مؤسسة شباب الجامعة 2020.
[4] أدمام شهرزاد، **تحديات ومعوقات تحقيق الأمن في حوض المتوسط** ، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية ، ماي 2023 ، متاح على : https://mediterraneancss.uk/2023/02/22/challenges-obstacles/

ما أفسح المجال أمام تأثيرات متعددة اقتصادية وسياسية وعسكرية امتدت لاحقا إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والهوياتية بدرجات متفاوتة، الأمر الذي أدى إلى تحول المتوسط من فضاء جامع بين القارات الثلاث إلى مجال مجزأ يضم أقاليم فرعية كشرق المتوسط وشماله وجنوبه والحوض الغربي، وقد ساهمت القوى الأوروبية والأطلسية في تعميق هذا الطابع التجزيئي من خلال مبادرات أمنية متفرقة وترتيبات تخدم رؤيتها الخاصة، ورغم صغر المنطقة مقارنة بغيرها من الأقاليم الكبرى، إلا أنها لم تتمكن من الانتظام ضمن إطار أمني موحّد، وهو ما يعكس محدودية هذه المبادرات التي عجزت عن استيعاب التعقيدات والانقسامات القائمة، كما لم تنجح في توظيف العامل الجغرافي بفعالية، لتبقى المنطقة في النهاية رهينة أولويات القوى الكبرى دون مراعاة كافية للاحتياجات الأمنية لباقي دولها[1].فمسألة الأمن في منطقة المتوسط مستوجبة ضمن إطار الأمن الدولي الشامل، باعتبارها مرتبطة بأمن مختلف مناطق العالم[2].

تتمثل المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط في التصور الذي قدمه وزير خارجية الجزائر رمطان لعمامرة خلال الندوة الحادية عشرة لاجتماع وزراء خارجية مجموعة 5+5 المنعقدة في لشبونة بتاريخ 22 ماي 2014. وترتكز هذه المقاربة الشاملة على ثلاثية أساسية تتمثل في: الأمن، والتنمية، وحسن تسيير الموارد البشرية، بهدف تحقيق الاستقرار في غرب المتوسط[3].

في نفس السياق ابرز ان تمسك الجزائر بعقيدتها ومبادئها الأمنية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و أن الأمن في المتوسط غير قابل للتجزئة. ، داعيا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته عبر تبني الحوار الشامل والتعاون التشاركي لإيجاد حلول

[1] نفس المرجع .
[2] مصطفى صايج ، **التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط** ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . ص40.
[3] عويشة بوزيد ، **الأمن في المتوسط** ، (مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية ،مقياس الأمن في المتوسط)، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،السنة الجامعية 2021/2020.ص80

مستدامة، مع التركيز على مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه في منطقة الساحل الإفريقي، إلى جانب محاربة الجريمة المنظمة[1].

[1] **المرجع نفسه** .ص80.

خلاصة الفصل :

خلص هذا الفصل إلى أن السياسة الخارجية تمثل نتاجا لتفاعل معقد بين مستويات تحليل متعددة، تتوزع بين ما هو داخلي يرتبط ببنية الدولة وخصائصها، وما هو خارجي يعكس طبيعة النسق الدولي وتوازناته. وقد أظهرت المقاربات النظرية، على اختلاف منطلقاتها، أن سلوك الدولة لا يمكن اختزاله في بعد واحد، بل يتشكل عند تقاطع اعتبارات القوة والمصلحة، والتعاون والمؤسسات، وكذا القيم والهويات.

كما بين التحليل أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تتجاوز الطابع العقلاني الصرف، لتتأثر بجملة من العوامل الإدراكية والمؤسساتية، الأمر الذي يضفي عليها طابعاً مركباً يعكس تداخل الأبعاد الموضوعية والذاتية في آن واحد.

وفيما يتعلق بالحالة الجزائرية، فقد اتضح أن سياستها الخارجية تستند إلى مرجعية دستورية وتاريخية واضحة وتتأثر بمحددات جيوسياسية واقتصادية تجعل منها فاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق التوازن بين مبادئه التقليدية ومتطلبات البيئة الدولية الراهنة. كما يبرز الفضاء المتوسطي كحقل استراتيجي تتجلى فيه مختلف رهانات السياسة الخارجية الجزائرية، سواء في بعدها الأمني أو الاقتصادي أو الطاقوي.

وعليه، فإن فهم تموقع الجزائر في هذا الفضاء لا يمكن أن يتم إلا من خلال مقاربة تحليلية شاملة تأخذ بعين الاعتبار تفاعل مختلف المحددات مع السياقات الإقليمية والدولية، وهو ما يفتح المجال أمام تعميق الدراسة في الفصول اللاحقة ذات الطابع التطبيقي.

الفصل الثاني: تحولات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الفضاء المتوسطي

تمهيد :

تجدر الإشارة إلى أن الفضاء المتوسطي قد شهد مؤخرا العديد من التحولات الهامة، سواء على المستوى الأمني، السياسي، أو الاقتصادي، بالنظر للتصاعد الكبير الذي طرأ على التهديدات الغير تقليدية كالإرهاب والهجرة، فضلا عن التوترات الجيوسياسية التي طبعت العلاقات بين القوى العظمى في هذه المنطقة. وفي هذا الإطار، لعبت الجزائر دوراهاما ككيان إقليمي في هذا الفضاء المتوسطي نظرا لوضعها الجغرافي الهام، واستعداداتها الطاقوية، وكذا نهجها الذي يجمع بين الأبعاد الأمنية، والدبلوماسية، والاقتصادية.

وقد أقدمت الجزائر، ومنذ عام 2020 بالتحديد، على إعادة تفعيل دورها في منطقة البحر المتوسط عبر جهودها الهامة الرامية إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، إما عن طريق الوساطة في مختلف النزاعات، أو عن طريق تنمية شراكات اقتصادية، أو استخدام ملف الطاقة كأداة سياسية في هذا الجانب. وبالتالي، لم يعد دورها حصرا في حماية أمنها القومي فحسب،

وعليه يطرح الإشكال الفرعي التالي :**إلى أي مدى ساهمت الجزائر في تحقيق الاستقرار في الفضاء المتوسطي، وما هي الأدوات التي اعتمدت عليها في ذلك؟**.

المبحث الأول : التحولات الداخلية المؤثرة في توجه السياسة الخارجية

المطلب الأول : التحولات السياسية وإعادة ترتيب الأولويات الخارجية

شهدت الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 بداية تحولات نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية للشعب فكان ترشح الرئيس الأسبق " عبد العزيز بوتفليقة " لعهدة خامسة رغم مرضه المعجز في خرق صارح للدستور حسب المادة 102 من دستور 2016 [1] هي الشرارة التي اخرجت الشعب في مظاهرات مست جميع ارجاء الوطن وكل الافراد مع مرافقة امنية اتسمت في كل مراحلها بعدم اللجوء الى القمع مما اسهم في الحفاظ على الطابع الحضاري للحراك، فحتى الجموع التي تظاهرت تميزت بوعي فريد خصوصا رفضها لاي تدخل اجنبي في محاولة لاحتواء الازمة داخليا في مقاربة **جزائري –جزائري** وعبر وسائط التواصل الاجتماعي تنادت الأصوات بضرورة التخلي عن أي أساليب او شعارات تحرض على العنف لان ذلك سيقود الجزائر في دوامة عرفتها سابقا في أواخر الثمانينات بما سمي "**العشرية السوداء**" ، وكذلك نتائج ثورات الربيع العربي التي افضت الى انهيار معظم الدول العربية التي طالتها ، وبهذا مختلف هذه التجارب كانت درسا حافظ عليه الشعب الجزائري بغية عدم تكرارها مجددا مما ساهم في إعطاء صورة حضارية للجزائر في العالم .

ساهمت مجموعة من العوامل في تعميق الاختلالات الاقتصادية خلال تلك الفترة، حيث شهدت بعض الممارسات الإدارية محدودية في الفعالية، مما انعكس على أداء المرافق العامة وأثر على قدرة الأفراد في تسيير شؤونهم اليومية. كما عرفت القدرة الشرائية تراجعا تدريجيا، الأمر الذي أدى إلى ضغط متزايد على مستويات المعيشة لمختلف الفئات الاجتماعية. وفي السياق ذاته، برزت عدة قضايا مرتبطة بالفساد، تم تناولها في إطار قانوني ومؤسساتي، وهو ما سلط الضوء على تحديات الحوكمة وضرورة تعزيز الشفافية. وقد تزامن ذلك مع ظهور تفاوتات اقتصادية بين فئات المجتمع، ما جعل مسألة العدالة الاجتماعية من بين أبرز القضايا المطروحة للنقاش[2]. وفي نفس السياق السوسيولوجي الإعلامي ظهر شاب في قناة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، المادة 102.

[2] نور الدين بكيس، **الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، مجلة لباب ، العدد 7 ،اوت 2020، تاريخ الاطلاع: 5 أفريل 2026، على الموقع الالكتروني : https://url-shortener.me/JOF2 .

الحدث تنقل الاخبار عشية استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وعند استعراضها لفرحة الجزائريين بقبول أولى مطالب الشعبية تدخل شاب وقال عبارته الشهيرة التي أصبحت شعارا لاحقا للحراك وهي مقولة " **يتنحاو قاع** " وتعني رحيل جميع الفاسدين او سمي "العصابة" أي أصحاب المال الفاسد في النظام السابق .

وبرز دور المؤسسة العسكرية خصوصا مع قائد الأركان آنذاك " الفريق قايد صالح " كمرافق للحراك دون الدخول في مواجهة في إشارة واضحة بان المؤسسة العسكرية بحد ذاتها نابعة من الشعب تحت شعار شعبي "**جيش–شعب خاوة خاوة**" الذي يبرز التلاحم بين افراد الوطن الواحد ، فكان قائد الأركان يؤكد في كل خطاباته بضرورة محاربة الفساد والعصابة ومحاكمتهم ، والاهمية البالغة في القيام بانتخابات رئاسية واختيار رئيس يختاره الشعب تم الإعلان عنها في انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019 للخروج من اومة يمكن ان تنفلت الى دوامة عنف في أي لحظة .

جاءت الانتخابات الرئاسية لتقف على 5 مترشحين أساسيين وهم :

- عبد المجيد تبون .
- عز الدين ميهوبي.
- عبد القادر بن قرينة .
- بلعيد عبد السلام.
- علي بن فليس .

وفي فترة الانتخابات كان فوز المترشح عبد المجيد تبون هو الأكثر ترجيحا كونه فاز بنسبة تصويت **58%** أي بمجموع اربع ملايين و945 الفا و 116 صوت ،بحث كان يحمل برنامجا اقنع فيه الناخبين وتميز المترشح بفن خطاب مكنه من إيصال محتوى برنامجه الى معظم الشعب بمختلف مستوياته الثقافية ، وكذلك كونه كان وزير سكن في فترة عبد العزيز بوتفليقة والتي تميزت بانجازات ولعل ابرز محطة عند تعيينه وزيرا أولا ولم يمض في

المنصب الا 80 يوما وانهيت مهامه وعلى حسبه فان انهاء مهامه جاء نتيجة تحديه لأصحاب المال الفاسد في السلطة المقربة من شقيق بوتفليقة (السعيد بوتفليقة) بما سماها الاوليغارشية الفاسدة ، وتبنيه لمصطلح ذاع صيته "**الجزائر الجديدة** " ، وقضية استرجاعه للاموال المنهوبة واعطائه المشعل للشباب[1] ، مما اكسبه حجج قوية مقارنة بمنافسيه ، وما اهله فيما بعد الى الفوز بالانتخابات وبداية مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر السياسي المعاصر وتشكيل بيئة سياسية جديدة قائمة في محور رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وتعاونه مع المؤسسة العسكرية ليخلق توازنا سياسيا مكن الجزائر من المضي في إصلاحات سياسية (دستور 2020) واقتصادية وإدارية .وحسب رئيس الجمهورية فقد اكد على ان "مسار التغيير في الجزائر بدأ فعلا ولن يتراجع عنه، وأن ما تحقق هو رد فعل على مطالب الشعب التي رفعها خلال الحراك، وأن "القطار" المتمثل في مسعى بناء الجزائر الجديدة انطلق ولن يعود إلى الوراء، مهما كانت المحاولات لتعطيله أو إرباكه و ربط **الثورة المضادة** بعددٍ من "القوى المضادة للتغيير التي تسعى لزرع الفتنة وعرقلة الاستقرار عبر إثارة التوتر الاجتماعي واستغلال نقص الخدمات أو الاحتجاجات، بهدف إعادة الوضع إلى ما كان قبل الحراك[2]" وهذا ما يحدث في أي تغيير للنظام فهو سيتعرض لمقاومة دائما من النظام السابق سواء كانو مستفيدين مباشرة منه او بطريقة غير مباشرة وهو ما أكده صامويل هنتنغتون في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة".

وقد جاء دستور 2020 ليؤكد على تغيير في المشهد السياسي بتعديلات دستورية مست مختلف المواد وتأسيس لسلطات رقابية تبرز نية السلطة السياسية الجديد لاعادة تشكيل بيئة سياسية تلبي مطالب الشعب، ومختلف القوانين المرافقة لذلك لتاكيد التحول الداخلي الذي استقر بعد سنة 2020 ومنه إعادة لترتيب الأولويات الخارجية في محاولة للنظام لارجاع الجزائر لمكانتها على المستوى الإقليمي والدولي .

[1] البلاد ، **مع المترشح للرناسيات "عبد المجيد تبون "** ، استوديو الرئيس ، Youtube، 10 نوفمبر 2019 ، تاريخ الاطلاع : 05 افريل 2026، على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=D_o2CaLlz8A .

[2] عبد المجيد تبون، **تصريح في مقال "قطار التغيير انطلق.. ولا تراجع عن الجزائر الجديدة,"** المساء (12 اوت 2020), تم الاطلاع عليه بتاريخ 05 افريل 2026.على الرابط التالي : https://url-shortener.me/MC3K .

يعتبر دستور 2020 محطة مفصلية في مسار الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد 22 فبراير 2019[1] ،وقد اكد دستور 2020 الذي تم التصويت علية يوم 01 نوفمبر 2020 بمختلف مواده على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية (السلم ، عدم التدخل في شؤون الدول ، حق تقرير المصير) و توجه الجزائر في عهد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على دبلوماسية استباقية وفاعلة، ويوفر الدستور لرئيس الجمهورية الاستئثار بالسياسة الخارجية فهو متخذ القرار الذي يكون ضمن عدة بدائل، وأيضا يقوم رئيس الجمهورية بابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية حسب المادة 153 (تكون بموافقة غرفتي البرلمان) و المادة 154 من التعديل الدستوري 2020 ، وكذلك سلطة تعيين السفراء والدبلوماسيين وانهاء مهامهم حسب المادة 92 من التعديل نفسه .

شهد دستور الجزائر 2020 تغير ملحوظ في نصوصه، خاصة فيما يتعلق بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، حيث منح للجيش صلاحية التدخل خارج الحدود في اطار حفظ السلم بمعية المنظمات الدولية كالامم المتحدة والاتحاد الافريقي حسب ما تنص عليه المادة 31 من التديل الدستوري 2020، خلافا للدساتير السابقة التي كانت تقيد هذا الدور وتمنعه. ويعكس هذا التغيير انتقال الجزائر من مقاربة دفاعية تقليدية، تقتصر على حماية الأمن القومي داخل الإقليم وعدم مواجهة التهديدات إلا بعد بلوغها الحدود الوطنية، إلى مقاربة دفاعية–هجومية أكثر مرونة تسمح بالتحرك الاستباقي لمواجهة المخاطر الأمنية[2].

شكلت التحولات التي عرفتها الجزئر لسنة 2019 المحرك الجوهري الذي أفضى مباشرة إلى التعديل الدستوري 2020، إذ لم يكن هذا الأخير مجرد إصلاح تقني للنصوص القانونية، بل كان استجابة سياسية للمطالب الشعبية التي رفعها الحراك، وترجمة دستورية للتحولات التي أحدثها على مستوى البيئة السياسية الجزائرية. وبهذا المعنى يمكن القول ان الدستور كان الإطار الذي أعاد صياغة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على أسس جديدة.

[1] ليلى عسلاوي ، **الرئيس تبون: التعديل الدستوري لـ2020 شكل محطة مفصلية في مسار الإصلاحات السياسية** ، الجزائر الدولية ، نشر في 22 جانفي 2026 ، على الرابط التالي : https://www.youtube.com/watch?v=43WtpPfwH34 .

[2] يحيى بوزيدي ، **"السياسة الخارجية الجزائرية ... تغيير تحت اكراهات بيئة مضطربة" ،(** مركز الجون ، الكويت 2021) ، ص13.

المطلب الثاني : التحولات الاقتصادية واثرها على التوجهات الخارجية

الفرع الأول : تنويع الشركاء الاقتصاديين

في ظل الازمات الحالية يعد تنويع الشركاء في مختلف المجالات الحيوية الاقتصادية كالغذاء والطاقة ذات أهمية استراتيجية بالغة تسعى اليه مختلف الدول لتأمين احتياجاتها المحلية وعدم الخضوع للتبعية لان ذلك سيؤثر سلبا على امداداتها وكمثال على الذلك الحرب الروسية – الأوكرانية التي بدأت في 24 فبراير 2022، مما احدث ازمة غذاء عالمية بحيث تعد كل روسيا وأوكرانيا من الفاعلين الرئيسيين في سوق القمح العالمي، إذ تسهم صادراتهما معا بنحو 23٪ من إجمالي التجارة الدولية للقمح. وتتصدر روسيا قائمة المصدّرين عالميا بحجم صادرات يبلغ 37.3 مليون طن، تليها أوكرانيا في المرتبة الرابعة بحوالي 18.1 مليون طن، وتوجه النسبة الأكبر من هذه الصادرات نحو أسواق الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا[1]. وكذلك ازمة الطاقة العالمية في ظل الحرب الإسرائيلية– الامريكية على ايران في 28 فبراير 2026 وقيام هذه الأخيرة بغلق مضيق هرمز امام ناقلات النفط واستهداف ايران لمنشات طاقوية في دول الخليج أدت الى ارتفاع أسعار النفط وصلت الى 120 دولار للبرميل وأسعار الغاز ومنه نقص حاد في الامدادات خصوصا بالنسبة للصين واروبا .

فعلى سبيل المثال في أوروبا أدت الحرب إلى ارتفاع عوائد السندات وتراجع جاذبية الأسهم بسبب الاعتماد الكبير على الطاقة وتوقعات ضعف النمو. وبشكل عام، تتجاوز كلفة الحرب الخسائر المباشرة لتشمل آثارا طويلة الأمد مثل اضطراب الاستقرار، وارتفاع الأسعار وتكاليف الاقتراض، وتراجع الثقة، مما يصعب التعافي الكامل[2].

[1] عمار لشموت ، **"ما هي تداعيات الازمة الروسية الأوكرانية على الجزائر ؟ "**، مقال نشر في صحيفة الكترونية " الجزائر الترا " ،بتاريخ 9 مارس 2022 . على الرابط : https://url-shortener.me/MC9N .

[2] لجزيرة نت. "تحذيرات من اندلاع حروب جديدة بسبب تداعيات حرب إيران". 10 أفريل 2026. تاريخ الاطلاع 12 أفريل 2026. على الرابط التالي : https://url-shortener.me/KIE9 .

وبالنسبة للجزائر فالشريك التقليدي الأساسي قبل حراك 2019 كان فرنسا من حيث المبادلات التجارية وخاصة بالنسبة للامن الغذائي كالقمح ولكن الجزائر ارتأت توسيع مصادرنتيجة تذبذب العلاقات بين فرنسا والجزائر وارداتها فاتجهت الى دول أخرى كروسيا وأوكرانيا . تظهر البيانات الرسمية الفرنسية لعام 2023 أن تراجع الصادرات لم يكن مفاجئا، بل جاء نتيجة مسار تدريجي من الانخفاض. فقد بلغت صادرات فرنسا من الحبوب نحو الجزائر 834 مليون يورو سنة 2022، قبل أن تتراجع بشكل حاد إلى 166 مليون يورو فقط في 2023، أي بانخفاض يقارب 80%، وفقًا لما نشرته بيزنس فرانس الجزائر. ويعزى هذا التراجع إلى دخول القمح الروسي بقوة إلى السوق الجزائرية، عقب تعديل معايير استيراد القمح اللين، وهو ما أتاح لدول منطقة البحر الأسود، وعلى رأسها روسيا اختراق سوق ظل لسنوات طويلة تحت هيمنة فرنسية[1].و في اطار سعي الجزائر الى تنويع شركائها في التجارة الخارجية فنجد روسيا مثلا أفاد ميخائيل ميشوستين، خلال لقائه مع عبد المجيد تبون في يونيو 2023، بأن حجم التبادل التجاري بين روسيا والجزائر شهد نموًا ملحوظًا بنسبة 65% خلال الفترة الممتدة من يناير الى أبريل 2023. كما أكد أن التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين يواصل تطوره رغم العقوبات المفروضة على روسيا[2].

الصين:

تعتبر الجزائر أحد أهم ركائز الحضور الصيني في منطقة المغرب العربي نظرا لما يجمع البلدين من علاقات تاريخية ، وتعاون متقدم خاصة في مشاريع البنية التحتية، إلى جانب تنسيق أمني متصاعد. كما تعكس "الشراكة الإستراتيجية الشاملة" بينهماوهي الأولى من نوعها مع دولة عربيةالمكانة المحورية التي تحتلها الجزائر ضمن الرؤية الإقليمية الأوسع للصين[3].

[1] الجزائر الجديدة. **"الجزائر تستغني عن القمح الفرنسي وتخرج..."**. تاريخ النشر 19 نوفمبر 2025 ،تاريخ الاطلاع 12 أفريل 2026. على الرابط : https://url-shortener.me/MCJN .

[2] احمد قاسم ، **العلاقات التجارية بين الاتحاد الروسي والجمهورية الجزائرية** ، مركز الدراسات العربية الاوراسية ، مقال نشر في 06 نوفمبر 2023 .

[3] يحيى زبير ، **الصين في المغرب العربي : نحو عصر جديد في النفوذ السياسي** ، مجلس الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، أكتوبر 2025.ص2 .

الشكل رقم 01 : يمثل التبادل التجاري بين الصين ودول المغرب العربي بين 2018 و2024

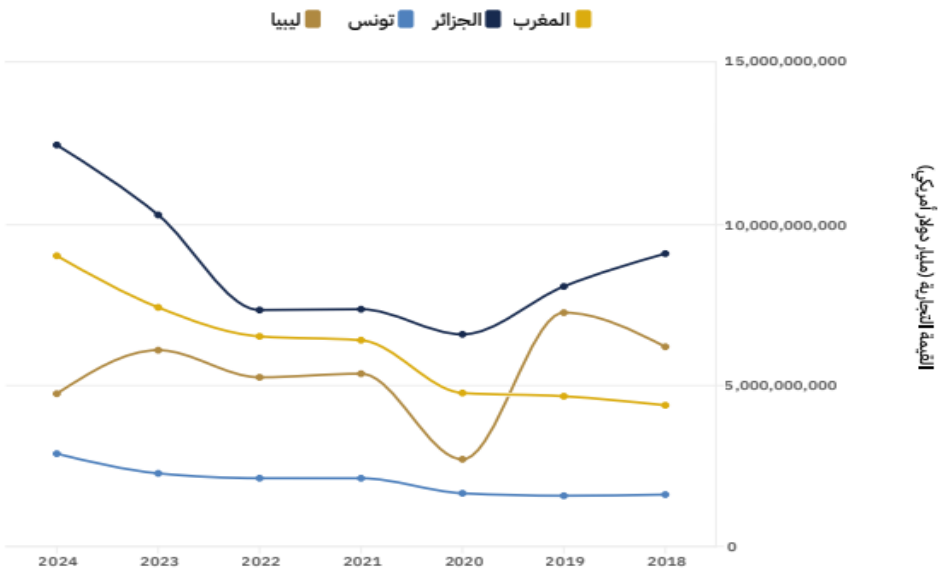

المصدر : ***الصين في المغرب العربي : نحو عصر جديد في النفوذ السياسي ، مجلس الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، أكتوبر 2025.ص3 .***

من خلال الشكل السابق وعلى حسب المنحنيات نلاحظ ان الجزائر هي الشريك الأكبر للصين على مستوى المغرب العربي وازداد معدل التبادل في السنوات الأخيرة بشكل كبير وهذا انما يعبر عن مواصلة الجزائر في توسيع شراكاتها الاقتصادية ، وبالإضافة يمكن ملاحظة ان سنة 2022 كانت نقطة انطلاق لعملية شراكة اكبر، وهذا راجع الى توقيع الجزائر والصين على الخطة الخماسية الثنائية للتعاون الاستراتيجي الشامل للفترة 2022 – 2026.[1]

شكلت زيارة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إلى الصين في جويلية 2023 محطة مفصلية عكست عمق العلاقات الثنائية وتناميها، حيث أعلنت الجزائر دعمها لمبادرات الرئيس شي جين بينغ الثلاث (الأمن العالمي، والتنمية العالمية، والحضارة العالمية)، في موازاة سعيها لتعزيز حضورها الدولي عبر الانضمام إلى مجموعة البريكس بدعم صيني وروسي، والتوجه نحو الانخراط في منظمة شنغهاي للتعاون كشريك حوار في مايو 2024.

[1] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، **"العلاقات الجزائرية-الصينية: علاقات تاريخية نموذجية وشراكة إستراتيجية شاملة"**، سفارة الجزائر في بكين، تم الاطلاع عليه في 13 أفريل 2026، على الرابط الالكتروني التالي : https://url-shortener.me/KOHD .

وقد كان من مخرجات هذه الزيارة بتوقيع 19 اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت قطاعات استراتيجية، مع تعهدات صينية باستثمارات تفوق 36 مليار دولار، خاصة في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والنقل والزراعة، ما يعكس متانة الشراكة الاقتصادية بين البلدين، لاسيما وأن الصين تعد الشريك التجاري الأول للجزائر منذ 2013، بحجم تبادل بلغ نحو 12.5 مليار دولار في عام 2024[1].

- **إيطاليا :**

اتجهت الجزائر في توجهها الاقتصادي خصوصا مع تازم العلاقات مع اسبانيا والاتحاد الاروبي الى إيطاليا التي تعبر شركيا أساسيا خصوصا في السنوات الأخيرة ، وقد نوه السفير الإيطالي لدى الجزائر, ألبرتو كوتيلو, بالديناميكية التي يعرفها التعاون الثنائي خاصة في قطاعات الطاقة والطاقات المتجددة, إضافة إلى مشاريع مستقبلية تشمل الربط الرقمي عبر كابل بحري جديد, صناعة السيارات, الصناعات الصيدلانية, الدفاع, النقل, الابتكار التكنولوجي والصناعات الغذائية, مؤكدا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية, قادرة على "دعم هذا التوجه المشترك"[2].

أفادت وكالة الأنباء الإيطالية «نوفا» أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وإيطاليا بلغ نحو 13 مليار يورو خلال سنة 2025، بالتزامن مع زيارة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني إلى الجزائر في 25 مارس 2026، وهي زيارة تعكس متانة الشراكة الثنائية وتنوعها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ما يجعلها من أبرز الشراكات في حوض المتوسط ويعد قطاع الطاقة الركيزة الأساسية لهذا التعاون، حيث تواصل الجزائر تزويد إيطاليا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي عبر خط «ترانسميد»، إلى جانب صادرات النفط ومشتقاته. ويمثل الغاز الجزائري نحو 30–31% من احتياجات إيطاليا، بما يقارب 20 مليار متر مكعب في 2025[3]. وهذا

[1] يحيى زبير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 02-ص03.
[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **"مجلة الدبلوماسية الاقتصادية الإيطالية تخصص ملفا عن الجزائر"** ، تاريخ النشر 23 نوفمبر 2025، تم الاطلاع عليه يوم 16 افريل 2026 ، على الرابط : https://url-shortener.me/MCJR .
[3] الجزائر الان ، **" 13 مليار أورو قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر وإيطاليا في 2025 "** ، نشر المقال في 25 مارس 2026 ، على الرابط التالي :https://url-shortener.me/KORU

ما يجعل الجزائر محور أساسي بالنسبة للضفة الجنوبية واعتماد إيطاليا عليها في ضمان الامن الطاقوي لديها وتعتبر الجزائر إيطاليا دولة صديقة لانها وعلى حسب تصريحات عديدة لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون فعند فرض الحصار على الجزائر في ظل الازمة الأمنية في التسعينات كانت إيطاليا الدولة التي لم تنخرط في سياسة عزل الجزائر وهو ما يعكس الثقة المتبادلة بين البلدين بصفتها جارين متقابلين على ضفتي المتوسط .

الخريطة رقم 06 : تبين موقعي الجزائر وإيطاليا على مستوى البحر الأبيض المتوسط

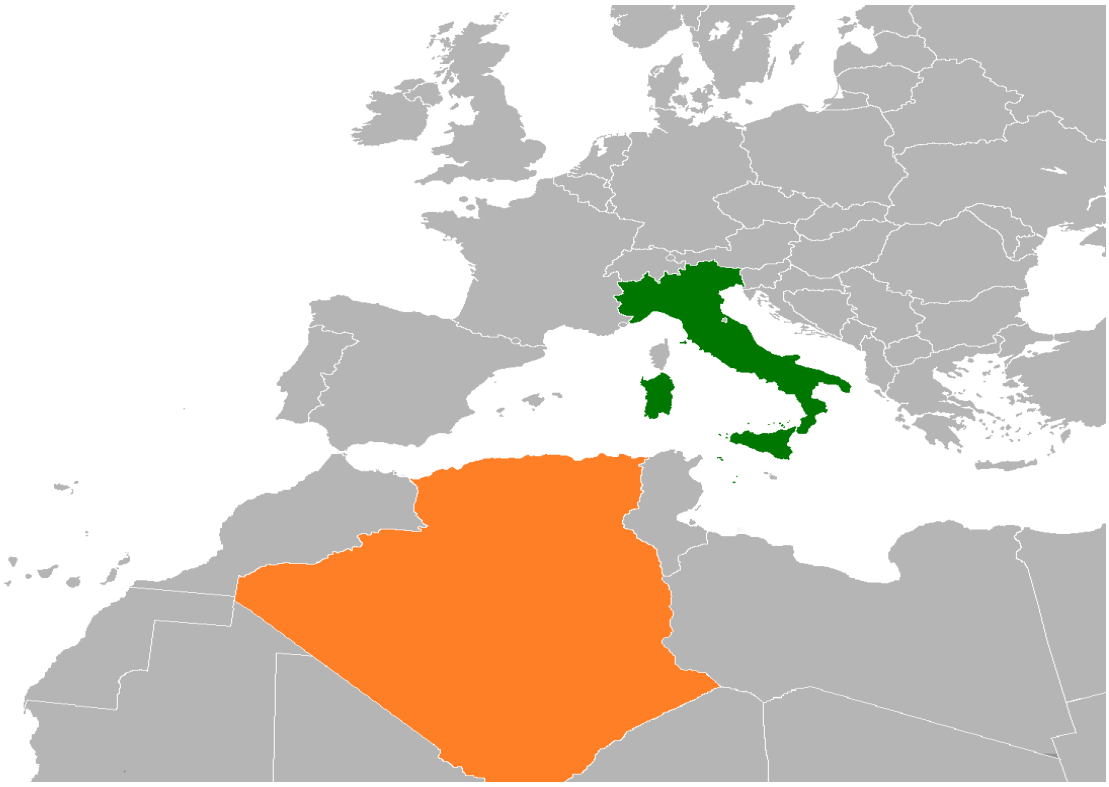

المصدر : على الرابط الالكتروني : https://url-shortener.me/KR9K

- **تركيا :** في اطار العلاقات الحديثة التي تحكم العلاقة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا هي مبدأ رابح –رابح وبالنسبة للاقتصاد الريعي للجزائر فتوسيع الشراكة الاقتصادية وجلب المزيد من الاستثمارات الدولية تأتي تركيا في المراتب الأولى ضمن اهم المستثمرين الذي ينشطون في الجزائر خصوصا في مجال المعادن والبناء ، فقد بلغت القيمة الاجمالية للمبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا 3.96 مليار دولار سنة 2017[1] ، وقد ازداد حجم التبادل التجاري بازيد من 5 ملايير دولار خلال سنة 2022 ، وبين الجزائر وتركيا معاهدة صداقة موقعة بين الطرفين وقد وصل

[1] eco algeria ، **"قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا بلغت 3.96 مليار دولار عام 2017"** ، نشر في 25 فبراير 2018 ، على الرابط الالكتروني : https://eco-algeria.dz/node/1956 .

حجم التبادل التجاري بين البلدين حسب تصريح نائب الرئيس التركي "جودلت يلماز " في جوان 2024 الى 6.3 مليار دولار[1]، وافاق لبلوغ حجم 10 مليار دولار.

الشكل رقم 2 : شكل بياني يمثل حجم المبادلات التجارية بين تركيا والجزائر

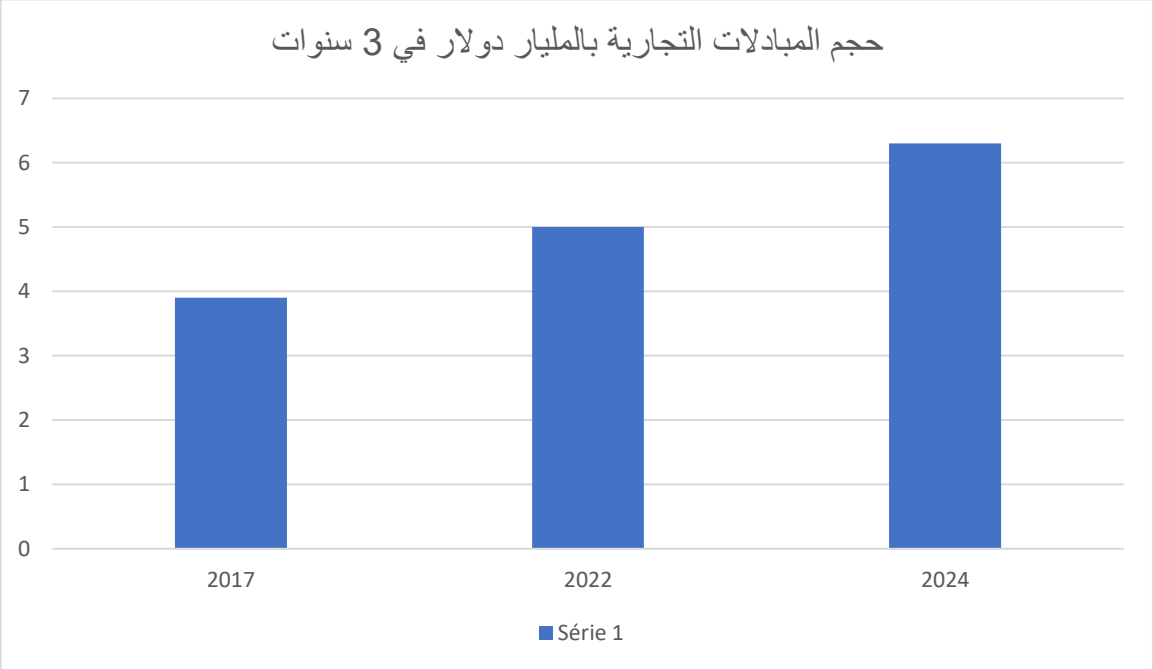

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على البيانات المأخوذة من عدة مراجع مذكورة

من خلال تحليل الأرقام نجد ان السياسة الخارجية الجزائرية تسعى الى توطيد علاقتها الاقتصادية بتركيا وخصوصا بعد وصول عبد المجيد تبون الى هرم السلطة وسعي تركيا الى تعزيز نفوذها مع شريكها الأساسي في افريقيا ، ومنه فالجزائر في اطار تنويع شراكتها بعيد عن التبعية الاقتصادية للاتحاد الاوروبي تبين النتائج سعي الدولة الى فرض نهج جديد في تنويع الشركاء في مختلف المجالات الاقتصادية .

تعكس الزيارات الدبلوماسية التي قام بها الرئيس تبون سنة 2023، وخاصة روسيا والصين وتركيا، ديناميكية جديدة في السياسة الخارجية الجزائرية، تقوم على العمل النوعي وتبني

[1] محمد شاعة ، **قضايا التعاون بين الجزائر وتركيا في بيئة إقليمية فوضوية الرهان على التاريخ والمصلحة المشتركة** ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 02 (2025)، ص113.

مقاربة استباقية قائمة على المبادرة بدل الاكتفاء برد الفعل بما يعكس عودة قوية **للدبلوماسية الرئاسية** كآلية أساسية لتعزيز الحضور الدولي للجزائر وتوسيع شبكة شراكاتها الاستراتيجية[1].

- **سلوفينيا :**

وتسعى الجزائر كذلك من خلال الاطار نفسه الى التوسع في الافاق الاقتصادية نحو أوروبا الشرقية ، وهذا ما تشهده الديناميكية الجزائرية الاقتصادية خصوصا وفي مثال ذلك سلوفينيا فقد شهدت العلاقات بين الجزائر وسلوفينيا تقدما سنة 2024، حيث قامت سلوفينيا بافتتاح سفارتها في الجزائر خلال شهر ماي، ثم افتتحت الجزائر سفارتها في ليوبليانا في أوت من نفس السنة. ويعد هذا التطور خطوة تاريخية في مسار العلاقات الثنائية، إذ انتقل البلدان من التمثيل الدبلوماسي غير المباشر إلى التمثيل الكامل عبر السفارات، ما يعكس رغبتهما في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بينهما[2].

يمثل الهدف الأساسي للتعاون بين سلوفينيا والجزائر هو الاستجابة للتحولات الجيوسياسية التي تطرأ ، وخاصة الحرب الروسية الأوكرانية وتراجع امدادات الغاز الروسي ، أدت الى ضرورة البحث عن مصادر أخرى لضمان امدادات الطاقة بالنسبة لسلوفينيا ، وقبل الأزمة كانت سلوفينيا تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي حيث كانت أغلب وارداتها تمر عبر النمسا المعتمدة بدورها على روسيا. ففي سنة 2020، جاء أكثر من 80٪ من الغاز الطبيعي السلوفيني وحوالي 25٪ من المنتجات النفطية من روسيا، وهو ما جعل سلوفينيا تسعى الى توسيع مجال علاقاتها مع الجزائر كضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار[3].

فلم يشمل التعاون الاقتصادي فقط بل شمل الجانب السياسي والدبلوماسي ، فق اكد وزير الخارجية احمد عطاف على "الزخم الإيجابي" الذي تشهده العلاقات الجزائرية–السلوفينية،

[1] محمد زيتوني، **"التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية (2019–2023)"**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 8 (2024): ص499.

[2] Mourad Benguita, **"ALGERIA–SLOVENIA RELATIONS: Analyzing Political and Economic Dynamics Through Small and Medium States Diplomacy**," Innovative Issues and Approaches in Social Sciences (2026), p43.

[3] **Ibid , p 48.**

خاصة من خلال التنسيق بينهما داخل مجلس الأمن كعضوين غير دائمين، وهو ما يعكس تقارب مواقفهما والتزامهما المشترك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونلاحظ ان هذه العلاقات تعبر كذلك عن توجه جديد يعيد عن تلك العلاقات التقليدية التي شهدتها الجزائر .و يبرز هذا التقارب ضمن مساعي الجزائر لإعادة تموقعها كفاعل متوسطي مستقل عبر بناء شراكات متعددة داخل أوروبا، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية وأزمة الطاقة الأوروبية.

المبحث الثاني : تحولات المقاربة الجزائرية اتجاه المتوسط

المطلب الأول : تطور العلاقات الجزائرية –الأوروبية

يعتبر التعاون الإقليمي الاقتصادي مدخلا هاما في اطار التكامل الاقتصادي البينيوي ، وفي اطار مسار العلاقات الاروبية الجزائرية فقد تميزت بعدة اتفاقيات وهي :

أولا : اتفاقية التعاون بين الجماعة الأوروبية والجزائر سنة 1976 :

اتفاقية التعاون 1976 الموقعة بين الجماعة الأوروبية والجزائر بدأت بوادرها قبل ذلك وخصوصا في قمة باريس 1972 والذي جاء بفكرة صياغة **سياسة متوسطية شاملة** ، القمة مباشرة بعد تأميم المحروقات في الجزائر عام 1971. قامت الاتفاقية على تعاون اروبي جزائري ذو طابع تجاري مع بروتوكولات مالية تتجدد كل 5 سنوات . الا ان الجزائر لم تحقق الكثير من هذه الاتفاقية نتيجة تذبذب صادراتها والتي تعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات فكان للجانب الاروبي الكفة العليا في الربح على حساب الجزائر .

ثانيا : السياسة المتوسطية المتجددة (1988–1995):

جاءت السياسة المتوسطية المتجددة كمحاولة جدية لتدارك إخفاقات السياسة الشاملة السابقة التي أثبتت محدوديتها في تحقيق التنمية المنشودة لدول الجنوب المتوسطي، وذلك من خلال زيادة حجم المساعدات المالية عبر البروتوكول الرابع، وتوسيع الأسواق الأوروبية أمام السلع الزراعية والصناعية لدول الجنوب، إضافة إلى إدراج مجالات جديدة كالبيئة والبحث العلمي

وبرامج التعاون اللامركزي. غير أن جوهرها بقي مصلحيا بامتياز، إذ لم ترق إلى مستوى شراكة تنموية حقيقية متكافئة، ولم تسع فعليا إلى خلق حالات تكاملية أو بناء استراتيجية تنمية متضامنة بين الضفتين.[1]

أما فيما يخص الجزائر في هذه المرحلة تحديدا، فقد تزامنت فترة السياسة المتوسطية المتجددة مع ظروف استثنائية عرفتها الجزائر داخلياً، إذ كانت تمر بمرحلة انفتاح سياسي في أعقاب أحداث أكتوبر 1988 التي أفضت إلى دستور 1989، قبل أن تنزلق نحو أزمة أمنية حادة في مطلع التسعينيات عرفت بالعشرية السوداء. وقد أفضت هذه الأزمة إلى عزلة دولية نسبية جعلت الجزائر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من الديناميكية المتوسطية المتجددة، في حين واصلت علاقاتها مع المجموعة الأوروبية في إطار اتفاقية التعاون المبرمة سنة 1976، منتظرة انفراجا أمنيا يمكنها من استئناف مفاوضاتها نحو شراكة أكثر عمقا وتوازنا.

ثالثا : مؤتمر برشلونة 1995

يعد مؤتمر برشلونة الاطار الرسمي التي يوضح العلاقة بين الاتحاد ودول جنوب المتوسط كالجزائر ، فقد اطلع اعلان برشلونة بان التبادل والتعاون على مختلف المستويات عامل جوهري للتقارب بين الشعوب ، وتعزيز التفاهم بينها ، فضلا عن أهمية البحر الأبيض المتوسط الاقتصادية اذ تعد الخطوط الملاحية لهذا البحر بالغة الأهمية في سياق امداد الاتحاد الاروبي بالطاقة من قبل دول الضفة الجنوبية كليبيا والجزائر[2] .فقد شاركت في هذا المؤتمر 27 دولة متوسطية ، من بينها ثماني دول عربية (لبنان ، مصر الأردن ، السلطة الفلسطينية ، سوريا ، تونس ، الجزائر ، المغرب) فضلا عن (قبرص ، تركيا ، مالطا)، بالإضافة الى دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر .

[1] لمياء حروش ، **"الشراكة الأورومتوسطية: السياقات والمآلات"** ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، في 28 سبتمبر 2019 ، متاح على الرابط التالي : https://url-shortener.me/NU6O.

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة، **الفصل الثاني : تطور العلاقات الاروبية الجزائرية** ، ص 53.

شهدت مقاربة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المتوسط نغيرا نسبيا نتيجة تزايد مخاوفه من صعود التيارات الإسلامية، خاصة بعد الثورة الإيرانية، وتعاظم نفوذ الحركات الإسلامية في تركيا و حدوث الازمة الأمنية في الجزائر . واستشرف الاتحاد الأوروبي على انه مصدر تهديد محتمل للاستقرار الإقليمي، إلى جانب تحديات أخرى مثل الهجرة والبطالة. ودفع هذا الوضع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة سياسته المتوسطية، فكان إطلاق إعلان برشلونة سنة 1995 بهدف بناء إطار إقليمي قائم على التعاون والأمن، يسعى إلى احتواء النزاعات ومنع انتشارها، من خلال ترسيخ مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل وتعزيز الاستقرار في المنطقة[1]. الا انه نلاحظ انه لم يتم العمل بهذه المبادئ خصوصا والتدخل السائر في ليبيا من قبل حلف الناتو وعلى راسه فرنسا ويبين ذلك عدم احترام لما نص عليه اعلان برشلونة مما يقوض الشراكة خصوصا في المجال الأمني والسياسي فتآكل الثقة بين الدول يؤدي بالضرورة الى جمود التطبيق الفعلي لاي اتفاقية .

انطلقت بالنسبة للجزائر المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في بروكسيل يومي 3 و 4 مارس 1997 كمفاوضات ابتدائية من اجل إقامة الشراكة رغم خصوصية معينة كانت تعيشها الجزائر في ظل ازمة امنية وقد أدى ذلك الى عزلة دولية ، فكان سعي الجزائر الى الحاجة الى فك العزلة ولو نسبيا عبر المحور الاقتصادي مع الضفة المالية من المتوسط الا ان هذه المفوضات توقفت في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وذلك لعدة عوامل واهمها ان الاتفاق لم يكن عادلا ولا لمصلحة الجزائر في جل الشؤون السياسية والاقتصادية[2] .

ثالثا : الشراكة الجزائرية الأوروبية 2005

وبعد استئناف المفاوضات في سنة 2000 تم التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 افريل 2002 ، الى ان دخل حيز التنفيذ رسميا في سبتمبر 2005 .

فتنص الاتفاقية على :

[1] **المرجع نفسه** ، ص54

[2] سارة قشيدة ، **" البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية"** ، أطروحة دكتوراة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، قسم علاقات دولية ، السنة الجامعية 2019/2018.

- **الصعيد السياسي** : إجراء حوار سياسي إزاء كافة الأمور ذات الاهتمام المشترك للطرفين. يتم إرساء الحوار على مستويات مختلفة: مجلس الشراكة (الوزاري) ولجنة الشراكة (كبار المسؤولين) واللجان الفرعية حول الحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان[1].
- **العلاقات الاقتصادية** : يعد دعم التحول والتنويع الاقتصادي أساس للتعاون مع الجزائر ، وعلى هذا النحو يمول الاتحاد الأوروبي سلسلة من البرامج في هذا المجال. التعاون الأوروبي الجزائري لتطوير اقتصاد متنوع وتنافسي ضروري لتعزيز الصادرات الجزائرية إلى السوق الأوروبية الموحدة وكذلك إلى البلدان الأخرى[2].

الطاقة: يحتل هذا القطاع مكانة مهمة للغاية في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. الجزائر هي ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي .

إضافة الى ذلك **التعاون الثقافي والفني ، التعاون الفني والمالي ، وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين** [3].

فيما يخص الشراكة الأورو–متوسطية، اعتمدها الاتحاد الأوروبي كإطار استراتيجي يهدف إلى تحقيق مصالح وأهداف مشتركة بين دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي، ودول الضفة الجنوبية التي تضم معظم الدول العربية وغير العربية المطلة على المتوسط.

ويعد اتفاق الجزائر مع الاتحاد الاوروبي بمثابة مكسب سياسي لانه في اطار سياسة الجزائر الخارجية بعد سنوات التسعينيات والعزلة التي كانت تعيشها فكانت للشراكة اثر إيجابي نسبي بالنسبة للانفتاح على العالم مجددا وعلى الفضاء المتوسطي خاصة .

[1] Service européen pour l'action extérieure**, « L'Union européenne et l'Algérie »**, Délégation de l'Union européenne en Algérie, 5 août 2021, consulté le 16 avril 2026, https://www.eeas.europa.eu/algerie/lunion-europeenne-et-lalgerie_fr?s=82

[2] **Ibid.**

[3] **ibid.**

غير وان الاتفاقية في الواقع لم تجلب الكثير من المكاسب الاقتصادية للجزائر وهذا راجع لجودة المنتوجات الأوروبية وتنوع صناعاتها وصادراتها ، اما بنسبة للجزائر فاقتصادها مبني على قرابة 98 % مما اثر سلبا على رصيد الميزان التجاري بالنسبة للجزائر ، بحيث قررت الجزائر القيام بمراجعة الاتفاقية لان التخفيض الجمركي للبضائع الأوروبية التي كانت تدخل للجزائر ضمن اتفاق 2005 اثارا اقتصادية سلبية على الاقتصاد الجزائري ، عرفت الشراكة اختلالا واضحا في التوازن، إذ لم تتحقق الأهداف المعلنة مثل دعم الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتطوير التعاون الصناعي والزراعي، وبقيت في إطار الشعارات. كما أن حجم الواردات الأوروبية إلى الجزائر كان ضخما وغير متكافئ مقارنة بالصادرات الجزائرية غير النفطية، مما أضرّ بالصناعات المحلية، إضافة إلى أن إلغاء الرسوم الجمركية تسبب في خسائر مالية كبيرة للجزائر قُدّرت بنحو 5.5 مليار دولار[1] .

اتخذت العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية منحى اخر بعد 2021 اذ طلبت الجزائر رسميًا تعديل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد إعلان نيتها ذلك سنة 2021، وأكد الرئيس تبون أن المراجعة تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وفق مبدأ رابح–رابح، وليست نتيجة أي نزاع[2].اعتمدت الجزائر سياسات لتقييد الاستيراد، مثل نظام الحصص ومنع استيراد بعض السلع المنتجة محليًا، كما أدى قرارها سنة 2022 بوقف التوطين البنكي للاستيراد من إسبانيا إلى تحفظات أوروبية واسعة، دفعت المفوضية الأوروبية إلى إطلاق إجراء لتسوية الخلاف مع الجزائر[3] .

فالجزائر في اطار علاقاتها الأوروبية تميزت بالتبعية في مراحلها الأولى الا ان بعد السياسات التي تعتمد عليها الجزائر في تنويع شركائها الاقتصاديين ،ومحاولة جذب

[1] إلهام قرباج، **"بعد 20 عاما.. الجزائر تراجع شراكتها مع الاتحاد الأوروبي"**، الجزيرة نت، 15 أكتوبر 2024، تاريخ الاطلاع 16 أبريل 2026، على الرابط الالكتروني : https://url-shortener.me/KWXP .

[2] محمد سيدمو، **"الجزائر تريد التخلص من أعباء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: لسنا مجرد سوق لتصريف بضاعتكم!"**، القدس العربي، 1 فبراير 2025، تاريخ الاطلاع 16 أبريل 2026، على الرابط الالكتروني : https://url-shortener.me/KWY7 .

[3] محمد سيدمو ، **مرجع سبق ذكره .**

الاستثمارات الخارجية في ارادتها لتنويع صادراتها مما جعل من الضروري مراجعة اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية .

تعكس موافقة الاتحاد الأوروبي على مراجعة اتفاق الشراكة مع الجزائر في ظل تصريح سفير الاتحاد الأوروبي **دييغو مايادو** في 07 جويلية 2025 في الجزائر[1] ، تحولا نسبيا في طبيعة العلاقات الأورو–متوسطية، فالاتفاق الذي وقع في سياق ليبرالي قائم على تحرير المبادلات، أفضى إلى تكريس تبعية تجارية للجزائر لصالح السوق الأوروبية، دون تحقيق نقل حقيقي للتكنولوجيا أو دعم فعال لتنويع الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق، فإن قبول المراجعة لا يمكن قراءته فقط كاستجابة لمطالب جزائرية، بل أيضا كمحاولة أوروبية لإعادة النظر في رؤيتها الجيوسياسية ، خاصة في ظل تزايد أهمية الجزائر كشريك طاقوي واستراتيجي في منطقة المتوسط.

وعليه، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في مجرد تعديل بنود الاتفاق بل في إعادة صياغة فلسفة الشراكة ذاتها، من نموذج قائم على عدم التكافؤ وهيمنة الطرف الأوروبي إلى نموذج أكثر توازن يراعي متطلبات السيادة الاقتصادية والتنمية المحلية. غير أن هذا التحول يظل مشروطا بقدرة الجزائر على توظيف قدرتها الدبلوماسية التفاوضية كأداة لفرض أولوياتها التنموية وتعزيز تنافسية اقتصادها، وإلا فإن الشراكة ستستمر في إعادة إنتاج نفس الأنماط غير المتكافئة تحت مسميات جديدة.

التعاون السياسي والأمني :

في إطار عملية برشلونة، أكد مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي للمحافظة على السلم والاستقرار في المتوسط على جملة من المبادئ الأساسية، أبرزها: اعتماد إعلان برشلونة كمرجعية للشراكة الأورو–متوسطية، احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، اعتبار أمن

[1] قناة الجزيرة، **"الاتحاد الأوروبي يقبل مراجعة اتفاق الشراكة مع الجزائر"**، 17 فيفري 2025، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/L27V.

واستقرار المتوسط وحدة غير قابلة للتجزئة، تبني مفهوم الأمن الشامل، الاعتماد على التعاون الأمني بدل المواجهة، عدم التدخل المباشر في تسوية النزاعات القائمة، واتباع مقاربة عامة ومتوازنة لتحقيق الاستقرار في المنطقة[1].

وحسب الأستاذ بن عنتر فان التعاون الإقليمي للمتوسط قد حركته عوامل كالتالي[2] :

- الهجرة المغاربية نحو نحو أوروبا والنمو السكاني في الضفة الجنوبية .
- نشاط الحركة الإسلامية في المنطقة المغاربية والتداعيات الناتجة عن ذلك.
- المنافسة بين الدول الأوربية، تحديدا بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

وللجزائر دور إقليمي في منطقة المتوسط لما بحي ان الانطلاقة الرسمية لمنتدى التعاون في إقليم البحر الأبيض المتوسط **5+5** كان في الجزائر في أكتوبر 1991 وقد نص البيان الختامي لقمة الجزائر على المخرجات التالية[3] :

- دعم الديمقراطية والحريات الأساسية والاقتصادية
- تحسين علاقة الصداقة والجوار .
- تعزيز الاستقرار المتوسطي .

شهدت اجتماع وزراء الدفاع بالجزائر سنة 2005 انعقاد فعالياته في إطار تعزيز الحوار والتشاور بين الدول الأعضاء في مبادرة 5+5، حيث خصص لتقييم ما تحقق من خطوات سابقة ومناقشة المشاريع المستقبلية. كما عكس الاجتماع إرادة جماعية لتقوية التعاون الجهوي وتحقيق الأمن والاستقرار والسلم في حوض المتوسط. وتم خلاله عرض مخطط

[1] رتيبة برد ، **الامن المتوسطي بين المواجهة والحوار : لمحة على المنظور والاستراتيجيات** ، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطيةا ، المجلد 07 ، العدد 01 (جوان 2021)، ص287 .

[2] جميلة علاق ، **"البعد المتوسطيّ لألمن الجزائري: من رد الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية "**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد 19 ، العدد 02 (2022) ، ص108.

[3] عصماني ليلى ، **"مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط "**، جامعة وهران -2- ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 96-97.

عمل سنة 2006 والمصادقة على النظام الداخلي للجنة المديرة، وشمل البرنامج 12 نشاطا في مجالات المراقبة الجوية والبحرية، مكافحة الجراد، إزالة الألغام، ومحاربة التلوث[1].

الشكل رقم 03 : يوضح سبل التعاون في المجال الأمني

الشكل 1: الشراكة من اجل مكافحة التهديدات الأمنية



المصدر: مراد حجاج، "العلاقات الاوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط الى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل "، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020، ص. 264.

من خلال الشكل يتضح انه من اجل استقرار المتوسط وجب التعاون بين الضفتين وتعاون السياسة الخارجية الأوروبية مع السياسات الخارجية لدول الجنوب المتوسط كالجزائر .

لكن ازمة العلاقات العربية – الصهيونية بسبب القضية الفلسطينية كانت من بين العوائق التي اثرت على الشراكة الأورومتوسطية الأمنية ، لذا سعت بلدان غرب المتوسط الى تبني مقاربة امنية اضيق ما عدا ليبيا بسبب قضية لوكربي[2].

تقوم مبادرة 5+5 دفاع على هدفين استراتيجيين أساسيين هما **بناء الثقة والتشغيل البيني** بين القوات المسلحة للدول الأعضاء. وتهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل لمعالجة القضايا الأمنية، وتحسين التعاون العسكري في الأنشطة المشتركة. وتعبر الثقة ركنا فيها، خاصة لتجاوز سنوات من التوتر مع بعض دول الضفة الجنوبية مثل ليبيا والجزائر. كما يعتبر منتدى متعدد الأطراف للحوار الأمني والدفاعي لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة، وتستند

[1] رتيبة برد ، **"الحوار الأورومتوسطي: من برشلونة إلى منتدى 5+5"** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008–2009).ص169.

[2] عبد النور بن عنتر ، ترجمة عومرية سلطاني ، **"غرب المتوسط مركبًا أمنيًا: مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرات"**، (مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة 2023)، ص 195.

إلى مبادئ التطوع، الإجماع، حسن استغلال الموارد، والعمل المرن غير المؤسسي، مع التركيز على التعاون وتبادل المعلومات[1].

وفي اخر مؤتمر احتضنته الجزائر في 21 جانفي 2017 الذي ضم وزراء الخارجية لحوار "5+5" لدول غرب المتوسط ، تم التأكيد على الحوار السياسي كاطار مهم في العلاقات التي تحكم المتوسط ،بحيث جاء في البيان "ودعى توحيد الآراء والإجراءات بشأن القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد، يرون أن الحوار السياسي ضمن هذا النطاق الإقليمي الفرعي هو الوسيلة الأمثل لإيجاد حلول مناسبة وفعالة للأزمات ومواطن التوتر التي تؤثر على المنطقة. ولذلك، يدعون إلى مواصلة وتعميق الحوار والتشاور بشأن جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك، بهدف تنسيق المواقف وتعزيز التماسك في المحافل الإقليمية والدولية"[2].فيمثل البيان بمختلف مخرجاته امالا واعدة بين دول المؤتمر للتعاون السياسي والأمني في مختلف المجالات كالارهاب والهجرة والجريمة المنظة والتي تعد من المشاكل الأساسية التي تعاني منها منطقة المتوسط والتي تعمل السياسة الخارجية الجزائرية على معالجتها سواء بالحوار الاورومتوسطي عامة والشراكة الأوروبية الجزائرية خاصة والتي يعاد النظر فيها في الوقت الحالي .

ترى الجزائر نفسها شريكا في المنظومة الأمنية المتوسطية، باعتبارها دولة محورية في الضفة الجنوبية. وتؤكد أن استقرار البحر الأبيض المتوسط يتطلب تعاونا شاملا لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب تسوية عادلة للصراع العربي مع الكيان الصهيوني استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة. لذلك، تعتبر أن حقيق الأمن في المتوسط يبقى رهينا بمشاركتها الفاعلة وعدم إقصائها[3].

وجاء كذلك في اطار التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط بإعلان نيكولاس ساركوزي في حملته الانتخابية بضرورة بناء اتحاد نظرا لفشل الحوار المتوسطي في خطابه وأشار الى

[1] عبد النور بن عنتر ، **المرجع نفسه** ، ص217.

[2] Dialogue 5+5, "**Déclaration d'Alger"**, 14ème Conférence des Ministres des Affaires Étrangères du Dialogue 5+5 en Méditerranée occidentale, Alger, 21 janvier 2018,2 ص

[3] - عبد النور بن عنتر، **"البعد المتوسطي لألمن الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف ألاطلسي"**،(الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص207.

هذه الدول وهي (البرتغال ، فرنسا ، اسبانيا ، قبرص ، إيطاليا ، سوريا ، لبنان ، تركيا ، مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب) وتوسع مع الاتحاد الأوروبي ليصبح في مجمله 43 دولة ، اعتمدت الاتحاد من أجل المتوسط كمشروع مكمّل لعملية برشلونة، وهو ما يعكس توجها نحو إحياء طموحات الشراكة الأورو–متوسطية وتجديدها، رغم اعتراف عدد من الدول الأوروبية بتعثر مشروع برشلونة وعدم تحقيقه للأهداف المرجوة. لذلك، جرى التأكيد على ضرورة التركيز على مشاريع عملية وملموسة، تفاديا للعوائق والصعوبات التي واجهت المبادرة الأولى.

وبالنسبة للموقف الجزائري من مشروع **الاتحاد من اجل المتوسط** ، أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وجود عقبات ينبغي تجاوزها، خاصة تسوية الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني وقضية الصحراء الغربية. كما شدد على ضرورة تحقيق الانسجام بين أهداف الاتحاد الجديد والآليات القائمة، وعلى رأسها عملية برشلونة. وفي ديسمبر 2007، أوضح للرئيس نيكولا ساركوزي أن الجزائر تميل إلى دعم المشروع، لكنها ترى ضرورة تحديد معالمه وأهدافه ومكانته ضمن الأطر المتوسطية الموجودة مسبقًا[1]. تتسم الضفة الجنوبية للمتوسط بحالة من التشتت والضعف المؤسساتي، وهو ما جعل أغلب المبادرات والمشاريع في إطار الشراكة الأورو–متوسطية تصدر عن الاتحاد الأوروبي، سواء عبر عملية برشلونة، أو السياسة الأوروبية للجوار، أو مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. ويظهر هذا الواقع اختلالا في توازن الشراكة، حيث ينفرد الاتحاد الأوروبي بتوجيهها وفق مصالحه في مسار أحادي يخدم بالدرجة الأولى أهدافه الاستراتيجية. إذ يسعى باستمرار إلى إعادة تشكيل علاقاته مع دول الجنوب من خلال سياسات ومشاريع تركز أساسا على احتواء التهديدات الأمنية القادمة من جنوب المتوسط، وضمان أمنه، إلى جانب حماية مصالحه الاقتصادية والتجارية والطاقوية في المنطقة.

[1]محمد سمير عياد ، **الاتحاد من اجل المتوسط** ، المجلة الحوار المتوسطي ، العدد 6 ، جامعة تلمسان 2014، ص 135.

المطلب الثاني : دور الجزائر في استقرار الفضاء المتوسطي

من خلال التعاون المتبادل بين الجزائر وجوارها الإقليمي ، والعمل على تسوية مختلف النزاعات على مستوى المتوسط ودعمها لمختلف القضايا الدولية العادلة كالقضية الفلسطينية والصحراء الغربية والتي تعد قضايا مركزية على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية ، فعدم استقرار هذا الفضاء والذي يعبر عن جال حيوي لجيوبوليتيك الجزائر يؤدي بالضرورة لتهديدات تمس بالامن القومي الجزائري ، ومنه تسعى الجزائر الى تبني مختلف الاليات كالحوار المتوسطي .

الفرع الأول : المساهمة في الامن الإقليمي :

تحتل الجزائر المرتبة الأولى في الساحة الجغرافية على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط وباعتبار انها تتشارك مع منطقة الساحل التي تعتبر بؤرة الجريمة المنظمة بانواعها وتتشارك امنيا مع دول الساحل ، فلهذه الاعتبارات للجزائر أهمية استراتيجية وتعتبر كمنطقة عزل على مستوى الضفة الجنوبية لمنطقة المتوسط .

الشكل رقم 04 : يمثل شكل بياني يوضح ترتيب الجيش الجزائري من بين دول المتوسط

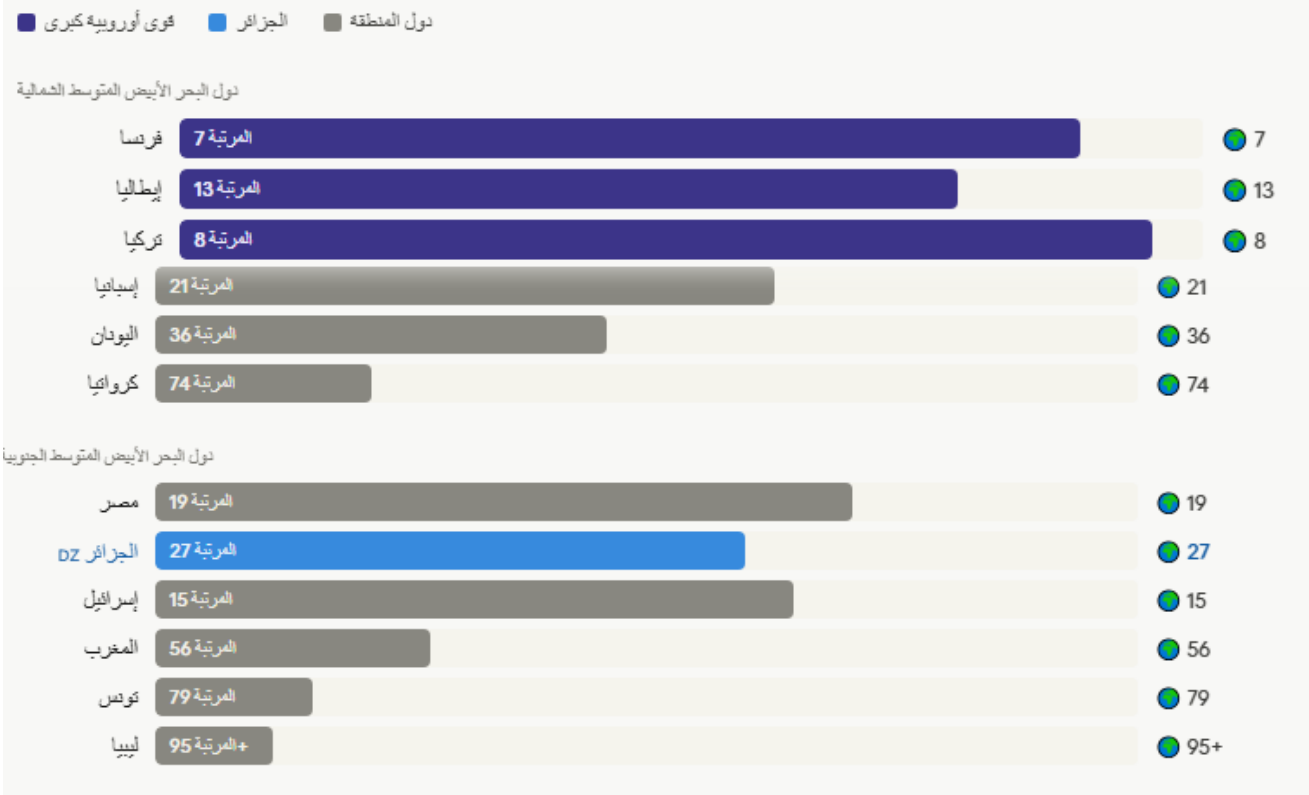

المصدر : من اعداد الطالب بناء على بيانات /https://www.globalfirepower.com .

نلاحظ من خلال الشكل البياني ان ترتيب الجزائر يأتي في المرتبة السابعة من حيث قوة الجيش بالإضافة والأولى على مستوى المغرب العربي ، إضافة الى سعي الجزائر لاقتناء على طائرات سوخوي–57 الشبحية من روسيا،[1] والتي تعتبر طائرات مقاتلة يمكنها مضاهاة الطائرات F-16 الامريكية ، ومنه فان الجزائر في كل مرة تسعى الى تعظيم قوتها العسكرية من خلال ضخ الانفاق العسكري المقدر ب اكثر من 25 مليار دولار لسنة 2026 وهذا بغية التصدي للازمات الإقليمية التي تستدعي تدخل القوة الصلبة . وعلى سبيل المثال

[1] Military Watch Magazine ،**"Footage Shows Continued Algerian Su-57 Fifth Generation Fighter Operations: Have They Shifted the Balance of Power?"** , 4 février 2026, disponible sur : https://militarywatchmagazine.com/article/footage-algerian-su57-operations-shifted.

اسقاط دائرة الدرون التركية التابعة لجيش حكومة باماكو المالية التي كانت تحوم على بعد 2 كلم من الحدود المالية الجزائرية في مدينة تينزاواتين الجزائرية في افريل 2025 [1] .

وفي ظل غياب أي قواعد عسكرية اجنبية على الأراضي الجزائرية وبحكم دبلوماسيتها الإقليمية تدافع الجزائر باستمرار على وجوب خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ومن الاساطيل الأجنبية [2]، فهذا يشكل تهديدا على امن دول الفضاء المتوسطي ويبدي حالة من عدم الاستقرار واليقين الأمني .

فقد ضمن الحيز الأمني اثرا كبير في الشراكة الأوروبية الجزائرية التي وقعت سنة 2005 فقد تضمنت المادة 86 من اتفاق الشراكة ككل شروط ووسائل للحد من الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، التجارة غير الشرعية للأسلحة والمواد الممنوعة ، والحد كذلك من القرصنة البحرية على مستوى البحر الأبيض المتوسط [3].

تعد الجزائر دولة تحظى باحترام واسع من قبل شركائها في منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى الصعيد الدولي، ويعود ذلك إلى النهج الحذر والمتوازن الذي تنتهجه دبلوماسيتها في إدارة مختلف القضايا الأمنية الحساسة. وقد برهنت على كفاءتها في التعامل مع ملف "الإرهاب"، ما جعل تجربتها تصنف ضمن النماذج الرائدة في العصر الحديث[4].

تعمل الجزائر وفق مبادئها المختلفة كمبدا حسن الجوار ، حق الشعوب في تقرير مصيرها ، تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل في شؤون الدول ...، كلها تكرس لسياسة خارجية تعمل وفق دبلوماسية هادئة أساسها الحفاظ على استقرار الإقليم وعرض الوساطة في النزاعات .

[1] بي بي سي نيوز ، **" الجزائر تعلن إسقاط طائرة درون عسكرية اخترقت مجالها الجوي من الحدود مع مالي"** ،نشر في 2 افريل 2025 ، متاح على الراط : https://www.bbc.com/arabic/articles/ce3qyqpk699o .

[2] لخضر موساوي ، **" الرهانات الإقليمية للامن الوطني الجزائري "** ، (مذكرة ماجستير ،غير منشورة، جامعة دالي براهيم ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية 2009-2010)، ص144.

[3] عصماني ليلى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص101.

[4] **المرجع نفسه .**

إلى جانب ذلك، تمتد شبكة أنابيب الغاز التي تربط الحقول الغازية الجزائرية بأوروبا، خاصة نحو إيطاليا وإسبانيا، عابرة حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يطرح انشغالات أمنية مشتركة بين الجزائر وشركائها الأوروبيين. وتنبع هذه الأهمية من كون أوروبا ما تزال تعتمد بدرجة معتبرة على الغاز الجزائري في ظل محدودية البدائل، لا سيما في السياق الدولي الراهن[1]. وفي المقابل، يشكل قطاع المحروقات، وعلى رأسه النفط والغاز، الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل صادراتهما ما يقارب 90% إلى 93% من إجمالي عائدات التصدير في السنوات الأخيرة[2]، مع مساع متواصلة لتنويع الاقتصاد وتقليص هذا الاعتماد التاريخي الذي يعود إلى سبعينيات القرن الماضي.

يمكن القول إن الإدراك الجزائري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط يتسم بالشمولية، حيث تنتهج الجزائر مقاربة أمنية متكاملة تجاه قضاياه. وقد تجلى هذا التوجه مبكرا، عندما اقترحت في أفريل 1972 عقد مؤتمر خاص بالأمن في المتوسط يكون خارج إطار كل من حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي، وذلك انطلاقا من الشعار الذي رفعه الرئيس هواري بومدين: "**المتوسط للمتوسطيين**". وهو الشعار الذي يعكس بوضوح موقف الجزائر الرافض لإدارة القضايا الأمنية في المنطقة من قبل قوى غير متوسطية[3].

تعتمد المقاربة الجزائرية للأمن في البحر الأبيض المتوسط من خلال تصورها للمنطقة باعتبارها فضاء مشتركا يجمع جميع الدول المتوسطية، وتميل المقاربات الأوروبية للأمن في المتوسط إلى التركيز أساسا على اعتبار التهديدات ذات مصدر جنوبي، مع إعطاء لما يعرف بالتهديدات الجديدة. وهو ما يفسر جزئيا محدودية فعالية النهج الأورو–أطلسي في المنطقة، خاصة في ظل تركيزه على سياسات نزع السلاح الأحادي، لا سيما ما يتعلق بالصواريخ بعيدة المدى التي تمتلكها أو قد تمتلكها بعض الدول العربية[4].او عدم تقبل الغرب

[1] حكيمة علالي ، **الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط** ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ،العدد الثاني (جانفي 2012)، ص101.
[2] International Monetary Fund. **Algeria: 2025 Article IV Consultation—Press Release and Staff Report**. IMF Country Report No. 25/270. Washington, DC: International Monetary Fund, September 2025. P77.
[3] حكيمة علالي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص58.
[4] **المرجع نفسه** ، ص62

لبعض الأنظمة التي تعتبرها معادية لمصالحها كنظام القذافي في ليبيا .ومن بين أدوار الجزائر على الجوار الإقليمي :

1-ليبيا :

تعتبر ليبيا مثلا بؤرة توتر في غرب المتوسط نظرا لتعدد فواعلها من حكومة الوفاق في طرابلس الى حكومة بنغازي بقيادة حفتر ، ومجموعة من القبائل التي تسيطر على ابار الريع إضافة الى ذلك وجود قوى إقليمية متصارعة ومختلف التنظيمات الإرهابية الموجودة(داعش مثلا) ،كل هذه المتغيرات تؤثر على المنطقة بتصعيد التهديدات مما يمس من الامن القومي الجزائري ومنه المتوسط كافة .

الخريطة رقم 07 : الدول التي ستتهدد بتفاقم الازمة الليبية



المصدر :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html

تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة للتطورات في ليبيا الى تبني مقاربة دبلو–امنية[1] ، تقوم هذه المقاربة على محاولة حل النزاعات بطرق سلمية عبر عرض الوساطة الجزائر سعيا للوصول الى حل يرضي جميع الأطراف ، إضافة الى تبني الجزائر خطابا تبين فيه ان سقوط طرابلس سيمس مباشرة بالأمن القومي الجزائري[2] .

فالجزائر حضنت مختلف المبادرات للحوار في مساعي حل الازمة ، كان أحدثها هو حضور الرئيس الجزاري عبد المجيد تبون لمؤتمر برلين 2020 ، والجزائر صادقت على مخرجات هذا المؤتمر والذي يعتبر ان الحل السياسي هو الحل الوحيد للازمة وأبدت الجزائر استعدادها لاحتضان أي مفاوضات بين الأطراف[3] ، وهذه الدبلوماسية تصب في عودة الجزائر على المستوى الإقليمي في ظل الركود التي كانت تعيشه نسبيا قبل 2019.

[1] صبرينة مزياني ، **" دور المقاربة الدبلوامنية في تعزيز الدور الإقليمي للجزائر : النزاع الليبي نموذجا "**،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ،المجلد 01 ، العدد 10 (2025) ، ص984.

[2] الجزيرة مباشر، **تبون: التيار الإسلامي في الجزائر مختلف ورسالتنا بأن طرابلس "خط أحمر" وصلت**، ، 8 جوان 2021، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/L5QA.

[3] مزياني صبرينة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص586.

شهدت التحركات الدبلوماسية والأمنية الجزائرية تجاه ليبيا تكثيفا ملحوظا حيث قام وزير الخارجية بزيارات إلى **طرابلس وبنغازي** بهدف إعادة تفعيل قنوات التواصل بين الأطراف الليبية ودعم مسار الحوار والمصالحة الوطنية. وفي السياق ذاته عقد مجلس الأمن الوطني الجزائري اجتماعا لبحث تدهور الأوضاع في طرابلس عقب التدخل العسكري التركي، برئاسة **الرئيس عبد المجيد تبون** وبحضور **الفريق سعيد شنقريحة**، حيث تم التركيز على تعزيز الجاهزية الأمنية وحماية الحدود الجزائرية من أي تهديدات محتملة[1].

واحتضنت الجزار في نوفمبر 2025 الالية الثلاثية (الجزائر ، مصر ، تونس) بهدف إيجاد حل سياسي للازمة ، في استمرارية تامة للدبلوماسية الجزائرية في اصلاح الازمات على مستوى الفضاء المتوسطي .

2-تونس :

اندلعت الأزمة السياسية في تونس إثر اتخاذ الرئيس قيس سعيد إجراءات استثنائية استند فيها إلى الفصل 80 من الدستور، شملت تجميد عمل البرلمان وإقالة الحكومة برئاسة هشام المشيشي. وقد أثارت هذه الخطوة جدلا واسعا إذ اعتبرها البعض انقلابًا دستوريا يهدف إلى تركيز السلطات بيد الرئيس، في حين رأى آخرون أنها إجراء ضروري لمكافحة الفساد، بينما دعت أطراف ثالثة إلى تغليب الحوار والعقلانية لتجاوز الأزمة[2] .

وكذلك لمواجهة الصعوبات الاقتصادية التي تواجه تونس تدعم الجزائر تونس ماديا خصوصا في الآونة الأخيرة مع الرئيس عبد المجيد تبون ، بحيث افادة عدة تقارير عن تقديم مساعدات للجزائر تمثلث فيما يلي[3] :

[1] **المرجع نفسه** ، ص588.

[2] بومدين وسيلة ، **الدور الاستراتيجي للجزائر في الأزمة التونسية: بين الحياد والمصلحة الجيوسياسية** ، مجلة الدراسات لإستراتيجية والبحوث لسياسية ، المجلد 01، العدد 2 ، 2022، ص117.

[3] الجزيرة نت، **كيف تساعد الجزائر تونس اقتصاديًا؟**، 15 جانفي 2025، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/15/algeria-help-tunisia-economically .

- في 2020 أودعت الجزائر 150 مليون دولار لدى تونس.
- قرض بقيمة 30 مليون دولار في ديسمبر/كانون الأول 2021.
- قرض آخر بقيمة 200 مليون دولار ومنحة مالية بقيمة 100 مليون دولار في ديسمبر/كانون الأول 2022.

ووقع البلدان في ديسمبر/كانون الأول 2021 على 27 اتفاقية تخص الأمن والقضاء والصناعة والطاقة.

والجزائر تعلم بان هذه المساعدات ما هي الا دعامات لتفادي دخول تونس في دوائر أخرى مثل الخليج "الامارات خصوصا " والحفاظ على النظام العام لان أي ازمة في تونس سوف تؤدي الى تأزم المنطقة ويكون خطرا على الامن الوطني الجزائري ومنه الامن المتوسطي ، لذا دعم قيس سعيد بالنسبة للسلطة الجزائرية امر لابد منه لان الرئيس منتخب وفق أسس دستورية ويتوافق في الطرح التونسي مع الطرح الجزائري في عدة قضايا كالقضية الفلسطينية والصحراء الغربية ، ولذا يكمن الدور الإقليمي للجزائر في تونس في نوع من الدبلوماسية الوقائية التي تقوم على الدعم الاقتصادي والسياسي دون تدخل مباشر في شؤون الداخل التونسي .

أكد الرئيس عبد المجيد تبون أن أمن تونس يعد جزءا لا يتجزا من أمن الجزائر، وهو ما يعكس ترابط المصالح الأمنية بين البلدين ضمن إطار ما يُعرف بمركب الأمن الإقليمي. فالتحديات والتهديدات المشتركة تجعل من الصعب تحقيق الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن جيرانها، وهو ما تدركه الجزائر إذ تعتبر أن استقرار تونس شرط أساسي لضمان أمنها واستقرارها الداخلي، في ظل تشابك الأبعاد الجيوسياسية والمصالح الاستراتيجية بينهما[1].

3-القضية الفلسطينية :

[1] بومدين وسيلة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص120.

يعد حل القضية الفلسطينية خطوة هامة نحو استقرار منطقة المتوسط خصوصا و ان الكيان الصهيوني يشكل بؤرة توتر للمنطقة ، ولطالما كانت الجزائر داعما للقضية الفلسطينية وتعبر عن مبدا من مبادئها واولوية من أولويات سياستها الخارجية ، فالجزائر تدعم فلسطين على ضوء ما قاله الرئيس الراحل هواري بومدين " الجزائر مع فلسطين ظالمة او مظلومة " في إشارة واضحة ان الجزائر لا تقامر بالقضية الفلسطينية . والجزائر احتضنت اعلان قيام دولة فلسطين سنة 1988 والذي تم خلاله اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني وكان لحظة مفصلية في تدويل القضية . وتبعها خلال العهدة الأولى لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اعلان الجزائر 2022 حيث رعت الجزائر حوارا للفصائل الفلسطينية في محاولة منها لتوحيد الصفوف تجاه المحتل الصهيوني .

ومن خلال الدبلوماسية الجزائرية بعد انضمام الجزائر لمجلس الامن خلال عامي 2024 و2025 تم تصنيف القضية الفلسطينية وعلى لسان سفير الجزائر في الأمم المتحدة عمار بن جامع ستكون على راس الأولويات في مجلس الامن "وأن الجزائر ستعمل على وضع حد للإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني كما ستطالب بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار والانخراط في مسار تسوية سلمية"[1].

يكمن دور الجزائر في رفض عملية تهجير سكان غزة في انها نجحت في الدفع نحو عقد جلسة طارئة لـ مجلس الأمن الدولي بتاريخ 10 جانفي 2024، خصصت لمناقشة قضية التهجير القسري لسكان غزة. وخلال الجلسة، أدان الممثل الدائم للجزائر "عمار بن جامع " ما يتعرض له المدنيون في القطاع معتبرا أن ما يحدث يمثل "وصمة عار في جبين الإنسانية"، وأن الصمت إزاءه يعد تواطؤا، كما شدد على أن مخطط التهجير القسري سياسة ممنهجة تستهدف الأراضي الفلسطينية وتخالف أحكام القانون الدولي الإنساني[2].

[1] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، **الجزائر تبدأ عهدتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي**، متاح على الرابط: https://www.mfa.gov.dz/ar/diplomacy/algeria-begins-its-term-as-non-permanent-member-of-un-security-council-1 .

[2] بن جداه عبده ، **دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الامن الدولي** ، مجلة القانون والمجتمع ، المجلد 13 ، العدد01 ، 2025 ، ص194.

وظفت الجزائر عضويتها في مجلس الأمن الدولي كمنبر دبلوماسي للدفاع عن القضية الفلسطينية، حيث مارست ضغطا على الدول الداعمة للاحتلال، ما وضع بعضها في موقف حرج أمام الرأي العام الدولي. كما برز دورها من خلال تقديم ودعم مشاريع قرارات تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني سواء تلك المتعلقة بوقف إطلاق النار، أو الدفع نحو الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين داخل الأمم المتحدة، فضلا عن السعي إلى تجريم ممارسات الاحتلال على غرار التهجير القسري والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني[1].

يمكن القول ان الجزائر ان القضية الفلسطينية في اطارها المتوسطي وتحديدا على مستوى الشرق الأوسط تمثل القضية المحورية في الصراع سواء من خلال الصراع الإسلامي – الغربي على مستوى المنطقة ولكن مع دعم الجزائر على المستوى الدولي واثبات ان ما يحدث في غزة هو إبادة جماعية وليست حربا بالمعنى التقليدي ، تغير الراي العام الدولي ومنه نرى ان على مستوى مجلس الامن الدولي كل الدول تصوت لصالح معظم اشاريع القرار التي تطرها لجزائر في حين ان الولايات المتحدة تستخدم "حق الفيتو" ضد هذه المشاريع في دعم صريح لهذه الإبادة وهذا يعود لمصالح جيوسياسية على مستوى المنطقة وتعبر عن موطئ قدم بالنسبة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والفضاء المتوسطي ، إضافة الى سيطرة اللوبي الصهيوني على صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية .

خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي، حافظت الجزائر على مواقفها الثابتة في دعم القضية الفلسطينية رغم التحديات، حيث أكد ممثلها الدائم عمار بن جامع استمرار التزامها بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين، وفي مقدمتها إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف[2].

الفرع الثاني : ملف الطاقة كاداة للسياسة الخارجية الجزائرية

[1] **المرجع نفسه** ، ص197.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، **عهدة الجزائر في مجلس الأمن الأممي: دفاع مستميت عن القضية الفلسطينية ومنحها أولوية الأولويات**، 21 ديسمبر 2025، متاح على الرابط: https://url-shortener.me/LH2T .

يندرج توظيف الجزائر للطاقة ضمن منطق الواقعية في العلاقات الدولية، حيث تستخدم الموارد الاستراتيجية كوسيلة لتعظيم القوة والنفوذ، خاصة في بيئة دولية تتسم بالمنافسة وعدم الاستقرار.

قد عرفت الأمم المتحدة امن الطاقة بانه " الحالة او الوضعية التي تكون فيه امدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات ، وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة "، ومن هذا التعريف يمكن القول ان الطاقة عامل مهم في العلاقات الدولية وامنها من امن الدول الذي تنتجها وكذلك التي تستوردها خصوصا الغاز والبترول ، ونلاحظ ان معظم النزاعات في العالم تكون حول الاحواض النفطية (الشرق الأوسط) ، وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط فنجد ان محور الصراع التركي – اليوناني هو الغاز في شرق المتوسط ، والاتحاد الأوروبي يركز على الموارد بشكل كبير لأنه يعتمد في أساسه على الصناعات التحويلية .ومنه يعتمد الاتحاد الأوروبي على تنويع شركائه الطاقين خصوصا في ظل الازمات كالأزمة الروسية الأوكرانية والحرب الإسرائيلية الامريكية على ايران وهذا ما جعله يتخذ الجزائر كشريك موثوق يمكن الاعتماد عليه في تامين نسبة كبيرة من الطاقة وخصوصا كل من بلدان الضفة الشمالية : إيطاليا ، فرنسا ، اسبانيا .. .

الشكل رقم 05 : دائرة نسبية تمثل نسب تصدير الغاز الطبيعي عبر الانابيب للاتحاد الأوروبي

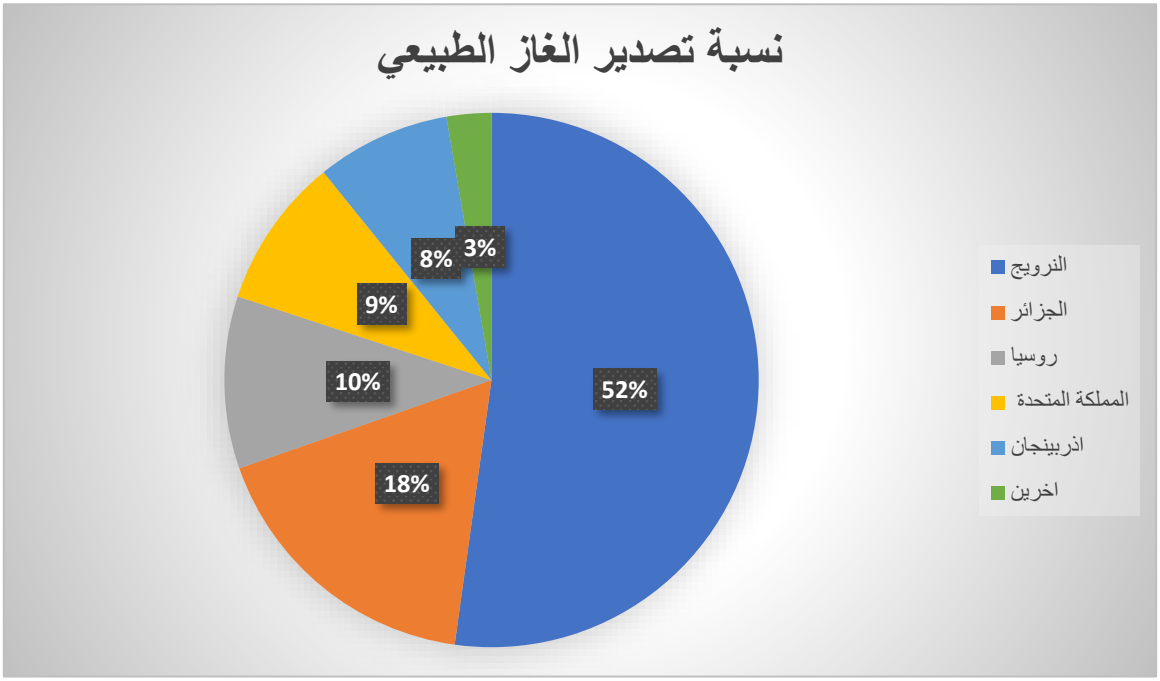

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على بيانات Eurostat database (Comext) and Eurostat estimates

من خلال الدائرة النسبية نلاحظ ان الجزائر تأتي في المرتبة الثانية التي تورد الغاز الطبيعي من الانابيب ، وهذا يدل على تبعية الاتحاد الأوروبي من الطاقة في ظل الازمات التي تأثر على الامداد بشكل كبير وهذا ما يدعى في العلاقات الدولية بمصطلح جيوسياسية الطاقة ، بمعنى ضرورة توفير الامن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتامين الوصول التام للإمدادات الغاز وكذلك يمكن للجزائر في ظل هذا الضغط الاقتصادي والطاقوي على اروبا من إمكانية بسط ورقة الطاقة كاداة للنفوذ في اروبا ومن خلال دبلوماسية اقتصادية يمكن تحقيق مكاسب سياسية بالنسبة لمصالح الجزائر .

الخريطة رقم 08 : تمثل مسار خط انابيب الغاز الطبيعي من الجزائر نحو اوروبا



المصدر : https://url-shortener.me/LHTL

فالجزائر في سياستها الخارجية تعتمد بشكل أساسي على الطاقة في الضغط على الاتحاد الأوروبي خصوصا في طار الشراكة الاور-الجزائرية التي يجري حاليا إعادة مراجعتها من الطرفين ، ونلاحظ في الازمتين توافد الأطراف الاروبية على الجزائر من اجل تعزيز الشراكة الاقتصادية الثنائية في اطار فضاء متوسطي يعتمد طاقويا على الجزائر بشكل رئيسي .

فالجزائر تراهن على ملف الطاقة في تعزيز القدرة التفاوضية مع أوروبا في توجهاتها الجديدة وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ودعم التوجهات الجزائرية في قضايا الامن المتوسط خصوصا ما تعلق بليبيا وقضية الصحراء الغربية .

تجسد الزيارات المتكررة التي قامت بها رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني إلى الجزائر (2023، 2024، 2026)، إلى جانب الزيارات المتبادلة التي قام بها الرئيس تبون إلى

إيطاليا، ديناميكية جديدة تحولت فيها الطاقة إلى أداة محورية في توجيه السياسة الخارجية، حيث لم تعد العلاقات الثنائية تبنى فقط على الاعتبارات السياسية التقليدية، بل أصبحت محكومة بدرجة كبيرة بالرهانات الطاقوية. ففي ظل التحولات التي عرفها سوق الطاقة العالمي، خاصة بعد تداعيات الحرب في أوكرانيا،والحرب الإسرائيلية الامريكية على ايران وقيام هذه الأخيرة بتصعيد على مضيق **هرمز** برزت الجزائر كشريك استراتيجي أساسي في تأمين إمدادات الغاز نحو أوروبا، وهو ما دفع إيطاليا إلى تكثيف تحركاتها الدبلوماسية لتعزيز تعاونها مع الجزائر وضمان استقرار تدفقات الطاقة.

ويشكل التعاون بين شركة "**سوناطراك**" وشركة "**ايني**" الإيطالية حجر الزاوية في هذه الدبلوماسية الطاقوية، من خلال مشاريع استراتيجية تشمل توسيع أنشطة الاستكشاف والإنتاج، وتطوير الحقول الغازية، وتعزيز البنية التحتية لنقل الغاز، خاصة عبر خط أنابيب **Transmed**الذي يربط الجزائر بإيطاليا، والذي يُعد من أهم أدوات الربط الطاقوي في الحوض المتوسطي. كما يمتد هذا التعاون ليشمل مجالات جديدة مثل الطاقات المتجددة، والهيدروجين الأخضر، ومشاريع تقليل الانبعاثات، ما يعكس توجهاً نحو شراكة طاقوية متعددة الأبعاد.

وعليه، تعكس هذه الديناميكية تداخلا واضحا بين البعد الاقتصادي والسياسي، حيث تُستخدم الطاقة كوسيلة لتعزيز النفوذ وبناء شراكات استراتيجية طويلة المدى، بما يؤكد أن دبلوماسية الطاقة أصبحت أحد أبرز محددات العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة في الفضاء الأورو-متوسطي.

وشهدت العلاقات الجزائرية الاسبانية توازنا الى غاية تازم العلاقات عام 2022 ، وجاء هذا التوتر عقب إعلان رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز دعم بلاده لمقترح الحكم الذاتي المغربي في الصحراء الغربية، وهو الموقف الذي اعتبرته الجزائر تحولًا مفاجئًا في الموقف الإسباني وأدى إلى تدهور ملحوظ في العلاقات بين الطرفين[1]. فالجزائر تعتبر قضية

[1] الجزيرة للدراسات، **«مؤشرات على استعادة العلاقات الجزائرية الإسبانية»**، 23 فيفري2025، (تاريخ الاطلاع: 25 أفريل 2026)، متاح على الرابط التالي : https://url-shortener.me/LI62 .

الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار ، وان امن المنطقة يعتمد على القيام بحق تقرير المصير بالنسبة للشعب الصحراوي ، فالجزائر بهذا قررت تجميد معاهدة الصداقة بين اسبانيا والجزائر الموقعة عام 2002، إضافة الى ذلك تازم العلاقات بين المغرب والجزائر خصوصا عام 2021 أدى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب الى توقف العمل بخط **Maghreb–Europe Gas Pipeline** [1]، الأمر الذي جعل **Medgaz** المنفذ الرئيسي للغاز عبر الأنابيب نحو السوق الإسبانية. ويعد خط أنابيب **Medgaz** اليوم الركيزة الأساسية لإمدادات الغاز الجزائري نحو إسبانيا، حيث يربط مباشرة بين بني صاف الجزائرية وألميريا الإسبانية عبر مسار بحري. ولكن بعد سنتين من توتر العلاقات تم انفراج الازمة خصوصا بعد تغير الخطاب الرسمي للحكومة الاسبانية المتمثل في خطاب **بيدرو سانشيز** رئيس الحكومة الاسباني في الأمم المتحدة في سبتمبر 2024، والذي أعلن فيه دعم حل سياسي للنزاع، ما اعتبر تراجعا عن دعم الحكم الذاتي[2]. رغم ان الغاز الجزائري لم ينقطع على اسبانيا رغم توتر العلاقات هذا يوضح ان الجزائر شريك طاقوي موثوق خصوصا في ظل الازمة الأوكرانية وقد خسرت اسبانيا مليارات الدولارات في هذه الفترة مما جعل السلطة الاسبانية تعيد النظر في توجهاتها ، وعرفت اسبانيا انها لا يمكن التخلي عن الجزائر ففي حالة قطع الجزائر الغاز على اسبانيا ستدخل في ازمة حقيقية من كل عدة جهات ، ومنه فالجزائر تعمل اروبا حاليا بمنطق اخر غير الذي كان سائدا فالجزائر تلعب بورقة الطاقة و الدبلوماسية الاقتصادية في سبيل تعزيز سياستها الخارجية على مستوى المنطقة .

وفي اطار استقبال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لوزير الخارجية الاسباني خوسيه مانويل الباريس وكشف من خلال تصريحاته أن استقرار منطقة المتوسط يمثل مصلحة مشتركة للبلدين في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة، مؤكداً أن التعاون الثنائي يشهد تطورا متدرجا على عدة مستويات. كما أبرز الجانب الاقتصادي هذا التقارب من خلال تسجيل

[1] بي بي سي عربي، **«توتر العلاقات بين الجزائر وإسبانيا على خلفية موقف مدريد من قضية الصحراء الغربية»**، 2021، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59118449

[2] العربي الجديد، **«الجزائر تعيد تفعيل معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع إسبانيا»**، (تاريخ الاطلاع: 25 أفريل 2026) ، متاح على: https://url-shortener.me/LI6M .

ارتفاع معتبر في المبادلات التجارية، حيث تضاعفت الصادرات الإسبانية نحو الجزائر ثلاث مرات خلال سنة 2025 مقارنة بالسنة السابقة، في مؤشر على عودة الزخم الاقتصادي بين الطرفين. وفي الإطار الطاقوي، أكد ألباريس أن الجزائر تظل مزودا موثوقا وذا أولوية لإسبانيا في مجال الغاز، ما يعزز مكانتها كشريك استراتيجي محوري في سوق الطاقة الأوروبي[1]. ومن خلال هذه التصريحات يتاكد لنا ان السياسة الخارجية الجزائرية تستعيد ضغطها على مختلف دول المتوسط في اطار شراكة تؤدي الى ربح جميع الأطراف ضمن مقاربة **رابح – رابح.**

رغم الطابع الاستمراري الذي ميز السياسة الخارجية الجزائرية من حيث مبادئها داخل بيئتها الإقليمية، إلا أن هذه المبادئ شهدت قدرا من التحول يمكن وصفه بـ"التغيير التكيفي" وفقا لتصنيف تشارلز هرمان، ويهدف الى إعادة توجيه الاهتمام نحو قضايا معينة مع الحفاظ على الأهداف الأساسية وأدوات السياسة الخارجية، بما يعني أن التحول لم يكن تغييرا جذريا بقدر ما كان عملية تكيف مع المتغيرات الجديدة.[2]

إن دور الجزائر في استقرار الفضاء المتوسطي لم يعد يقتصر فقط على الجانب الأمني، بل أصبح يعتمد بشكل كبير على عامل الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي فالجزائر، باعتبارها موردا مهما وموثوقا لأوروبا، ساهمت في خلق نوع من الترابط بينها وبين دول الضفة الشمالية، مثل إسبانيا وإيطاليا، وهذا الترابط يساعد على تقليل التوتر وتعزيز التعاون بدل الصراع. كما أن الجزائر تستعمل هذه المكانة الطاقوية من أجل دعم الاستقرار في المنطقة وربط أمن المتوسط بأمن إمدادات الطاقة وهو ما يجعلها فاعلا إقليميا في تحقيق التوازن داخل هذا الفضاء.

[1] الغد الجزائري، **«الجزائر ثاني مزود للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي»**، (تاريخ الاطلاع: 25 أبريل 2026). متاح على: https://url-shortener.me/LI77 .

[2] عبد الغني عجيني، **"مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في بيئة إقليمية مضطربة بين مساعي الاستمرار وضرورة التغيير"**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01 (جوان 2025)، ص 352.

خلاصة الفصل :

يتضح من خلال التحليل السابق أن السياسة الخارجية الجزائرية شهدت تحولات هامة، خصوصا بعد 2019، حيث انتقلت من نمط تقليدي إلى مقاربة أكثر ديناميكية وفاعلية في محيطها المتوسطي. فقد عملت الجزائر على تعزيز دورها في تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال عدة آليات، أبرزها الدبلوماسية الوقائية، ودعم الحلول السلمية للنزاعات، إضافة إلى توظيف قدراتها العسكرية في حماية أمنها ومحيطها الإقليمي.

كما برزت دبلوماسية الطاقة كأحد أهم أدوات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث مكنتها من تعزيز مكانتها كشريك استراتيجي لدول الضفة الشمالية، خاصة في ظل الأزمات الدولية، وهو ما ساهم في خلق نوع من الاعتماد المتبادل الذي يدعم الاستقرار في المنطقة.

وعليه، يمكن القول إن الجزائر أصبحت فاعلا محوريا في الفضاء المتوسطي، حيث تسعى من خلال مزيج من الأدوات الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية إلى تحقيق توازن إقليمي قائم على التعاون والمصالح المشتركة، رغم التحديات الجيوسياسية المستمر.

الفصل الثالث: فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط بين الرهانات والتحديات

تمهيد :

يشكل الفضاء المتوسطي أحد أكثر الأقاليم الجيوسياسية تعقيدا في النظام الدولي المعاصر، بالنظر إلى تشابك أبعاده الأمنية والاقتصادية والحضارية. فالبحر الأبيض المتوسط لم يعد مجرد مجال جغرافي للتبادل التجاري والثقافي، بل تحول إلى فضاء استراتيجي تتقاطع فيه رهانات الطاقة والهجرة والأمن، زيادة على ذلك التنافس الدولي حول النفوذ وإعادة تشكيل موازين القوة.والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

تحتل الجزائر موقعا محوريا داخل الفضاء المتوسطي، بحكم امتدادها الجغرافي، وعمقها الإفريقي والعربي، وما تمتلكه من مقومات طاقوية وأمنية ودبلوماسية تؤهلها للعب دور فاعل في استقرار المنطقة. غير أن تزايد التهديدات اللاتماثلية، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، إلى جانب احتدام التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، فرض على السياسة الخارجية الجزائرية تحديات ورهانات متزايدة تبني مقاربات أكثر ديناميكية ومرونة في إدارة علاقاتها المتوسطية.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى الإجابة على مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المتوسطي، وإبراز اهم الرهانات الأمنية والاقتصادية التي تواجه المنطقة، وكذا مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر في قدرة الجزائر على تعزيز حضورها الإقليمي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

المبحث الأول : الرهانات الأمنية في الفضاء المتوسطي

المطلب الأول : الإرهاب

بالاستناد الى المقاربة الجزائرية في تحديد المفهوم الأساسي للارهاب بانه تمظهر عنيف للتطرف ورفض الاخر المختلف عن " الانا " ،وترفض الجزائر ربط الإسلام بالإرهاب لانه تحيز غربي واضح[1] ،بدا بعد التوجه اليه بعد احداث 11 سبتمبر 2003 من قبل الولايات المتحدة والغرب . وفي هذا الطرح يؤكد **Eric david** بان الإرهاب هو " كل عمل من اعمال العنف المسلح الذي يرتكب لتحقيق اهداف سياسية او فلسفية ، او أيديولوجية او دينية" [2]، فمن خلال التعريف نجد ان الدين ليس شرطا وان تعدد اشكال العنف مرتبطة بعدة عوامل يمكن تفسيرها من عدة نواحي .

إن التعدد الملحوظ في التعريفات الفقهية للإرهاب يعكس في جوهره اختلاف المداخل التحليلية وتباين الخلفيات الإيديولوجية للباحثين، ، حيث أحصى بعض الباحثين أكثر من مئة تعريف للإرهاب، وهو ما يدل على الطابع الإشكالي والمعقد للمفهوم[3]، فالإرهاب ليس مجرد ظاهرة قانونية، بل هو بناء مفاهيمي يرتبط بالسياقات السياسية والاستراتيجية المتغيرة.

لم يعد من الممكن تحليل الإرهاب في إقليم المتوسط بمعزل عن محيطه الجغرافي الأوسع، إذ يشكل هذا الفضاء امتدادا استراتيجيا يبدأ من الساحل الإفريقي وصولا إلى أوروبا، ما يجعل التهديدات الأمنية ذات طبيعة عابرة للأقاليم، تتداخل فيها العوامل المحلية والإقليمية والدولية[4].

يرى كل من آلان باور وكزافييه روفر في كتابهما الحرب لم تبدأ بعد أن الظاهرة الإرهابية المعاصرة تتخذ طابعا شبكيا يشبه العنكبوت حيث تتميز بكونها كيانا شبه بيولوجي عديم الشكل دائم الحركة وعابر للحدود دون ارتباط بإقليم محدد كما تتسم هذه الشبكات

---

[1] حسام حمزة ، **المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الافريقي 1991 -2015** ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، السنة الجامعية 2018/2017 ، ص64.

[2] نادية شرايرية، **إشكالية تعريف الإرهاب في القانون الدولي**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 45، جامعة باجي مختار– عنابة، جوان 2014، ص 155.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 157.

[4] Ian Lesser, **"Terrorism and Mediterranean Security: A Net Assessment,"** German Marshall Fund, 2016, au site : https://www.gmfus.org/news/terrorism-and-mediterranean-security-net-assessment.

بالديناميكية وصعوبة التنبؤ بسلوكها إذ تضم أفرادا من جنسيات مختلفة لا يجمعهم سوى تبني أيديولوجيا دينية أو سياسية معينة ويتنقلون بحرية بين الدول متجاوزين القيود السياسية ومستفيدين من مختلف التسهيلات لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية [1]، فاي تهديد يمس دولة من دول المتوسط او صعود لخلايا او جماعات إرهابية في هذه المنطقة تعد تهديدا للمنطقة ككل.

فبينما كانت الجزائر تواجه الإرهاب في الفترة (1992–2000)المسماة بالعشرية السوداء،اعتقدت بلدان المغرب العربي انها محصنة اتجاهه الا ان الاعتداءات التي ضربت مدينة "جربة التونسية 2002 " و"الدار البيضاء 2003" و لمغيطي الموريتانية 2005" وضعت حدا للمبررات التي كانت تستند عليها أنظمة هذه الدول بانها محصنة ضد الإرهاب[2].

تشير بيانات موقع النزاع المسلح ومشروع بيانات الاحداث الى انه خلال النصف الاول من عام 2020 لقي اكثر من 4660 شخصا حتفهم كما شهدت دول جنوب المتوسط خلال السنوات الاخيرة تصاعدا ملحوظا في عدد الهجمات الارهابية حيث ارتفع عددها من 90 عملية سنة 2016 الى 194 عملية سنة 2017 ثم تضاعف ليصل الى 465 عملية سنة 2018 في حين بلغ عدد القتلى جراء هذه الهجمات خلال عام 2019 نحو 4000 قتيل[3].

بالاعتماد على المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية فان الصراع ضد الإرهاب والتطرف يجب ان يتضمن أيضا الاسلاموفوبيا والزينوفوبيا التي تعبر أوجه جديدة من العنف[4] . قد ساهم الانتشار العسكري المكثف على الحدود الجزائرية في دعم الجهود

[1] لخضر موساوي ، **"الرهانات الإقليمية للامن الوطني الجزائري "**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة دالي براهيم ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، السنة الجامعية 2010/2009)، ص61.

[2] جلال حدادي ،**" معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي"** (النشر الجامعي الجديد ، لجزائر ، 2017)، ص 40 .

[3] توفيق بوستي ، **"الامن في المتوسط "** ، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر ، تخصص دراسات استراتيجية ، السنة الجامعية 2023/2022، ص32

[4] Mohammed Bessedik**, Statement by Algeria on Measures to Eliminate International Terrorism before the Sixth Committee** (71st Session, United Nations, New York, 4 October 2016),p01.

التي تبذلها الدولة، ليس فقط لضمان أمنها الوطني، بل أيضا للمساهمة في تعزيز أمن واستقرار دول الجوار[1].

خريطة رقم 09 : التوزيع الجغرافي لضحايا الإرهاب وعلاقته بالمناطق الحدودية وسط الساحل خلال الفترة 2017 الى 2025

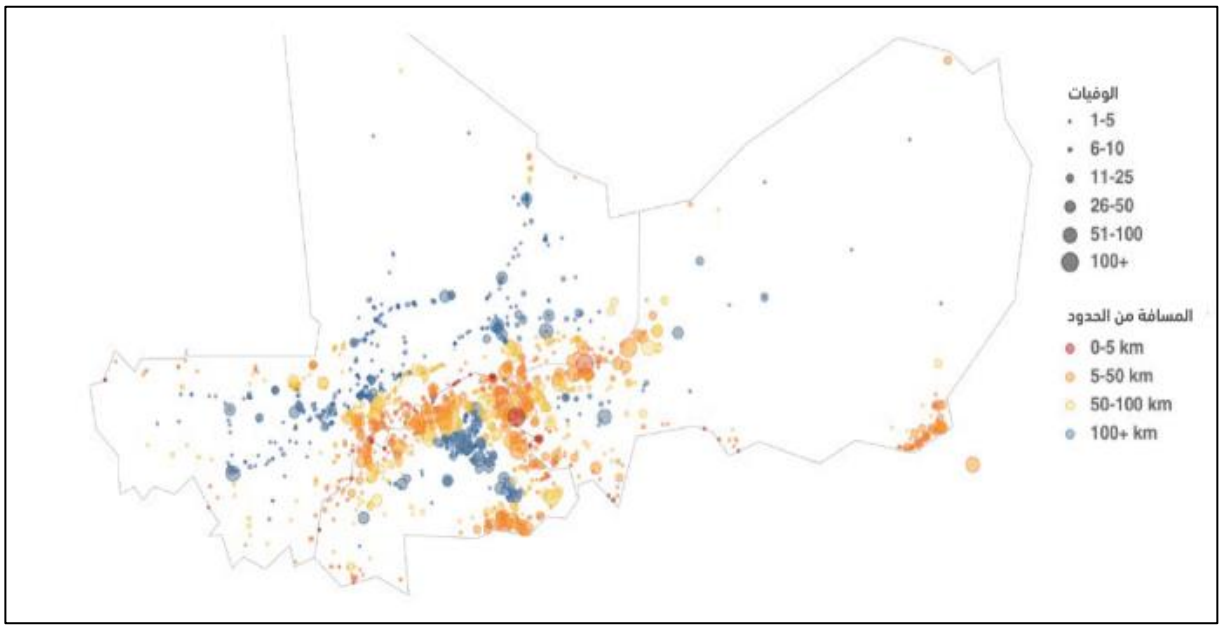

المصدر : تقرير مؤشر الإرهاب العالمي 2026

من خلال الشكل يوضح التقرير ان مناطق النشاط الإرهابي العالمي توجد بنسبة كبيرة على منطقة دول الساحل وذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة والتدخلات الخارجية التي ساهمت في لا استقرار المنطقة ، هذا من شانه ان يؤثر بشكل مباشر على دول جنوب المتوسط من ضمنها الجزائر ومنه عدم استقرار المنطقة المتوسطية .

ووفق المقاربة الجزائرية كذلك فهو برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج الذي اعتمدته الجزائر ساهم في إضعاف القدرات القتالية لبعض التنظيمات الإرهابية، خصوصا تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة، نظرا لأن العديد من المقاتلين الجزائريين يشغلون مواقع قيادية داخل هذه الجماعات، مما يجعل انسحابهم مؤثرا على بنيتها التنظيمية وفي المقابل تشير الدراسة إلى

[1] **Ibid,p03**

أن الاعتماد على الحلول العسكرية وحدها غير كاف لمواجهة الظاهرة، حيث توصي بضرورة إدماج مقاربات شاملة تشمل إعادة الادماج والتسوية باعتبار أن معالجة ظاهرة المقاتلين الأجانب(المرتزقة) تعد جزءا أساسيا من بناء السلام في المنطقة [1].

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة العابرة للحدود

تتميز الجريمة المنظمة كغيرها من الظواهر من تعدد التعريفات نذكر منها :

-تعريف ابادنسكي Abadanski للجريمة المنظمة بأنها "مؤسسة غير أيديولوجية ، تشمل عددا من الافراد ذوي علاقات اجتماعية قوية ، منظمة بشكل هرمي ، وبثلاثة مستويات على الأقل ، وذلك بهدف تامين الربح والقوة ، من خلال الانغماس في نشاطات غير قانونية وقانونية "[2] .

وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية **(اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)**، بأنها نشاط إجرامي تمارسه جماعة منظمة ذات هيكل مستمر، تتكونن من ثلاثة أشخاص أو أكثر، وتعمل لفترة زمنية معينة وبصورة منسقة لارتكاب جرائم خطيرة بهدف تحقيق منفعة مالية أو مادية، ويعد هذا التعريف مرجعا دوليا أساسيا لتوحيد المفاهيم وتوجيه السياسات الجنائية بين الدول[3].

ومن خلال تعريف **الانتربول** انها تلك الأنشطة الصادرة عن التنظيمات او الجماعات ذات تنظيم معين ، وهدفها الأساسي الربح باي طريقة ممكنة وغير مشروعة ، وتستخدم مختلف الوسائل كالتهديد والابتزاز والرشوة لتحقيق اهداف معينة .

[1] Matthew Herbert, **"Lessons from Algeria on Foreign Terrorist Fighters"**, (ISS Today, Institute for Security Studies, 2019).

[2] ناصر عامر ، **"معضلة المخدرات في منطقة الساحل الافريقي دراسة في المقاربة الأمنية الجزائرية"** ، أطروحة دكتوراة غير منشورة (جامعة الجزائر -03- ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الموسم الجامعي 2021/2020)، ص48.

[3] United Nations General Assembly**, United Nations Convention against Transnational Organized Crime**, (Resolution A/RES/55/25, 15 November 2000), p04 .

وكذلك يعرفها **الاتحاد الأوروبي** بانها : جماعة مشكلة من اكثر من شخصين تمارس مروعا اجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة او غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في اطار التنظيم الاجرامي الذي يهدف الى السطو وتحقيق الأرباح [1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان الجريمة المنظمة عبارة جماعات لديها تنظيم معين تهدف الى تحقيق مكاسب جماعية وخاصة ، باستخدام أي وسيلة متاحة وتكون عنيفة وغير مشروعة ، وتعد هذه الظاهرة عابرة للحدود فلا تعتبر الحدود مشكلة اذ تخترقها عبر اليات معينة خصوصا في ظل الانكشاف الأمني التي تعاني منه العديد من الدول خاصة في جنوب المتوسط ، فعدم وجود قوة قاهرة شرعية واحدة وموحدة على مستوى بلدان الساحل الافريقي تحديدا ، يؤثر هذا على تشكيل مناطق العبور نحو المتوسط من خلال ليبيا ، تونس المغرب وبصفة اقل الجزائر الا انها تعاني على المناطق الحدودية وبالأخص الجرائم التي تتعلق بتجارة المخدرات يكل أنواعها ، وكذلك الاتجار بالبشر في عدة مناطق ، هذا الجرائم تعبر عن رهانات إقليمية تهدد استقرار دول الجنوب التي تعاني أصلا من خلال في البيئة الاقتصادية والاجتماعية مما يسهل تجنيد مواطنيها في هذه الاعمال ولما لا الاستهلاك المحلي الذي يمول أصلا هذه الجماعات .

لم يتضمن التشريع الجزائري تعريفا صريحا للجريمة المنظمة العابرة للحدود فقد اكتفى ببعض الإجراءات الجزائية المرتبطة بها، رغم تفاقم هذه الظاهرة نتيجة الموقع الجغرافي للجزائر والظروف الأمنية التي شهدتها خلال تسعينيات القرن الماضي. وبالرجوع إلى قانون العقوبات، تعد المادة 176 المتعلقة بـ"جمعيات الأشرار" الإطار الأقرب لتحديد موقف المشرع، تعبر عن اتفاق بين عدة اشخاص للإعداد لارتكاب جنايات ضد الأشخاص أو الممتلكات. غير أن هذا التعريف يظل قاصرًا عن استيعاب الخصائص الأساسية للجريمة المنظمة، خاصة من حيث التنظيم والاستمرارية والطابع العابر للحدود. في المقابل، تبنت الجزائر مقاربة أكثر وضوحا على المستوى الدولي من خلال مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ما يعكس التزامها بمكافحة هذه الظاهرة وفق

[1] محمد عناني صابر ، **"الإشكاليات الأمنية في دول البحر الأبيض المتوسط "**، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2020)، ص 182.

المعايير الدولية[1]. من خلال ما سبق نعرف ان السياسة الجنائية للجزائر في مواجه مظاهر الجريمة المنظمة داخليا يتوجب من خلالها التعاون خارجيا مع دول الجوار نظرا لانها ظاهرة لا تعرف حدودا بل أينما تكون الفوضى والانكشاف تتواجد هذا الجماعات الخطيرة التي تمس بالامن القومي الجزائري من جهة والامن المتوسطي بصفة اشمل .

خريطة رقم 10 : طرق الاتجار الرئيسية بالكوكايين من وإلى دول الساحل، والأقاليم ذات مضبوطات الكوكايين الفردية في غرب ووسط أفريقيا، يناير 2019 – سبتمبر 2023"

MAP 1. Main cocaine trafficking routes to and from the Sahel countries and territories with individual cocaine seizures in West and Central Africa, January 2019–September 2023

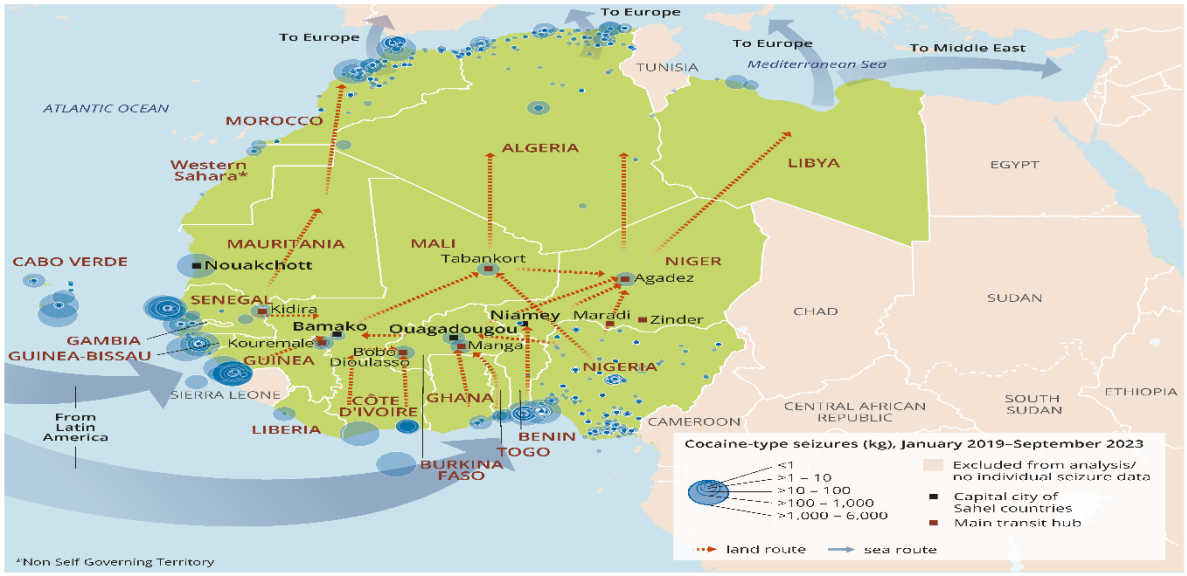

المصدر : https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/Tocta_Sahel_maps.html

من خلال الخريطة نلاحظ ان تمركز جماعات الجريمة المنظمة متمركزة بشكل أساسي على مستوى الساحل الافريقي ، الا ان هذه الجماعات لا تكتفي بمنطقتها بل واحدث طرقا نحو دول جنوب المتوسط والتي تعد كمنفذ للفضاء المتوسطي مما يؤدي الى زعزعة استقرار كل من شمال افريقيا و أوروبا .

[1] موقع المرجع الإلكتروني، **الجريمة المنظمة**، تاريخ الاطلاع: 01 ماي 2026، متاح على الرابط : https://ns1.almerja.com/reading.php?idm=118361 .

وتختلف الجريمة المنظمة عن الإرهاب في ان الإرهاب يهدف في غالب الأحيان الى تحقيق اهداف ومطالب سياسية والسعي نحو السيطرة على المناطق ، بينما تسعى منظمات الى تحقيق أرباح مالية ، والارهابيون يرفضون غالبا الاعتراف بجرائمهم ويرفضون وصف ما يقومون به وقد يعلنون بما قاموا به على عكس الجريمة المنظمة التي تحافظ على سريتها[1] .

وعادة ما تندرج الجماعات الإرهابية ضمن الجريمة المنظمة لكونها تتميز بتنظيم معين وكذلك لارتباطاتها بتحالفات عبر حدودية مثل القاعدة في المغرب الإسلامي وغيرها .

المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية

وتشكل الهجرة غير الشرعية محور أساسي في العلاقات الاروبية الجزائرية وما تسعى السياسة الخارجية لمعالجة هذه الظاهرة ، وما يشكل محور الاهتمام بالجزائر من هذه الناحية هو الموقع الجغرافي كما اسلفنا الذكر في عدة مواقع في هذه الدراسة .

يرى برونوانتتن Brounwantin أن البحر الأبيض المتوسط "فضاء يشبه قارة سائلة بحدود ثابتة وسكان متحركين" مما يعكس طبيعته كمنطقة تفاعل دائم ، وتعد الهجرة ظاهرة ملازمة للإنسان منذ القدم وتعني الانتقال أو النزوح من مكان إلى آخر بحثا عن ظروف أفضل[2].

وتعرف الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بانها " دخول غير مقنن لفرد من دولة الى أخرى، عن طريق البر او البحر او الجو ، ولا يحمل الجو هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة او المؤقتة "[3].

وفي القانون الجزائري بأنها : "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل"[4].

---

[1] محمد عناني صابر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 184.
[2] توفيق بوستي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص23.
[3] **المرجع نفسه.**
[4] كريمة بوفلاقة، **"الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول"**، محاضرة في مقياس قضايا دولية معاصرة، السنة الثانية ماستر، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، ص02.

فالهجرة غير الشرعية تعبر عن انتقال الأفراد من دولة لاخرى بغية الاستقرار نظرا لدوافع مختلفة تكون عادة اقتصادية او اجتماعية ،نتيجة تدهور للأوضاع في الدولة الأصل .

ويعتبر الاتحاد الأوروبي ظاهرة الهجرة غير شرعية مصدر أساسي لتهديد الامن الأوروبي خصوصا المهاجرين الذي تجندهم جماعات الجريمة المنظمة في إقامة الشغب والاتجار بالمخدرات .ولكن فيما يخص دول جنوب المتوسط فان هجرة راس مالها البشري يؤثر عليها كونها تعتبر عصب أي دولة واهمها الكفاءات الوطنية ، تدعى في الغالب ب **هجرة الادمغة.**

تستخدم الهجرة غير الشرعية في بعض الحالات كأداة سياسية ضمن استراتيجيات الحروب الهجينة، حيث تعمل بعض الدول على تسهيل أو توجيه تدفقات المهاجرين نحو دول أخرى بهدف الضغط عليها أو زعزعة استقرارها. وقد اعتبر الاتحاد الأوروبي هذه الممارسات "عملا عدائيا" وليس مجرد أزمة إنسانية، خاصة في الحالة البيلاروسية–الأوروبية، حيث تم توظيف المهاجرين بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية[1].

تستخدم بعض الدول المتوسطية مثل تركيا وليبيا ملف الهجرة كورقة ضغط استراتيجية في مواجهة الاتحاد الأوروبي حيث تلجا أحيانا إلى التلويح بـ"فتح الحدود" أمام المهاجرين نحو أوروبا وتهدف هذه الدول من خلال هذا التهديد إلى تعزيز موقفها التفاوضي لانتزاع امتيازات حيوية، تشمل الحصول على الدعم المالي، وإبرام اتفاقيات شراكة، ونيل تسهيلات تجارية. في الوقت ذاته، تدرك هذه الأطراف أن إحداث تدفقات بشرية مفاجئة يشكل أداة قوية لزعزعة الاستقرار الأوروبي، إذ تؤدي هذه الموجات إلى إشعال أزمات سياسية داخلية، وتغذية صعود تيارات اليمين المتطرف، فضلا عن تعميق الانقسامات والخلافات بين الدول الأعضاء داخل الاتحاد. مما يساهم في تاثر العلاقات الاورومتوسطية بشكل كبير الذي يقوض التعاون الأمني في دول الفضاء . الأدبيات الحديثة تناولت الهجرة غير الشرعية كأداة جيوسياسية

[1] Jakob Wöllenstein et al., **"Illegal Migration as a Political Weapon"** ,(Konrad-Adenauer-Stiftung, 2021), pp. 1–2.

ضمن استراتيجيات الحروب الهجينة، إلا أن هذه المقاربات تبقى في معظمها نظرية أو موجهة نحو حالات أوروبية، مما يستدعي إسقاطها على السياق المتوسطي[1].

ومن جهة أخرى يعد عدم الاستقرار السياسي والأمني عاملا دافعا أساسيا للهجرة غير الشرعية مع تصوير أوروبا كانها "نعيم في الأرض" وذلك بفعل تاثير مواقع التواصل الاجتماعي كذلك .

تساهم الهجرة غير الشرعية في تهريب الأسلحة والممنوعات كالمخدرات عبر الحدود (مثل المغرب انموذجا)، مما يشكل تهديدا لأمن دول المتوسط . كما قد تستغل هذه الظاهرة في تسلل عناصر تنتمي إلى جماعات أو شبكات إرهابية، الأمر الذي يعزز انتشار الأفكار المتطرفة ويزيد من احتمالات زعزعة الأمن الداخلي. وقد تفاقمت هذه المخاطر في ظل العولمة والتطور التكنولوجي،وما رافقهما من تسهيل لحركة الأفراد وتبادل السلع عبر الحدود[2].

يؤدي ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب إلى تهديد خطير لأمن الأفراد والدول، من خلال تسلل عناصر متطرفة بين المهاجرين واعتمادها على أنشطة إجرامية كالعنف وتهريب الأسلحة والاختطاف[3]، وهو ما ينعكس سلبًا على الأمن المتوسطي ويُفاقم من تحديات الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

فقد عمدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى اثارة التوتر بين الدول المستقبلة والمصدرة وكذلك دول العبور ، فاحيانا تلجا بعض دول العبور الى إجراءات صارمة تكون محل انتقاد من قبل الدول المصدرة للمهاجرين ومن قبل منظمات حقوق الانسان ، وفي المقابل يعتبر تراخي دول العبور السبب المباشر في تنامي الظاهرة لدى الدول المستقبلة مما يشكل أزمات سياسية بين هذه الدول[4] . ويمكن اعتبار الجزائر في الحالات الثلاث فهي دولة مستقبلة

[1] Lorenza Santarelli, **The Weaponisation of Migration ,** (Master's Thesis, 2022),p04.

[2] حليمة حقاني ، **المنظور السياسي في دراسة الظاهرة غير الشرعية** ، (مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 02 ،2022)، ص347.

[3] **المرجع نفسه** ، ص348.

[4] باخويا دريس ، **سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر** ، ص167-168

من حيث المهاجرين الذي يأتون غالبا من الساحل الافريقي ، ودولة عبور بحيث نظرا لموقعها المطل على المتوسط والذي يعتبر طريقا سهلا للوصول الى أوروبا ، ودولة مصدرة كذلك لانه كما سبقنا الذكر فان الشباب الجزائري يهاجر طمعا في حياة افضل او ليعيش في رفاهية كما تبين له مواقع التواصل الاجتماعي . تصاعد سياسات اليمين المتطرف في أوروبا جعل الهجرة محورا للأمن في المتوسط، حيث أدت سياسات إغلاق الحدود دون معالجة الأسباب الجذرية إلى استمرار الهجرة غير الشرعية، مما يعزز شبكات التهريب ويزيد من الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، ويضعف قدرته على مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة[1].

خريطة رقم 11: تبين اهم الطرق الهجرة غير الشرعية في القارة الافريقية



المصدر : مراح يمينة، *الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر: دراسة في الدوافع والتداعيات الأمنية على الجزائر*، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص54.

[1] مجلس الشرق الأوسط في الشؤون الدولية ، **بحرنا: دور أوروبا في أمن منطقة المتوسط**، تم الاطلاع في 3 مايو 2026، متاح على الرابط : https://url-shortener.me/LTV9.

الخريطة رقم 12 : توضح نسبة الهجرة غير الشرعية من مختلف المناطق نحو أوروبا

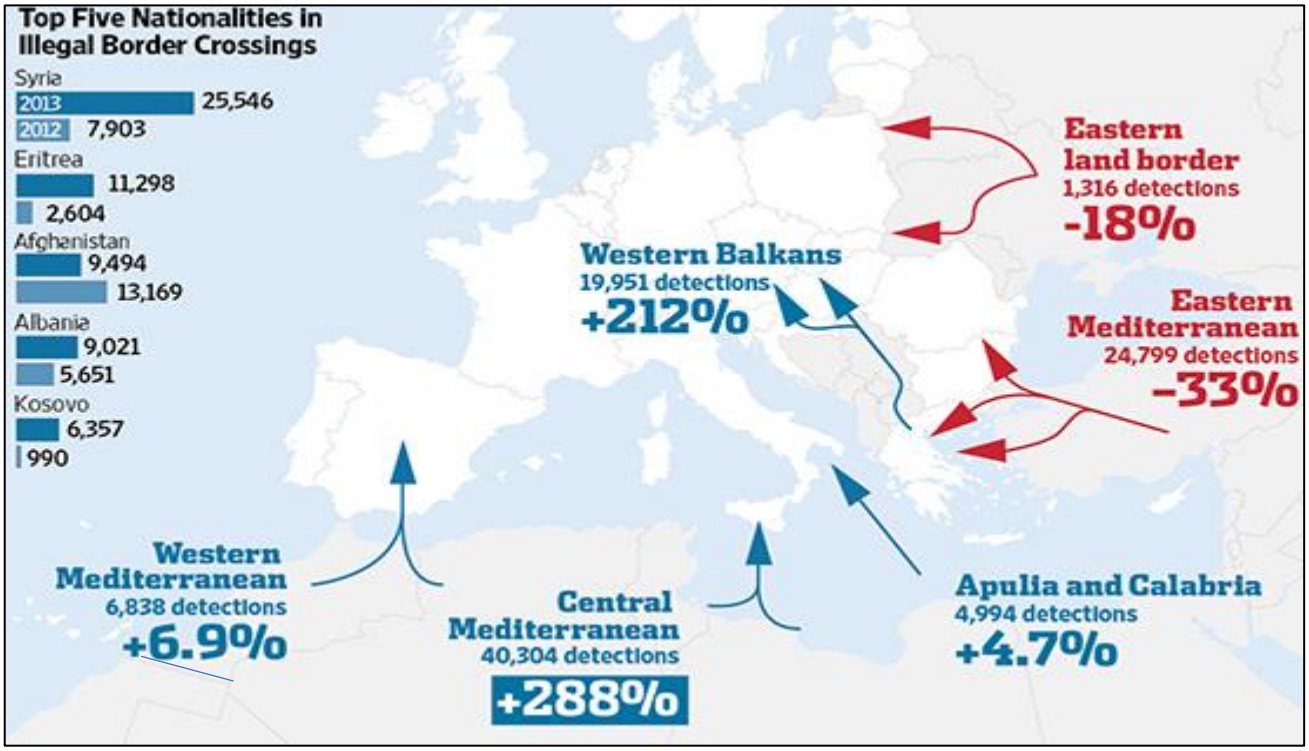

المصدر :

https://www.wsj.com/articles/SB10001424052702304547704579561402484152042

من خلال الخريطتين السابقتين نلاحظ ان تزايد الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا يؤكد ان الازمات الداخلية للدول المصدرة يؤدي الى توافد اعداد كبيرة من المهاجرين مما يساهم في وضع قضية الهجرة كمحور أساسي في الحوار الاورومتوسطي ، وقضية أساسية للسياسات الخارجية لمختلف دول المنطقة ومن ضمنها الجزائر .

وقد وقعت الجزائر ضمن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي السابقة وحددت ضمن المادة 84 من الاتفاقية تحت عنوان " **التعاون في مجال الوقاية ومحاربة الهجرة غير الشرعية** " ، و كذلك في اطار **مجموعة 5+5** ، حملت الجزائر في عدة مواقع الاتحاد الاوروبي مسؤولية الهجرة بدعوى انه لا يساهم بالقدر الكافي في تنمية جيرانه ، وعلى صعيد اكثر تخصصا

وقعت الجزائر اتفاقيات ثنائية مع الأطراف الأوروبية[1] . فالاتفاقية مع فرنسا كانت سنة 1968 حينما كان عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للخارجية آنذاك ، الا ان الاتفاقية تم التعديل عليها سنة 2001 ، ولكن في سياق تأزم العلاقات بين باريس والجزائر صرح رئيس الوزراء "ادوارد فيليب " بانه سيلغي الاتفاقية ، لكن باء بالفشل فقد رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) في ديسمبر 2023 مقترحا من حزب "الجمهوريين" اليميني الذي دعا إلى إلغاء اتفاقيات عام 1968، ورفض المقترح بأغلبية 151 صوتا بينما أيده 114 نائبا.[2]

وبالنسبة للاتفاق بين إيطاليا والجزائر ، حسب ما أوردته وكالة الأنباء الإيطالية "نوفا"، صرح أنطونيو تاجاني، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي، خلال افتتاح القمة بأن الهدف هو جعل البحر الأبيض المتوسط فضاء للتبادل التجاري لا مقبرة للمهاجرين، مؤكدا على أهمية تحويل المنطقة إلى مجال للفرص بدل أن تبقى مسرحا للمآسي. وفي هذا الاطار تم اللقاء بين جورجيا ميلوني رئيسة وزراء الإيطالية و رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في 23 جويلية 2025 ضمن المنتدى الاعمال الإيطالي – الجزائري وتركزت هذه الاتفاقيات على تعزيز التنسيق الأمني والإنساني، خاصة في ما يتعلق بمراقبة السواحل وتنظيم عمليات البحث والإنقاذ في البحر المتوسط.

كما شملت الاتفاقيات دعم التعاون في التعامل مع المهاجرين غير النظاميين وتحسين الاستجابة الإنسانية لهم، لا سيما القادمين من شمال أفريقيا نحو أوروبا. وفي هذا السياق، أكدت ميلوني أن الجزائر تعد شريكا محوريا في جنوب المتوسط، نظرا لدورها في استقرار المنطقة ومكافحة شبكات التهريب[3].

[1] سليم بلحاج ، **" الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري"** ، (المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، المجلد 10 ،العدد 03 ، جويلية 2021)، ص 595.

[2] الجزيرة نت ، **"اتفاقية عام 1968 بين فرنسا والجزائر.. معاهدة لتنظيم الهجرة تواجه مطالب بالإلغاء"**، 14 جانفي 2025، متاح على الرابط : https://url-shortener.me/LUWN .

[3]

الجزائر وإسبانيا وقعتا اتفاقية لتعزيز التعاون في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في 2025/10/14 . كما أفادت نتائج أعمال اللجنة المشتركة للتعاون الأمني التي انعقدت ، والتي أسفرت عن الاتفاق على تبادل الحلول التقنية الخاصة بإرساء نظام فعال لكشف الوثائق المزورة، وهو النظام الذي طورته شرطة الحدود الإسبانية، إضافة إلى تبادل الخبرات المرتبطة بإنشاء مراكز استخبارات متخصصة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها[1]. تتميز العلاقات الجزائرية الاسبانية بالشد والفك الا انه في الآونة الأخيرة استعادة العلاقات منحاها في اطار معرفة اسبانيا بانها لا يمكن ان تكون فاعلة في المتوسط دون تعاون مع الجزائر

حسب السيد سعيد سعيود وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل اثناء إطلاق مشروع شراكة وتعاون بين الجزائر والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة من أجل تعزيز القدرات في مجال حوكمة الهجرة، أن "الجزائر، تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، ووفق نظرة منهجية وموضوعية، عملت على اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة في إدارة ملف الهجرة، تقوم على الموازنة بين الاعتبارات الإنسانية والأمنية والتنموية، ترمي إلى حماية حقوق الإنسان، وتعزيز التضامن، وضمان الأمن والاستقرار."[2] وكذلك ذكر بان المساعي أثمرت سنة 2024، بمنع مرور أكثر من 100 ألف مهاجر غير شرعي إلى شمال إفريقيا وأوروبا، وإرجاع أزيد من 82 ألف مهاجر إلى بلدانهم سنة 2025، وتفكيك شبكات إجرامية متعددة الجنسيات تنشط في المجال وضالعة في جرائم أخرى كالتهريب والاتجار بالبشر وبالمخدرات والسلاح. من خلال هذه الكلمة نجد ان الجزائر على دراية تامة بتفاقم معضلة الهجرة لذا رات انه يجب في اطار سياسة خارجية تتميز بفاعلية وجب التعامل مع الجانب الأوروبي بحذر مع هذا الملف خصوصا في العلاقات الخارجية مع هذه الدول، الى جانب دور الجزائر في حراسة السواحل ودوره في استقرار المتوسط عبر محاولة الحد من هذه الظاهرة ، الا ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن باي شكل من الاشكال

[1] وكالة الانباء الجزائرية ، **" الجزائر / اسبانيا ...انطلاق أشغال الاجتماع الثنائي الجزائري الإسباني بين وزيري الداخلية للبلدين."** ، نشر يوم 20 أكتوبر 2025 ، متاح على الرابط : https://url-shortener.me/LV8J .

[2] الصريح ،**" تعزيز التعاون لمكافحة الهجرة السرية بين الجزائر وإسبانيا"** ، نشر في 25 أكتوبر 2025 ، على الرابط : https://sarih.dz/41551-2/ .

انهاؤها ما لم تكن هناك تنمية اقتصادية حقيقية على مستوى الدول الهشة وتوفير الامن السياسي والاجتماعي بصفة خاصة ، لذا هذه العوامل وجب التعاون فيها بين مختلف الدول المتوسطية التي ستعاني مستقبلا بشكل اكبر نتيجة ارتفاع بؤر التوتر في مختلف المناطق كالساحل الافريقي والقرن الافريقي وكذلك الشرق الأوسط ، كل هذه المناطق تصب في المتوسط مما يؤدي الى كارثة إنسانية ، لهذا حرصت الجزائر بعد 2019 على تحقيق تنمية شاملة في محاولة منها اخراج الجزائر من دائرة الدول المصدرة للهجرة . والجزائر تحاول في ظل علاقاتها العادية مع دول المتوسط في إدارة ملف الهجرة بطرق سياسية واعتمادها لمصطلحات **كالدول الصديقة** .

ترى الجزائر أن التهديدات الإقليمية حقيقية وليست مبررات للهيمنة، ولذلك تعتمد مقاربة أمنية شاملة تقوم على تكامل الجهود وعدم تجزئة الأمن، سواء مع جيرانها أو شركائها الأوروبيين.[1] والسياسة الخارجية الجزائرية قائمة على مبدا حسن الجوار ، فالجزائر دائما ما تسعى لدعم جيرانها اقتصاديا ودبلوماسيا ، وترفض تمام التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول ، لان هذا سيؤثر على استقرار الدول التي تعاني خاصة من حالة الفراغ الأمني الذي يمكن ان يؤدي حتما الى التهديدات الأمنية اللاتماثلية .

[1] جميلة علاق ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 109.

المبحث الثاني : الرهانات الاقتصادية والتحديات الجيوسياسية

المطلب الأول : الموارد والثروات في الفضاء المتوسطي

يعد بحر الأبيض المتوسط ذا أهمية اقتصادية كبيرة ، فهو محور الشرق والغرب الى جانب الشمال والجنوب ، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية قديما وحاضرا ، ويزخر بالثروات الطبيعية فنجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب الفوسفات والحديد والثروة السمكية، حيث يحتوي على 7.5 ٪ من الثروات البحرية الحيوانية و18٪ من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم، وهذا ما يدفع دائما القوى الكبرى إلى محاولة النفوذ الى هذه الثروات[1].

فشرق المتوسط يحوي على اكبر احتياطات الغاز الطبيعي على مستوى أعماق البحار، وبسبب هذه الثروات يوجد صراع جيوسياسي حول من يسيطر عليها ، فهناك تركيا واليونان ومصر فالاشكالية الرئيسية التي تتعد الثروات هي قضية ترسيم الحدود البحرية ، وعدم احترامها من قبل الدول التي ترى مجالها الحيوي خارج هذه الأطر الدولية .

جدول رقم 01 : احتياطي الغاز في شرق حوض المتوسط

القطاع	مخزون الغاز الطبيعي	السنة
قطاع غزة:		
1. حقل غزة مارين	1.الاحتياطي 1.2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي	1.عام 2000 (شركة بريطانية).
شواطئ فلسطين المحتلة		
1. حقل تمار	1.مخزون يقدر بـ 10 تريليونات قدم مكعب	1.اكتشف عام 2009.
2. حقل تانين	2.احتياطي يبلغ 1.2تريليون قدم مكعب.	2.غرب جيفا ـــــــ سنة
3. حقل ليفياثان	3.احتياطي بـ 18تريليون قدم مكعب	

[1] سماح سهايلية ،" **الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية واهميتها في الاستراتيجيات الدولية** "، المركز الديمقراطي العربي ، نشر في 3 جانفي 2017، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=42014 .

قبرص 1. حقل أفروديت 2. حقل كاليبسو	1.احتياطي بـ127.4مليار متر مكعب. 2.احتياطي يتباين بين 8/6تريليون قدم مكعب	1.عام 2011، شركة نوبل اينجي. 2.شركتي أني الايطالية و توتال الفرنسية، سنة ـــــ
مصر 1. حقل ظهر 2. حقل أتول	1.احتياطي يبلغ 30تريليون قدم مكعب. 2.احتياطي يقدر بـ 1.5تريليون قدم مكعب	1.سنة ـــــ . 2.سنة ـــــ .
سورية: احتل الاحتياطي السوري منذ عام 2017 (منطقة تدمر وقارة وساحل طرطوس وبانياس) مرتبة ثالث دولة مصدرة للغاز الطبيعي دوليا بعد روسيا وإيران مزيحة قطر للمرتبة الرابعة، وأشار مركز فيريل للدراسات إلى احتياطي الغاز السوري بـ 28.500.000.000.000 متر مكعب.		

المصدر : ايمان بلقرشي ، المقاربات الجيوسياسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : المجال الحيوي ، المجلة السياسية للدراسات السياسية ، المجلد 08 ، العدد 01 (2021) ، ص 397-398.

فمن خلال الجدول يتم التأكيد على وجود احتياطي كبير للغاز على مستوى شرق المتوسط ، والصراع على هذه الموارد من قبل دول المنطقة كتركيا ، مصر ، اليونان وغيرهم ، إضافة الى تنافس دولي كروسيا والولايات المتحدة يجعل المنطقة غير مستقرة تماما ويجعله رهانا اقتصاديا على مستوى الفضاء الاقتصادي ككل .

الخريطة رقم 13 : تبين وجود الموارد الطاقوية في حوض البحر الأبيض المتوسط

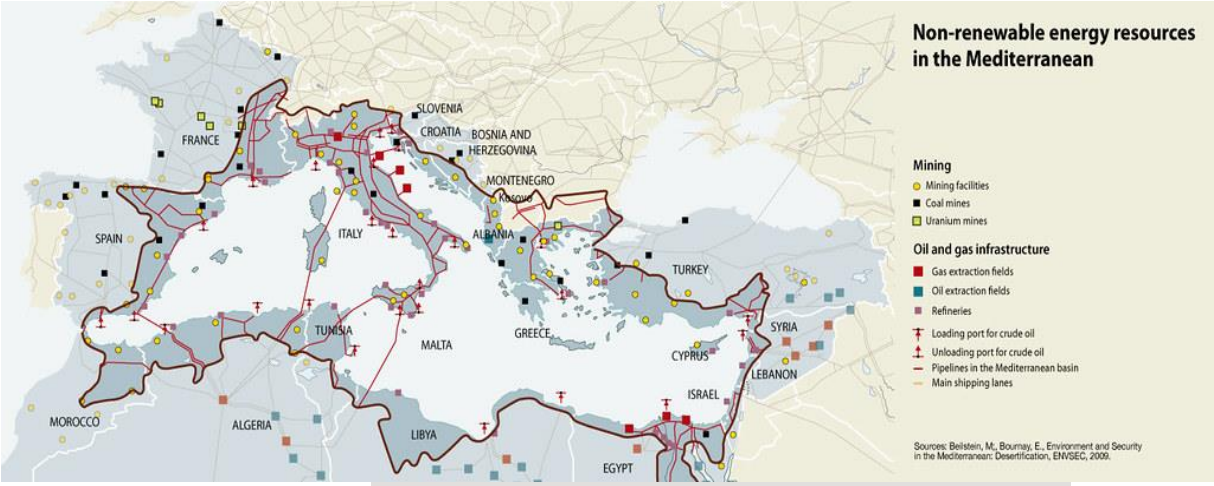

المصدر : https://www.grida.no/resources/5901

من خلال الخريطة يتضح لنا ان الفضاء المتوسطي أساسي في تغذية العالم بالطاقات وغني بالموارد التي تحتاجها كل دول العالم في الصناعات او الطاقة كالكهرباء ، وتبين كذلك طرق إيصال واستقبال الموارد عبر الانابيب والموانئ الأساسية على مستوى المنطقة مما يجعلها منطقة جيواستراتيجية كما اكدنا في مبحث سابق .

وكذلك يوجد مورد اقتصادي هام لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط وهو السياحة ،حيث تستقطب المنطقة ملايين الزوار سنويا بفضل مناخها المعتدل وتنوعها الطبيعي وغناها الحضاري، إذ تضم مدنا تاريخية عريقة مثل روما وأثينا والقاهرة ...الخ. وتساهم السياحة بشكل كبير في دعم اقتصادات الدول المتوسطية من خلال توفير العملة الصعبة وخلق فرص عمل في قطاعات متعددة كالفندقة والنقل والخدمات،. كما تمثل ركيزة أساسية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول، خاصة إسبانيا واليونان ومصرويمكن إضافة تركيا (إسطنبول) [1].

[1] Encyclopaedia Britannica, **Mediterranean Sea: Economic aspects**,11 mars 2026. On the site : https://www.britannica.com/place/Mediterranean-Sea/Economic-aspects .

الفضاء المتوسطي يزخر بثروات متنوعة تمثلت أساسا في الزراعة المنظمة داخل أنظمة القصور والمعابد، والتجارة الواسعة التي ربطت بين مختلف الحضارات، إضافة إلى الأنشطة المالية البدائية كالإقراض والمحاسبة، فضلا عن الثروات البحرية والحرف والصناعات التقليدية. وقد تميز الاقتصاد المتوسطي بكونه مرتبطا بالبنية الاجتماعية والدينية.[1]

لم تعد أهمية الفضاء المتوسطي مقتصرة على النفط والغاز الطبيعي فقط، بل أصبح يمثل أحد مصادر الطاقات المتجددة بالنظر إلى ما يملكه من إمكانات هائلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح،وكذا الهيدروجين الأخضر خاصة في الضفة الجنوبية للمتوسط ،اتجهت عدة دول متوسطية إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل إنشاء فضاء طاقوي متكامل قائم على الطاقات المتجددة، حيث تم الاتفاق سنة 2024 بين عدد من دول شمال المتوسط على تطوير المنطقة كمركز إقليمي للطاقة النظيفة. كما تسعى مبادرة "TeraMed" إلى بلوغ قدرة إنتاجية تفوق 1 تيراواط من الطاقات المتجددة بحلول سنة 2030، بما يعزز الأمن الطاقوي، ويخلق فرصا اقتصادية جديدة، ويجعل المتوسط أحد المحاور الرئيسية في الثورة العالمية للطاقة النظيفة.[2] وتبرز في هذا الإطار أهمية دول الجنوب المتوسطي، وعلى رأسها الجزائر، بالنظر إلى ما تملكه من قدرات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية ومساحات واسعة قابلة للاستثمار الطاقوي. وفي هذا السياق شكل اللقاء الذي جمع وزير الطاقة والطاقات المتجددة الجزائري بالمفوضة الأوروبية لشؤون البحر الأبيض المتوسط في ماي 2026 مؤشرا واضحا على توجه الجزائر نحو توظيف إمكاناتها الطاقوية ضمن رؤية متوسطية قائمة على التعاون الإقليمي وأمن الطاقة. كما يعكس مشروع الربط الكهربائي مع إيطاليا ومشروع " South2 Corridor" الخاص بتصدير الهيدروجين الأخضر إلى أوروبا.

وفي محاضرة القاها الخبير الدولي في الإدارة الاستراتيجية السيد حفصي أن الجزائر تمتلك من الموارد البشرية والمادية ما يؤهلها للاضطلاع بدور رائد وفاعل مؤثر في الفضاء

[1] [1] Louis Baeck, **The Mediterranean Tradition in Economic Thought**, (Routledge, London & New York, 1994), pp. 2–5.

[2]Karim Elgendy, **Voici comment et pourquoi la Méditerranée pourrait prendre la tête de la révolution mondiale de l'énergie propre, climate high-level chompions ,** publié en mars 2025, consulté le 7 mai 2026, lien : https://www.climatechampions.net/news/mediterranean-in-the-global-clean-energy-revolution/ .

المتوسطي على المستوى الدولي، داعيا إلى تبني مقاربة براغماتية ضمن رؤية استراتيجية تمتد إلى غاية 2040، وذلك استنادا إلى خبرته وأبحاثه حول الوضع الاقتصادي الجزائري وضرورة تكريس قيم الحرية والعدل والتآخي، معتبرا أن هذه القيم ينبغي أن تشكل مبادئ أساسية موجهة للأمة الجزائرية[1].

فالجزائر ضمن هذا النسق وفي موقع استراتيجي يمتلك العديد من الموارد الاقتصادية يجعلها تسعى في سياستها الخارجية الى استغلال هذا الفضاء لتخلق توازنا إقليميا يصب في مصالحها القومية .

المطلب الثاني : تنافس القوى العظمى في الفضاء المتوسطي

كان الفضاء المتوسطي مسرحا للحضارات عبر التاريخ ، فهو كما اكدت الدراسة في عدة مواقع بان له أهمية جيوسياسية كبيرة ، بحيث اكد **mackinder** الجيوبوليتيكي الأمريكي بان البحر الأبيض المتوسط هو مركز ثقل العالم ، وهذا يجعله ضمن حرب الهيمنة الاستراتيجية في العالم . فعلى سبيل السردية سعت قوى كبرى مثل امبراطورية بريطانيا إلى فرض نفوذها عبر السيطرة على مواقع استراتيجية كمضيق جبل طارق وقبرص ومالطا. ومع نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد، تصاعد التنافس الدولي على المنطقة، خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال مشاريع ومبادرات سياسية تمثلت في مشروع "انشازت" ومبادرة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة والشراكة الاورومتوسطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، مما جعل الفضاء المتوسطي مجالا للتوترات والتناقضات الجيوسياسية المتزايدة[2].

1-الولايات المتحدة الامريكية :

تسعى الولايات المتحدة الى احتواء النفوذ الروسي، خاصة في علاقاته الغازية مع تركيا وأوروبا، بالنظر إلى اعتماد عدد من الدول الأوروبية بشكل كبير على الغاز الروس يوقد

[1] Radio Algérie ، **"الجزائر بإمكانها أن تصبح أحد الفاعلين الأكثر نفوذا في الفضاء المتوسطي"**، نشر في 22 ماي 2020، تم الاطلاع في 7 ماي 2026. على الرابط : https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200522/193902.html .

[2] نصري خلفة، **"توجهات الدول الكبرى وقوى التنافس الدولي على مناطق النفوذ: حوض البحر الأبيض المتوسط والساحل الإفريقي أنموذجا"**، (مجلة الدراسات المتوسطية، العدد 11، 2020)، ص. 420.

دعمت واشنطن مشاريع استغلال موارد الغاز في شرق البحر المتوسط، من خلال تشجيع التعاون بين مصر والكيان الصهيوني وقبرص ولبنان وسوريا بهدف توفير بدائل تقلل من الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي[1].

تداخل الدول الأوروبية التي في الأصل تضم قوى عبر اطلسية (اسبانيا ،فرنسا ، إيطاليا، تركيا ، اليونان) ودول شمال إفريقيا وبالنظر الى اختلاف مصالحها وتوجهاتها، إضافة إلى التناقضات الموجودة في المنطقة خاصة مع الكيان الصهيوني .جعل هذا الوضع البحر الأبيض المتوسط منطقة تشهد تنافسا كبيرا بين القوى الأوروبية والأمريكية، خصوصا في الجانب الأمني، من خلال تعزيز التعاون مع دول جنوب وشرق المتوسط ومحاولة توسيع النفوذ داخل المنطقة. ابرزها المبادرات المختلفة إضافة الى الاسطول السادس الأمريكي [2].

فتدرك أوروبا الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز القادمين من الدول العربية، سواء عبر قناة السويس أو من الضفة الجنوبية للمتوسط.

تولي الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة لتأمين عبور السفن التجارية وناقلات النفط من الشرق الأوسط نحو البحر الأبيض المتوسط باعتبار أن أمن الخليج والممرات البحرية المرتبطة به يدخل ضمن نطاق أمنها القومي وأمن حلفائها في حلف الناتو وقد قامت سياسة جيمي كارتر على استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها الاستراتيجية وضمان استمرارية تدفق الطاقة عبر الممرات البحرية الحيوية[3].

[1] **المرجع نفسه** ، ص427.
[2] كريم مصلوح ، **"التعاون والتنافس في المتوسط"** ، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. الطبعة الأولى 2013).ص59.
[3] توفيق بوستي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص100.

الخريطة رقم 14 :توضح تواجد القواعد العسكرية الامريكية في العالم

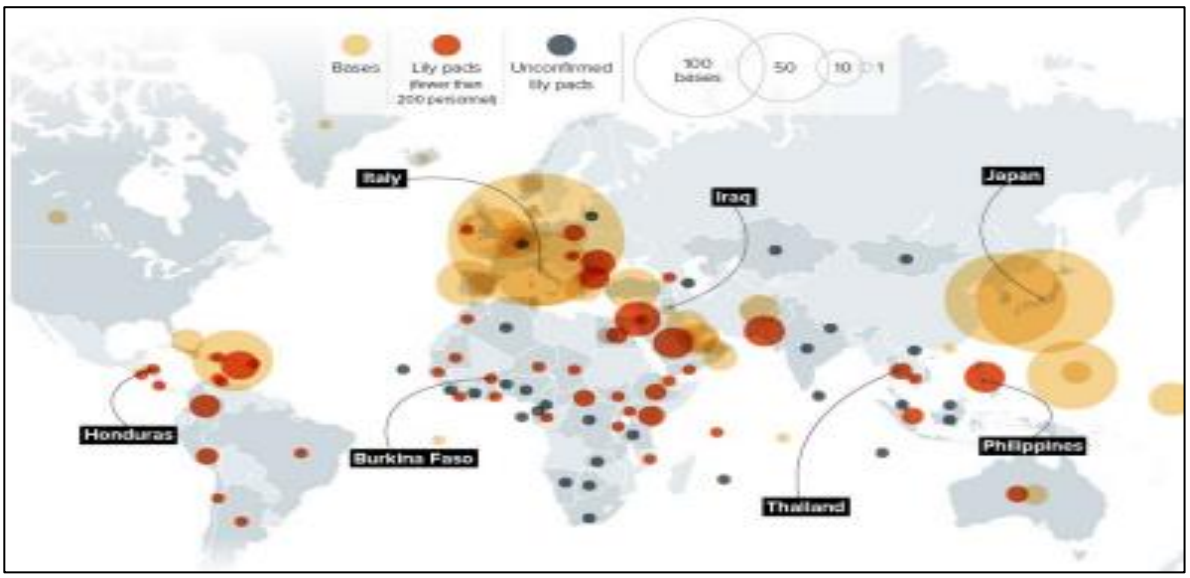

المصدر : https://www.researchgate.net/figure/US-military-presence-in-the-world-It-has-troops-deployed-to-between-70-and-80-percent-of_fig1_342643819 .

وكما يتبين من الخريطة ان التواجد العسكري الأمريكي في الدوائر الصفراء الكبرى نجد ان النسبة الكبرى في اروبا وهذا نظرا لان مجمل هذه الدول الاروبية منظمة الى حلف الشمال الأطلسي ، وتواجد مكثف عبر المضائق البحرية مضيق جبل طارق ، وقناة السويس وهذا ما يؤكد ما سبق تحليله . التوتر ليس عشوائي التوزيع بل يتمركز على خطوط الصدع الحضاري التي حددها هنتنغتون: حدود العالم الإسلامي، حزام أفريقيا جنوب الصحراء، وحوض المحيط الهادئ ومنه القوى التي تتحكم في هذه الخطوط تتحكم في النظام الدولي المقبل. ومن الملاحظ أيضا عدم تواجد قواعد عسكرية أمريكية في الجزائر وهذا راجع الى ان السياسة الجزائرية تعتبر التراب الوطني خط احمر لا يمكن تجاوزه ، ولكن تبقى الجزائر في ارثها الدبلوماسي بحيث يمثل الحياد أساس سياستها الخارجية خصوصا مع القوى الكبرى روسيا والصين ، وتحافظ على علاقاتها مع الولايات الامريكية وتشجع العلاقات الاقتصادية معها في اطار تنويع شركائها الدوليين .

2-الصين:

بالنسبة للصين فان مبادرة الحزام والطريق تمثل الطريق الرئيسي للنفوذ نحو منطقة المتوسط فتعتمد الصين على الدبلوماسية الاقتصادية بدل التدخل العسكري بعكس الولايات المتحدة والقوى الغربيةوتركز الصين في المتوسط على الاستثمار والتعاون الاقتصادي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والموانئ والطاقة، وهو ما يمنحها نفوذا متزايدا في المنطقة[1].

سياسة بكين الخارجية تتمثل أساسا على مستوى المغرب العربي في بناء علاقات المتوازنة مع مختلف دول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، فركزت على المصالح المشتركة الاقتصادية في أغلب الأحيان، وحافظت على موقف بعيد عن نقاط الضعف المباشرة للصراعات .هذا يمنحها ميزة لا تملكها أي قوة غربية ، أن **تكون حليفاً للجزائر والمغرب في آنٍ واحد** رغم نزاعهما على الصحراء الغربية ، حتى في التدخل العسكري على ليبيا امتنعت عن التصويت[2] . الا ان هذا يسمى بالفخ الاقتصادي الصيني في التحليلات المعاصرة بحيث يتوغل الصينيون عبر فخ المديونية وتقع معظم الدول الهشة في التنمية في عدة ازمات اقتصادية مما يجعل الصين ذات تحكم بالبنية التحتية لهذه الدول ، خصوصا الموانئ وقاعدة 99 عاما لمن لايستطيع الدفع ، ومثال ذلك اليونان على مستوى البحر الأبيض المتوسط

[1] جين ليانغ زيانغ ، **"الصين في منطقة المتوسط: ثلاث محطات رئيسية"**، Middle East Council on Global Affairs، تم الاطلاع في 8 ماي 2026، على الرابط التالي : https://url-shortener.me/M089.

[2] ريهام محمد ، **"أبعاد السياسة الصينية تجاه منطقة المغرب العربي"**، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات ، تم الاطلاع عليه في 08 ماي 2026 ، على الرابط التالي : https://url-shortener.me/M08Z .

خريطة رقم 15 : توضح تواجد الشركات الصينية على مستوى موانئ المتوسط

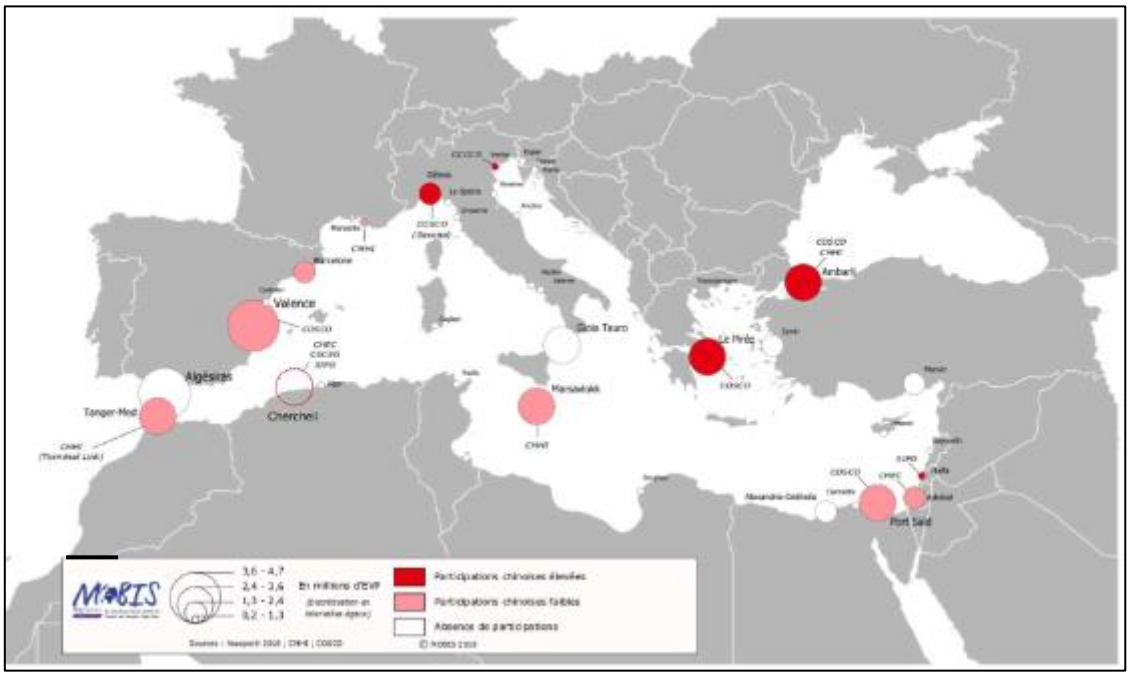

المصدر :

https://www.researchgate.net/publication/373414107_The_chinese_strategies_in_the_Mediterranean_sea_the_Belt_and_Road_Initiative_project .

تجسد الشركات الصينية حسب الخريطة المشاركة الواسعة لها على مستوى الموانئ في البحر الأبيض المتوسط ، اذ لم تعد الموانئ البحرية مجرد ينى لوجستية بل تحولت أدوات جيوبوليتيكية تتقاطع فيها الدول الكبرى وتتنافس عليها ، فحسب ادوارد لوتواك (Edward lutwak) فان السيطرة على عقد التجارة البحرية يغني عن الاحتلال العسكري التقليدي ويحقق الأهداف السياسية بتكلفة ادنى ، نجحت الصين في بناء قوس نفوذ ممتد على ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، مستهدفة بعناية موانئ استراتيجية.

وكذلك سعي الصين الى تعزيز تعاونها الزراعي والبحري مع دول جنوب أوروبا يمثل هدفا لتوسيع الى تعاون اشمل يشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية مع هذه المنطقة ، وتعتمد في هذا على أدوات مرنة [1].

شرق المتوسط اصبح فضاءا استراتيجيا للصين ضمن مبادرة الحزام والطريق ، غير ان تصاعد النزاعات البحرية والغازية في شرق المتوسط يهدد المصالح الصينية مما قد يدفع بكين مستقبلا الى لعب دور دبلوماسي اكبر للحفاظ على استقرار المنطقة وضمان امن استثمارها [2].

ساهم التعاون في تحقيق نمو ملحوظ في المبادلات التجارية وجذب استثمارات صينية في مجال البنية التحتية تجاوزت 20 مليار دولار. كما عززت المبادرة الموقع الجيوستراتيجي للجزائر باعتبارها حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا ضمن المشاريع التجارية واللوجستية المرتبطة بالمبادرة الصينية[3].

فالسياسة الخارجية الجزائرية في اطار تعزيز شراكاتها تعتمد على الصين في وارداتها الاقتصادية وتعتبر الجزائر حليف استراتيجي متوسطي وافريقي ومستقر مما يجعل من العملاق الصيني يؤكد على تعزيز علاقاته مع الجزائر ، في حين الجزائر تعتبر الصين الخيار الأول في الاستثمارات خصوصا في مجل البنية التحتية ، ابرز مثال على ذلك هو مشاركة الصين في بناء مشروع السكة الحديدية وهران– غارا جبيلات ، وكذلك المساهمة في تطوير البنية التحتية الرقمية أساسا مع شركة هواوي الصينية ..الى غير ذلك وهذا ما يمكن ان نستنتجه ان الاتحاد الأوروبي ورغم قربه الا ان الجزائر تتبنى سياسة التنويع خصوصا مع الصين التي تحترم قوانين الجزائر الداخلية دون مشروطية معجزة . لكن في هذا الاطار يجب التعامل بحذر من الوقوع في الفخ الصيني .

---

[1] Ekman Alice ",**China in the mediterranean an emerging presence"** , (french institue of international relations , Paris, 2018), p11.

[2] TRT World reasearch centre **, "china and the east mediteranean sea disputes"**, 24 september 2020, available at : https://www.trtworld.com/article/12716292?_rt=1 .

[3] فراني حياة، **"العلاقات الجزائرية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق: دراسة في المفهوم والأهداف والتحديات"**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 10، العدد 01،(جوان 2025)، ص. 152.

3-روسيا :

تحقيق القوة الأوراسية يرتبط بضرورة تعزيز الوجود الروسي في البحار الدافئة، خاصة في الجنوب والغرب وهو ما أكد عليه الجيوبوليتيكي Alexander Dugin، الذي يرى أن اكتمال القوة الجيوسياسية لروسيا يمر عبر الانفتاح على هذه البحار بما يسمح لها بتعزيز نفوذها الاستراتيجي ومواجهة توسع حلف شمال الأطلسي .

وتسعى روسيا من خلال حضورها في المنطقة الحفاظ على مكانتها كأكبر مصدر للغاز إلى أوروبا، خصوصا مع تنامي اكتشافات الغاز في شرق المتوسط وإمكانية تحولها إلى بديل عن الغاز الروسي. لذلك عملت موسكو على تعزيز استثماراتها وتحركاتها في قطاع الطاقة بهدف ضمان استمرار نفوذها الطاقوي وحماية مصالحها الاقتصادية[1]. الا ان الحرب الروسية الأوكرانية التي وقعت في فبراير 2022 والتداعيات التي حدثت بعد ذلك جعلت روسيا ذات موقف ضعف نوعا ما خصوصا على مستوى الفضاء المتوسطي .

وكذلك موسكو تهدف الى تعزيز نفوذها الجيوسياسي في المتوسط عبر بناء تحالفات سياسية واقتصادية تسمح لها بمواجهة النفوذ الأمريكي والمساهمة في تكريس نظام دولي متعدد الأقطاب. ويبرز ذلك من خلال حضورها القوي في كل من سوريا وليبيا بعد ثورات الربيع العربي[2].

تعد سوريا الركيزة الأساسية للنفوذ الروسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تعززت العلاقات بين البلدين بشكل كبير منذ خمسينيات القرن الماضي. وقد تدخلت روسيا عسكريا في سوريا سنة 2015 بطلب من النظام السوري، ما ساهم في تثبيت حكم بشار الأسد بعد أن كان مهددا بالسقوط. وقد حصلت موسكو على امتيازات استراتيجية طويلة المدى، أبرزها توسيع قاعدة طرطوس البحرية، وإنشاء قاعدة جوية في حميميم، إضافة إلى تعزيز نفوذها

[1] بشار نرش، **"المقاربة الجيوسياسية الروسية في منطقة البحر المتوسط"**، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، نشر في 15 أوت 2024، تم الاطلاع في 8 ماي 2026 ، على الرابط التالي : https://url-shortener.me/M1M0 .

[2] **المرجع نفسه .**

في قطاعات الطاقة وإعادة الإعمار[1]. ورغم المكاسب الاستراتيجية التي حققتها روسيا في سوريا، فإن المتغيرات السياسية الأخيرة المتمثلة في سقوط نظام الأسد على جماعة احمد الشرع الملقب بالجولاني المدعوم أساسا من انقرة ومشروعية الغرب، واحتمالات إعادة تموقع سوريا ضمن توازنات إقليمية ودولية جديدة قد تؤثر مستقبلا على حجم النفوذ الروسي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

تقدم روسيا استخدام الفيتو في مجلس الأمن باعتباره وسيلة لحماية التوازن الدولي ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو خطاب يحظى بقبول لدى العديد من دول الجنوب، خاصة في إفريقيا والعالم العربي. كما توظف موسكو الفيتو كأداة دبلوماسية لتعزيز نفوذها وحماية حلفائها وترسيخ حضورها في التوازنات الدولية[2].

النفوذ الروسي في المتوسط رغم عمقه التاريخي يظل رهينا بمتغيرات داخلية وخارجية تجعله قوةً قابلة للتآكل) وهكذا يتكشف المشهد المتوسطي الراهن باعتباره معادلة متعددة الأقطاب تتقاطع فيها القوة العسكرية الروسية مع الاختراق الاقتصادي الصيني والحضور المؤسسي الأوروبي والهيمنة البحرية الأمريكية، في إعادة رسم حقيقية لخرائط النفوذ الدولي بعيدا عن النظام ثنائي الأقطاب .

[1] حسين بهاز، **"التواجد الروسي في البحر الأبيض المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية والتحديات الاستراتيجية"**، (*مجلة الدراسات المتوسطية*، العدد 16، 2025)، ص276.
[2] **المرجع نفسه** ،ص 285.

خريطة رقم 16 : توضح تواجد الروسي في افريقيا وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط

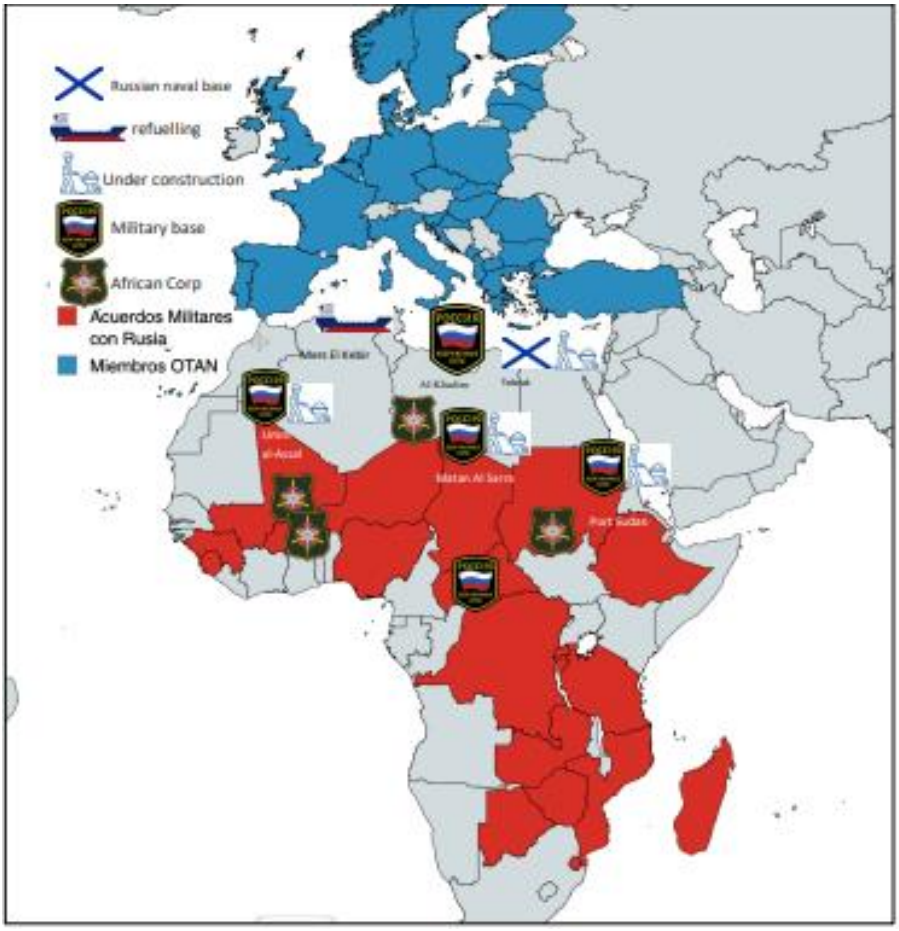

المصدر : PRIEGO, Alberto. Russian Strategy in the Mediterranean: A Second Front. Opinion Paper 08/2026, IEEE, 23 January 2026, p11.

تبرز الخريطة أن روسيا تعتمد على الفضاء المتوسطي كجسر استراتيجي نحو إفريقيا، وتسعى إلى توسيع نفوذها الجيوسياسي في جنوب المتوسط والساحل الإفريقي. كما تكشف عن تحول البحر الأبيض المتوسط إلى ساحة تنافس دولي ترتبط فيها قضايا الأمن والطاقة والهجرة بالنفوذ الجيوسياسي للقوى الكبرى، خاصة روسيا وحلف الناتو. وتدخل روسيا في الساحل الافريقي يؤدي بشكل مباشر الى تنامي التهديدات اللاتماثلية التي اشرنا اليها ومنه يهدد الامن المتوسطي بشكل عام ودول الناتو بكل خاص وهو مايخدم روسيا استراتيجيا.

المطلب الثالث : الفرص والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها المتوسطي

الفرع الأول : الفرص والتحديات الداخلية

لا تنفصل قدرة الدولة على انتهاج سياسة خارجية فاعلة ومستقلة عن بنيتها الاقتصادية الداخلية، يمثل اعتماد الجزائر المفرط على عائدات المحروقات أحد أخطر التحديات الداخلية التي تقيد فاعلية السياسة الخارجية في الفضاء المتوسطي، وهو ما يجعل هامش مناورتها الدبلوماسية مرتبطة بتقلبات السوق الدولية للطاقة.

وكذلك محدودية الاستثمار في البنية التحتية الطاقوية وتنامي الاستهلاك الداخلي يضيقان قدرتها على توسيع صادراتها بما يتناسب مع حجم الطموح الاستراتيجي المعلن ، فتسعى حاليا الجزائر الى تبني اقتصاد مرن اكثر خارج القطاع ولهذا نلتمس تشجيع اقتصاد المعرفة والمقاولاتية وتدعيم الشباب في مشاريع الابتكار ، في دعم واضح للاقتصاد الوطني الى جانب استغلال قطاع المناجم والمعادن المستخرجة كالحديد والفوسفات في اطار تجسيد مشاريع وطنية تساهم في تقليص نسبة الاعتماد على المحروقات وهو ما يساعد في تنشيط علاقات مع عدة دول في ان واحد وهو ما يجعل من ان قاعدة تنويع الاقتصاد تعني بالضرورة تنويع الشراكات مع مختلف دول العالم حتى تلك التي لم تكن للجزائر لديها علاقات مباشرة معها .

الفرع الثاني : الفرص والتحديات الخارجية

كما سبقت دراستنا تحديد اهم التهديدات التي تمس الاستقرار الإقليمي ، وهي التهديدات اللا تماثلية المتمثلة في الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير النظامية . وكذلك التهديدات التقليدية المتمثلة في المغرب فمثلا لدينا قضية التجسس على مسؤولين اسبانيين وجزائريين باستعمال برنامج بيغاسوس الصهيوني ، فالتطبيع المغربي و جلب العدو الصهيوني للحدود الجزائرية المغربية يمثل اكبر تهديد وتحدي للامن القومي الجزائري ، واكد خطاب رئيس الأركان السعيد شنقريحة في ملتقى حول التهديدات الخارجية في ظل التحولات الجيوسياسية في 16 افريل 2026 ، ان الذهاب نحو التفكير الاستباقي لفهم التحولات الطارئة في العالم وانعكاساتها على الامن الوطني بدلا من رد الفعل ، وضرورة الرفع من نضج السياسات العامة للدولة وهذا انما يدل على الترابط الوثيق بين السياسة الداخلية القطاعية والتوجه الخارجي للدولة . واكد كذلك على ان الجزائر في توجهاتها تضل الشريك الموثوق دوليا الذي يواجه تحديات على مستوى مجالها الجيو – امني .

وعدم الاستقرار في الدول المجاورة التي تعاني هشاشة اقتصادية وعدم استقرار سياسي كليبيا ودول الساحل الافريقي وبما ان الجزائر تعتبر بوابة للمتوسط ومنه الى أوروبا فان التحدي الأكبر يأتي من الطرفين من خلال الخطر الذي يأتي من الدول المنهارة والضغط الاروبي الذي يهتم بشكل أساسي بقضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة لانه يهدد استقرار الاتحاد الاروبي من دول الضفة الجنوبية للمتوسط ، ومنه فهذه اشكالية علاقات جنوب شمال المتوسط تمثل اهم نقطة تطرقت اليها الدراسة في تبيان كيف ان هذه العلاقات تغيرت الى الندية بدلا من التبعية .

وكذلك بالنسبة لتونس التي تعاني من أزمات اقتصادية وعدم استقرار من الناحية المؤسسية فان امن تونس من امن الجزائر كما يؤكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في كل حواراته مع الصحافة وفي كل زياراته الى تونس او العكس في زيارات الرئيس قيس السعيد الى الجزائر فتدعم الجزائر جارتها الشرقية بدعم غير مشروط ، فالجزائر أصلا مطوقة بازمات

امنية لا يمكن لها السماح بان تصل تونس الى حالة اللا استقرار الكلي الذي سيمس مباشرة بامن الجزائر والمتوسط الإقليمي . ولهذا يتم ملاحظة ديناميكية اقتصادية بين البلدين من خلال تبني مشروع الربط التجاري والسياحي بين البلدين .

وتمثل قضية الصحراء الغربية كذلك محور السياسة الخارجية الجزائرية لانها ضمن مبدا أساسي وهو الدفاع عن حق تقرير مصير الشعوب ، فتسعى الجزائر في هذا التحدي وفي كل المحافل الدولية الى دعم تقرير مصير الشعب الصحراوي الذي يمثل تحديا حقيقيا في اطار استقرار الإقليم وهو ما نشهده في الآونة الأخيرة من تحركات حول القرارات المختلفة لمخرجات الأمم المتحدة وتدعم كذلك المبعوث الاممي ستيفان دي مستورا ووجوب تنظيم استفتاء ، والجزائر لم تصوت على مشروع القرار 2797 في مجلس الامن لان السبب الأساسي حسب سفير الجزائر في الولايات المتحدة الامريكية السيد صبري بوقادوم بان ورود كلمة " السيادة " في ديباجة النص[1] ، وهذا انما يكون كحكم مسبق ترفضه الجزائر في ظل عدم اشراك الصحراويين في القرار . وهذه الازمات تعيق من نجاح اتحاد المغرب العربي الذي يساهم في توحيد الضفة الجنوبية للمتوسط في مواجهة الضفة الشمالية للمتوسط .

فالاتحاد الأوروبي يتعامل مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط وفق مقاربة ثنائية تقوم على التعامل مع كل دولة على حدة ، في حين تتعامل دول الجنوب مع الاتحاد الاوروبي باعتباره كتلة إقليمية موحدة [2]. وهو ما يعكس اختلالا في طبيعة التفاوض بين الطرفين وغياب موقف متوسطي جماعي . الشراكات المتوسطية التي تنسجها الجزائر مع دول جنوب أوروبا، وإن عكست زخما دبلوماسيا لافتا تجلى في تتالي الزيارات رفيعة المستوى خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2026، تبقى في مجملها شراكات ظرفية تفتقر إلى الأطر المؤسسية الراسخة التي تكفل لها الاستدامة خصوصا والتوترات الدائمة التي تجعل من العلاقات تارة جيدة وتارة متوسطة وتارة متازمة .

[1] Stimson Center**. "A Conversation with H.E. Sabri Boukadoum, Ambassador of Algeria to the United States."** YouTube video, 1:36:35. May 16, 2026. Accessed May 16, 2026. At : https://www.youtube.com/watch?v=ga-6eVndKjs&t=5526s

[2] اطار بالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة ، **مقابلة شخصية** ، الجزائر ، 15 فيفري 2026.

استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين أحد أبرز التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الجزائرية في الفضاء المتوسطي، إذ يفرض على الجزائر الحفاظ على مبادئ دبلوماسية دقيق بين تمسكها بموقفها التاريخي الداعم للقضية الفلسطينية ورفضها للتطبيع غير المشروط، وبين متطلبات الانخراط في المبادرات والشراكات الإقليمية المتوسطية التي تضم أطرافا ذات مواقف متباينة من الصراع، واكد الرئيس تبون بأنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية إلا من خلال قيام دولة فلسطينية في حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، مشددا على أن "مفتاح الشرق الأوسط هو حل القضية الفلسطينية"[1]. وهو ما يعكس حرص الجزائر على الدفاع عن مبادئها السيادية دون التخلي عن دورها الإقليمي والدولي.

وفي اطار التنافس الدولي حول حوض البحر الأبيض المتوسط فالجزائر تواجه تحدي التوازن بين القوى العظمى التي لديها مصالح على مستوى إقليم الجزائر ، وهي في حقيقة الامر على مستوى اكبر في منطقة الساحل الا انه لا يمكن غض النظر عن التنافس الاستراتيجي الذي تم معالجته بحيث توجد هيمنة عسكرية أمريكية عن طريق الناتو لهذا تسعى الجزائر الى تبني حوارات امنية مع حلف الشمال الأطلسي خصة مع التهديدات اللادولتية والاعتماد على الجزائر كحافظ للاستقرار او مباشرة في علاقات مع الولايات المتحدة في افريقيا عن طريق "**افريكوم**"[2] . والنفوذ الروسي في ليبيا و الساحل الافريقي المتزايد عبر الفيلق الافريقي "فاغنر سابقا " ، والتوغل الاقتصادي الصيني في المنطقة فتسعى الجزائر الى خلق نوع من التوازن في سياستها الخارجية وهو ما يسمى بمبدا الحياد الذي ورثته منذ الحرب الباردة .

[1] عبد المجيد تبون، **"الرئيس الجزائري: لن نبارك أو نشارك في الهرولة نحو التطبيع وفلسطين أم القضايا،"** الجزيرة نت، 20 سبتمبر 2020، شوهد في 16 مايو 2026، متاح على الرابط التالي :
https://www.aljazeera.net/politics/2020/9/20/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-3

[2] **افريكوم « AFRICOM » :** هي واحدة من القيادات القتالية الموحدة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية والعلاقات الأمنية مع 53 دولة أفريقية (باستثناء مصر التي تقع ضمن نطاق القيادة المركزية الأمريكية CENTCOM).

تُعد القوة الناعمة[1] أداة محورية في السياسة الخارجية المعاصرة لبناء النفوذ والصورة الذهنية للدول، ورغم امتلاك الجزائر مقومات موضوعية بارزة تؤهلها للعب هذا الدور كالإرث الثوري والموقع الاستراتيجي والثقافة العريقة، إلا أنها تواجه تحديا في توظيف هذه المؤهلات داخل الفضاء المتوسطي؛ ويعود ذلك بقاء مفهوم القوة الناعمة حبيس الأروقة الأكاديمية دون ترجمته إلى سياسة فعلية منهجية[2]، الا ان السياسة الخارجية في عهد الرئيس عبد المجيد تبون تميزت بنوع من الاهتمام بهذه القوة عكس السابق فهو تحدي وافق بالنسبة لتاثير الجزائر خارجيا ، فالجزائر لديها تاريخ عريق سواء بالثورة الجزائرية التي يضرب بها المثال في النضال العالمي من اجل التحرر ، إضافة إلى الموقع الجغرافي الممتد مغاربيا وعربيا وأفريقيا ومتوسطيا، وثنائية اللغة وتعايش بين اللسان العربي والأمازيغي المقرر دستوريا، وامتداد جغرافي غني بالتنوع التضاريسي والثقافي والتقليدي والتراثي، تعمل الجزائر على توظيف التراث كقوة ناعمة من خلال تحويل المواقع الأثرية إلى مسارات ثقافية مترابطة ذات قيمة سياحية وتنموية.

تشكل الطرق الصوفية الجزائرية مصدرا للقوة الناعمة. تشكلت الطرق الصوفية الجزائرية، كالقادرية والكنتية والرحمانية والعلاوية، كشبكات عابرة للحدود، وتتقدم التجانية التي أسسها سيدي أحمد التجاني في عين ماضي وانتشرت نحو تمبكتو وغاو وبلاد الهوسا، كأكثر البنى الشبكية توسعا ، ويمكن اعتبار هذه المنظومات قوة ناعمة يمكن للجزائر استغلالها بشكل اكبر لتفعيل دور الوساطة الدينية كامثل طريقة في التوغل نحو افريقيا وأدى عدد من هذه الطرق دورا في مقاومة الاستعمار الأجنبي العسكري والثقافي للبلاد العربية والإسلامية، غير أن غالبية هذه الطرق، وإن ظلت تنأى بنفسها عن تعاطي السياسة بشكل مباشر منذ نشوء الدولة الوطنية الحديثة، ظلت تشكل اثرا في المعادلة بعدد مريدين تجاوز 300 مليون[3]، وفي المقابل صناعة رؤية أخرى عن جزائر التسعينات و تبني صورة أخرى في جزائر ملتقى

[1] **القوة الناعمة :** القوة الناعمة أو القوة الذكية تعني استخدام الوسائل الدبلوماسية من تراث شعبي ومخزون ثقافي وحضاري ومكاسب إبداعية مجتمعية كرصيد في إدارة ونسج العلاقات الخارجية. وبالرجوع إلى مصمّمها جوزيف ناي، فإن القوة الناعمة تستند إلى ثلاث ركائز: القيم السياسية، والثقافة، والسياسة الخارجية.

[2]

[3] محمد عجمي ، **"الطريقة التيجانية ودورها الحضاري في أفريقيا". الميادين ، 10 جانفي 2024 ، متاح على الرابط التالي : https://url-shortener.me/M7RN.**

حوار الحضارات والأديان اين تلتقي كل الثقافات خصوصا مع دستور 2020 الذي يضمن حرية المعتقد ويكفلها في اطار الاحترام المتبادل . وفي هذا الاطار فان منطقة البحر الأبيض المتوسط تحتل مكانة حضارية مركزية ، إذ توالت عليها حضارات إنسانية متعاقبة عبر التاريخ. غير أن الحضارتين الأكثر رسوخا في المشهد المتوسطي الراهن هما الحضارةَ العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية، اللتان لا تزال بصماتهما حاضرة وفاعلة في المنطقة، وتتجلى على مستويات متعددة تشمل الدين واللغة والعادات والتقاليد والموروث الثقافي المشترك[1].

سعى العالم الغربي عموما وأوروبا خاصة إلى تصوير الجنوب المتوسطي الإسلامي باعتباره مصدرا للتهديد الإرهابي القادر على زعزعة الاستقرار الأوروبي، ولا سيما في ظل احتمالات توظيف الجاليات المسلمة المقيمة في أوروبا من قبل بعض التيارات الإسلامية المتشددة لخدمة أجنداتها. تبنى الخطاب الغربي مقاربة التصدي لما وصفه بالمد الأصولي القادم من الجنوب، وذلك في إطار ما أرسى قواعده صامويل هنتنغتون في أطروحته الشهيرة حول "**صدام الحضارات**". وقد استعين في ترسيخ هذه الصورة بأدوات الإعلام لتكريس صور نمطية مشوهة عن الإسلام والمسلمين، وفي هذا يعتبر كذلك تحدي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية التي تسعى وفق مقاربة جزائرية لتغيير هذه الذهنية . وفي هذا السياق واستغلالا للثراث الجزائري والحضاري والمتمثل أساسا في القديس اوغستين[2] الذي يعتبر قطبا من اقطاب المسيحية ، استقبلت الجزائر في 13 افريل 2026 البابا ليو الرابع عشر رئيس دولة الفاتيكان الذي يمثل رمزا مقدسا في العالم المسيحي الكاثوليكي الذي يتبعه اكثر من مليار و 300 مليون مسيحي ، وفي نفس السياق زار الباب كنيسة هيبون "عنابة سابقا " الإرث الروحي للديانة المسيحية ، وقد استقطبت الجزائر، طيلة هذه الزيارة، أنظار شعوب العالم التواقة إلى السلم والاستقرار والداعية إلى تكريس قيم التعايش والحوار والسلام، في ظل

[1] نصير العرباوي، **"صدام وحوار الحضارات في الفضاء المتوسطي"**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية 07، عدد 01 (جوان 2022): ص1354.

[2] **القديس أوريليوس أوغسطين (أوغسطينوس):** مفكر ولاهوتي شمال أفريقي عاش بين عامي 354 و430 للميلاد. جمع بين الفلسفة واللاهوت، وترك أثرًا عميقًا في تاريخ الفكر الغربي عبر العصور، ودافع بقوة عن العقيدة المسيحية، وإليه ينسب المسيحيون الفضل في وضع حد لأشهر ثلاث بدع مسيحية.

التوترات المتزايدة والتحديات الراهنة التي تواجهها البشرية جمعاء[1]. وهذا ما يبرز ان الجزائر تسعى الى غرس صورة التسامح والتعاون بين الحضارات خصوصا الإسلامية والمسيحية في سياسة خارجية تعتمد على الدبلوماسية الروحية التي ستستقطب العديد من المسيحيين الز زيارة الجزائر ومنها الى الانفتاح اكثر فاكثر على العالم في تطور واضح نحو بناء صورة الجزائر الجديدة ، الجزائر السلام . في تفنيد واضح لكل ما تدعيه اجندات أخرى.

[1] التلفزيون الجزائري. **"زيارة البابا ليون إلى الجزائر حدث بارز في ترسيخ قيم السلام والحوار والتعايش عبر العالم."** 15 أبريل 2026. شوهد في 16 مايو 2026. على الرابط : https://url-shortener.me/M7TY .

الصورة رقم 01 : تظهر صورة وقوف عميد جامع الجزائر الأعظم وامامه رفقة البابا ليو عشر بجامع الجزائر الأعظم

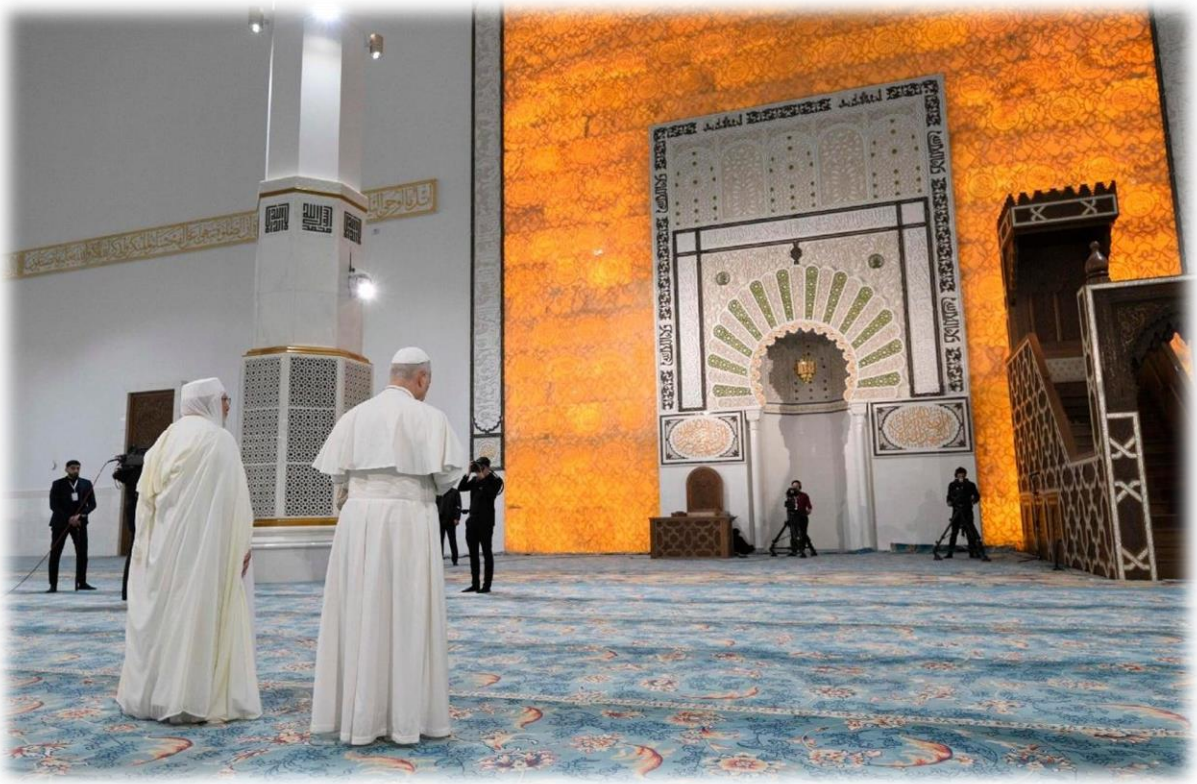

المصدر : https://www.vaticannews.va/ar/pope/news/2026-04/papa-leone-xiv-algeria-moschea-visita.html .

وفي هذا يمكن ان نقول ان السياسة الخارجية الجزائرية استخدمت القوة الناعمة التي كانت معرقلة في سنوات سابقة وفعلتها، وتجسيدا لهذا التوجه على أرض الواقع، وفي إطار مساعي الجزائر لتوظيف إرثها الحضاري أداة للقوة الناعمة على المستوى المتوسطي، نظمت الجزائر الطبعة الأولى من "اللقاءات الإفريقية المتوسطية للفكر" تحت عنوان "**أغسطين، تجل جزائري إفريقي ومتوسطي**"، وذلك بهدف إعادة قراءة إرث الفيلسوف القديس أوغسطين المولود بتاغاست (سوق أهراس) والمتوفى بهيبون (عنابة)، باعتباره رمز فكري يعكس تلاقي الأبعاد المحلية والإفريقية والمتوسطية. وقد جاء اختيار الضريح الملكي الموريتاني بتيبازة فضاء لمراسم الافتتاح الرسمي في دلالة رمزية بالغة، تجمع بين عمق الهوية الأمازيغية والانتماء

المتوسطي المشترك. وفي هذا السياق، أكدت وزيرة الثقافة والفنون أن القديس أغسطين يمثل حلقة مهمة في التراث الجزائري العريق، مشيرة إلى أن استحضار هذه الشخصية لا يندرج في سياق الاحتفاء الأكاديمي البحت، بل في إطار توظيف دبلوماسي واع للتراث الإنساني المشترك. وقد عكس الحدث طابعا دوليا ، إذ شارك في أشغاله باحثون من تونس والجزائر وفرنسا، وتميز حفل الافتتاح بحضور رسمي ودبلوماسي رفيع المستوى.وتكتسب هذه التظاهرة أهمية مضاعفة في سياق بحثنا، كونها تهدف إلى إنشاء فضاء فكري مشترك وتعزيز التعاون الأكاديمي بين ضفتي المتوسط، بما يسهم في ترقية الحوار الثقافي وترسيخ قيم التعايش، وهو ما يجعلها في جوهرها ردا حضاريا على أطروحة صدام الحضارات لهنتنغتون، وفي نفس الوقت تجعل الجزائر راعيا للحوارات الحضارية في الفضاء المتوسطي.

خلاصة الفصل :

أظهرت الدراسة أن التحولات التي يعرفها المتوسط، سواء المرتبطة بتنامي الصراعات الجيوسياسية أو التنافس الدولي حول الطاقة والممرات الاستراتيجية، فرضت على الجزائر ضرورة تنويع شراكاتها الدولية وتعزيز موقعها الجيوطاقوي، خصوصا في ظل التحولات العالمية المرتبطة بأمن الطاقة والطاقات المتجددة. ومنه فالجزائرسعت إلى بناء توازن في علاقاتها مع مختلف القوى الكبرى، مع الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي والدبلوماسي فالسيادة خط احمر للجزائر.

تواجه السياسة الخارجية الجزائرية جملة من التحديات الداخلية والخارجية، من أبرزها الاعتماد الاقتصادي على المحروقات وعدم الاستقرار الإقليمي في دول الجوار وتصاعد التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، إضافة إلى تعقيدات العلاقات الأورومتوسطية واستمرار التنافس الدولي داخل المنطقة. ورغم هذه التحديات، أبانت الجزائر عن قدرة متزايدة على توظيف أدوات القوة الصلبة والناعمة معا، من خلال دورها الأمني والدبلوماسي وهذا التغير نلمسه في استجابة الجزائر خارجيا بعد ما كانت في ركود في ما قبل 2020، وكذا عبر استثمار رصيدها الحضاري والثقافي والروحي في تعزيز صورتها داخل الفضاء المتوسطي.

يمكن القول إن فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط تظل مرتبطة بقدرتها على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية، وتعزيز المقومات الوطنية داخليا، بما يسمح لها بالحفاظ على دورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار والتوازن داخل الفضاء المتوسطي.

خاتمة

خاتمة :

خاتمة (نتائج واستخلاصات):

خلصت هذه الدراسة بعد مسار تحليلي ممتد عبر ثلاثة فصول متكاملة، إلى جملة من النتائج الجوهرية التي تُجيب عن إشكاليتها المحورية وتساؤلاتها الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

أثبتت الدراسة أن السياسة الخارجية لا يمكن فهمها الا من خلال مقاربة تجمع متغيرات عديدة تمتد من البنية الداخلية للدولة إلى ضغوط النظام الدولي. في الحالة الجزائرية تحديدا، تبين أن المحدد الجيوسياسي يحتل موقع الصدارة في رسم ملامح السياسة الخارجية، إذ يمنح الموقع الجغرافي الجزائر ثقلا استراتيجيا في الفضاء المتوسطي تحديدا.

كما كشف التحليل النظري أن المقاربات الثلاث الكبرى في دراسة العلاقات الدولية –الواقعية والليبرالية والبنائية– لا تلغي بعضها بل تتكامل في تفسير السلوك الخارجي الجزائري؛ فالواقعية تنير منطق القوة والردع الذي يسوغ الإنفاق العسكري المتصاعد، والليبرالية تفسر دوافع الانخراط في آليات التعاون المتوسطي، فيما تضيء البنائية دور الهوية الوطنية وموروث الثورة في صياغة الخطاب الخارجي وتحديد الثوابت الدبلوماسية.

أبانت الدراسة أن وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة والتعديل الدستوري 2020 شكل نقطة تحول حقيقية في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية؛ إذ انتقلت من مرحلة انكفاء نسبي وتردد في المبادرة إلى مرحلة دبلوماسية رئاسية نشطة تعيد تموضع الجزائر في محيطها الإقليمي والدولي. وقد تجلى ذلك بوضوح في تنويع الشراكات الاقتصادية، والانفتاح على قوى صاعدة كالصين وتركيا، وإعادة ترتيب العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على أسس الندية لا التبعية. وهو ما يؤكد الفرضية الأولى التي تفيد بان الجزائر تتجه نحو إعادة التموقع الاستراتيجي في الفضاء المتوسطي، عبر توظيف البعد الطاقوي والأمني والدبلوماسي لتعزيز الحضور الإقليمي في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة ، وكذا تنويع الشركاء الاقتصاديين بعيد عن التقيد بالشركاء التقليديين

خاتمة :

تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المتوسطي رهانات متعددة الأبعاد ومتشابكة المستويات:

– على الصعيد الأمني: تمثل ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية تحديات بنيوية يصعب مواجهتها منفردة، مما يجعل التعاون متعدد الأطراف ضرورة وبالاعتماد على المقاربة الجزائرية في ذلك .

– على الصعيد الاقتصادي: ورقة الطاقة أبرز أدوات النفوذ الجزائري في الفضاء المتوسطي، غير أن استدامة هذا النفوذ مشروطة بالتنويع الاقتصادي وتطوير قدرات الطاقة المتجددة.

– على صعيد التنافس الدولي: يشهد الفضاء المتوسطي تنافسا بين القوى الكبرى –الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي–، مما يضع الجزائر أمام اختبار صعب في الموازنة بين هذه المحاور.

– على صعيد القوة الناعمة: أخذت الجزائر في استثمار رصيدها الحضاري والثقافي والروحي كأداة دبلوماسية فاعلة تجسد توجه جديد يرسخ صورة الجزائر بلد التسامح والحوار على الخريطة الثقافية المتوسطية. وهو ما يؤكد الفرضيتين الثانية والثالثة على التوالي و التي تفيد الموقع الجغرافي والموارد الطاقوية محددات هامة في تعزيز الدور الإقليمي للجزائر في مجالها المتوسطي.وتسعى الجزائر إلى تبني مقاربة أكثر ديناميكية في القضايا الأمنية المتوسطية مع الحفاظ على مبدأ عدم التدخل. والتوجه نحو استعمال القوة الناعمة بشكل اكبر.

يمكن القول إن السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المتوسطي تتسم بنوع من التحول التكيفي وفق مصطلح تشارلز هيرمان؛ إذ تحتفظ بثوابتها المبدئية مع تطوير أدواتها وتنويع شراكاتها استجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. وهو نهج يعكس وعيا استراتيجيا بالتحديات الداخلية والخارجية من جهة، وطموحا مشروعا في استعادة الدور الإقليمي الريادي الذي طالما ميز الجزائر في محيطها من جهة أخرى. ويبقى الرهان الحقيقي مرتبطا بقدرة

خاتمة :

الجزائر على تجاوز نموذج الريع التقليدي وبناء اقتصاد متنوع يمنحها هامش مناورة دبلوماسية أوسع. وهو ما يدعم الفرضية الرابعة التي افترضت ان هناك علاقة بين التحديات الأمنية الإقليمية وبين إعادة صياغة الرؤية الدبلوماسية الجزائرية في سبيل تحقيق مصالحها والحفاظ على امنها القومي.

وفي الأخير، يتبين أن الجزائر تمتلك مقومات معتبرة تؤهلها للاضطلاع بدور محوري داخل الفضاء المتوسطي، سواء من خلال موقعها الجيوستراتيجي و إمكاناتها الطاقوية و رصيدها الدبلوماسي والتاريخي. غير أن نجاح هذا الدور مستقبلا يبقى مرتبطا بقدرتها على تعزيز التنمية الاقتصادية الداخلية، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتطوير أدوات القوة الناعمة، ومواصلة انتهاج سياسة خارجية متوازنة وفعالة تستجيب لمتطلبات البيئة الدولية المتغيرة وتحافظ في الوقت ذاته على المصالح العليا للدولة الجزائرية. ومن ثم، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن فقط في التكيف مع التحولات الراهنة، بل في القدرة على تحويل هذه التحولات إلى فرص استراتيجية تسمح للجزائر بتعزيز مكانتها كفاعل إقليمي مؤثر وشريك أساسي في معادلات الأمن والاستقرار والتنمية داخل الفضاء المتوسطي.

ومن جهة أخرى، تبقى هذه الدراسة جهدا بحثيا قابلا للنقد والمراجعة ، وهو ما يشكل إحدى الخصائص الأساسية للبحث العلمي. فقد تتوصل الدراسات المستقبلية إلى نتائج مختلفة أو تقدم تفسيرات جديدة لبعض الظواهر والقضايا التي تناولها هذا البحث، سواء من خلال الاعتماد على معطيات أحدث أو مناهج أكثر تطورا أو زوايا تحليل مختلفة. يمثل مساهمة إيجابية في إثراء النقاش العلمي وتعزيز التراكم المعرفي الذي يشكل أساس تطور العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، والعلوم السياسية بصفة خاصة.

إن قيمة أي دراسة علمية لا تقاس فقط بما تقدمه من نتائج، وإنما كذلك بما تثيره من تساؤلات جديدة وما تفتحه من مسارات بحثية مستقبلية. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تأمل أن تكون لبنة متواضعة ضمن الجهود الأكاديمية الرامية إلى فهم السياسة الخارجية

خاتمة :

الجزائرية وتحليل أبعادها المختلفة، وأن تسهم في تشجيع المزيد من البحوث المتخصصة المرتبطة بالقضايا الاستراتيجية التي تمس الدولة الجزائرية ومحيطها الإقليمي والدولي.

وفي الأخير، فإن تراكم الدراسات والأبحاث حول القضايا الوطنية والاستراتيجية يمثل ضرورة علمية ووطنية في آن واحد، لأنه يساهم في بناء معرفة أكاديمية تستند إلى التحليل العلمي ، و يوفر أرضية معرفية يمكن أن يستفيد منها الباحثون وصناع القرار والمهتمون بالشأن العام. ومن ثم، فإن تطوير البحث العلمي في مجال السياسة الخارجية الجزائرية يظل رهانا أساسيا لفهم التحديات والفرص التي تواجه الدولة الجزائرية في بيئة دولية تتسم بالتغير المستمر والتعقيد المتزايد.

قائمة المراجع

1/الوثائق الرسمية :

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 10 ديسمبر 1963.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94، الصادر في 24 نوفمبر 1976.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر في 28 فبراير 1989.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر في 8 ديسمبر 1996.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

-الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قرار الجمعية العامةA/RES/55/25 ، نيويورك، 15 نوفمبر 2000.

Dialogue 5+5، إعلان الجزائر، المؤتمر الرابع عشر لوزراء الخارجية، الجزائر، 21 جانفي 2018.

2/ الكتب :

-النعيمي، أحمد. "**السياسة الخارجية**". عمّان: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2010.

-السيد سليم، محمد. "**تحليل السياسة الخارجية**". القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

-حدادي، جلال. "**معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**". الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

-موساوي، لخضر. "**الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري.**" رسالة ماجستير، جامعة دالي براهيم، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010.

-عناني صابر، محمد. "**الإشكاليات الأمنية في دول البحر الأبيض المتوسط**". الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2020.

-مصلوح، كريم. "**التعاون والتنافس في المتوسط**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

-بن عنتر، عبد النور، وعومرية سلطاني (ترجمة). "**غرب المتوسط مركبًا أمنيًا: مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرات**". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023.

-بن عنتر، عبد النور. "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.**" الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

- Waltz, Kenneth N. "**Theory of International Politics**". New York: McGraw-Hill, 1979.

- Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. Power and "**Interdependence**". 4th ed. New York: Longman, 2012.

-Nye, Joseph S. Soft Power: "**The Means to Success in World Politics**". New York: PublicAffairs, 2004.

-Kissinger, Henry. "**World Order**". New York: Penguin Press, 2014.

- Castells, Manuel. Communication Power. Oxford: Oxford University Press, 2009.

- Strange, Susan. " **Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy**". Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

- Dicken, Peter." **Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy**". 7th ed. New York: The Guilford Press, 2015.

- Keck, Margaret E., and Kathryn Sikkink. "**Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics**". Ithaca: Cornell University Press, 1998.

- Stiglitz, Joseph E." **Globalization and Its Discontents**". New York: W. W. Norton & Company, 2002.

- Barnett, Michael, and Martha Finnemore. "**Rules for the World: International Organizations in Global Politics**". Ithaca: Cornell University Press, 2004.

–Baeck, Louis. "**The Mediterranean Tradition in Economic Thought**". London and New York: Routledge, 1994.

–Ekman, Alice." **China in the Mediterranean: An Emerging Presence**". Paris: French Institute of International Relations (IFRI), 2018.

3/المقالات :

-كامل، علاء. "**السياسة الخارجية: المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية.**" مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 67 (سبتمبر 2021): 85–105.

-لادمي، عربي محمد. "**السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات.**" مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25 (ديسمبر 2016).

-العياصرة، إسلام أحمد سليم. "**محددات السياسة الخارجية.**" المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 9 (يوليو 2019): 1–15.

-رقولي، كريم. "**المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجًا.**" مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 2 (جوان 2019): 325–345.

-شاعة، محمد. "**تطور حقل تحليل السياسة الخارجية: دراسة في الأعمال النموذجية.**" مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 7 (سبتمبر 2017): 285–305.

-صالح سميع، حسين حسين. "**عملية صنع السياسة الخارجية.**" مجلة جامعة اليمن، العدد 8 (ديسمبر 2022): 1–20.

-عباد، أمير. "**مقاربة التحليل المجتمعي للسياسة الخارجية: دراسة نظرية مفاهيمية.**" مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 10، العدد 4 (2025): 790–810.

-البدري، مروة حامد. "**نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.**" مجلة سياسات عربية، العدد 41 (نوفمبر 2019): 80–100.

-بن عزوز، عزوزي. "**السياسة الخارجية على ضوء التعديل الدستوري 2020.**" مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 3 (سبتمبر 2024): 535–555.

-بوقراس، رقية. "**الدوائر الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية.**" مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 6، العدد 4 (ديسمبر 2024): 80–98.

-فروحات، حدة. "**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.**" مجلة الباحث، العدد 11 (2012): 145–165.

-برد، رتيبة. "**الأمن المتوسطي بين المواجهة والحوار.**" المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد 7، العدد 1 (جوان 2021): 280–300.

-علاق، جميلة. "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: من رد الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية.**" مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 19، العدد 2 (2022): 100–120.

-علالي، حكيمة. "**الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط.**" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2 (جانفي 2012): 50–110.

-مصطفى، صايج. "**التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط.**" المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

-بكيس، نور الدين. "**الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي.**" مركز الجزيرة للدراسات، مجلة لباب، العدد 7 (أوت 2020).

-بوزيدي، يحيى. "**السياسة الخارجية الجزائرية: تغيير تحت إكراهات بيئة مضطربة.**" مركز الخليج . الكويت، 2021.

-مزياني، صبرينة. "**دور المقاربة الدبلو-أمنية في تعزيز الدور الإقليمي للجزائر: النزاع الليبي نموذجًا.**" المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 10 (2025): 980–995.

-بومدين، وسيلة. "**الدور الاستراتيجي للجزائر في الأزمة التونسية: بين الحياد والمصلحة الجيوسياسية.**" مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد 1، العدد 2 (2022): 110-130.

- بن جداه، عبده. "**دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي.**" مجلة القانون والمجتمع، المجلد 13، العدد 1 (2025): 185-205.

-شاعة، محمد. "**قضايا التعاون بين الجزائر وتركيا في بيئة إقليمية فوضوية.**" مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2: 105-125.

-زيتوني، محمد. "**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية (2019-2023).**" المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 8 (2024): 490-510.

-عجيني، عبد الغني. "**مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في بيئة إقليمية مضطربة.**" مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1 (جوان 2025): 345-365.

-شرايرية، نادية. "**إشكالية تعريف الإرهاب في القانون الدولي.**" مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 45، جامعة باجي مختار-عنابة (جوان 2014): 150-165.

-حقاني، حليمة. "**المنظور السياسي في دراسة الظاهرة غير الشرعية.**" مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2 (2022): 340-360.

-بلحاج، سليم. "**الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري.**" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3 (جويلية 2021): 585-605.

-خلفة، نصري. "**توجهات الدول الكبرى وقوى التنافس الدولي على مناطق النفوذ: حوض البحر الأبيض المتوسط أنموذجًا.**" مجلة الدراسات المتوسطية، العدد 11 (2020): 415-435.

-بهاز، حسين. "**التواجد الروسي في البحر الأبيض المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية.**" مجلة الدراسات المتوسطية، العدد 16 (2025): 270–290.

-العرباوي، نصير. "**صدام وحوار الحضارات في الفضاء المتوسطي.**" مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7، العدد 1 (جوان 2022): 1345–1365.

-بلقرشي، إيمان. "**المقاربات الجيوسياسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.**" المجلة السياسية للدراسات السياسية، المجلد 8، العدد 1 (2021): 390–410.

-فراني، حياة. "**العلاقات الجزائرية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق.**" مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 10، العدد 1 (جوان 2025): 145–165.

-سهايلية، سماح. "**الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية.**" المركز الديمقراطي العربي، جانفي 2017.

-وهبان، أحمد محمد. "**الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر.**" مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، العدد 1 (2016): 1210–1230.

- مصطفى، مروة خليل. "**القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير.**" كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2016.

-أشن، فوزي. "**الدين في نظريات العلاقات الدولية: النظرية البنائية نموذجًا.**" مجلة شؤون استراتيجية، العدد 17 (مارس 2024): 88–105.

-Kadier, David. "**Foreign Policy as a Continuation of Domestic Policy by Other Means.**" Foreign Policy Analysis Journal (2024): 1–20.

-Herbert, Matthew. "**Lessons from Algeria on Foreign Terrorist Fighters.**" ISS Today, Institute for Security Studies, 2019.

-Lesser, Ian. "**Terrorism and Mediterranean Security: A Net Assessment.**" German Marshall Fund, 2016.

-Wöllenstein, Jakob, et al. "**Illegal Migration as a Political Weapon**". Berlin: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2021.

-Santarelli, Lorenza. "**The Weaponisation of Migration**". Master's Thesis, 2022.

-Bessedik, Mohammed. "**Statement by Algeria on Measures to Eliminate International Terrorism before the Sixth Committee** ."(71st Session). United Nations, New York, 4 October 2016.

-PRIEGO, Alberto. "**Russian Strategy in the Mediterranean: A Second Front.**" Opinion Paper 08/2026, IEEE, 23 January 2026.

-Benguita, Mourad. "**Algeria–Slovenia Relations: Analyzing Political and Economic Dynamics Through Small and Medium States Diplomacy.**" Innovative Issues and Approaches in Social Sciences (2026): 40–60.

- Energy Institute. "**Statistical Review of World Energy 2024**". London: Energy Institute, 2024.

- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). **Annual Statistical Bulletin 2023**. Vienna: OPEC, 2023.

-International Monetary Fund. **Algeria: 2025 Article IV Consultation**. IMF Country Report No. 25/270. Washington, DC: IMF, September 2025.

-Elgendy, Karim. "**Voici comment et pourquoi la Méditerranée pourrait prendre la tête de la révolution mondiale de l'énergie propre**." Climate High-Level Champions, mars 2025.

4/ الرسائل الجامعية :

-عسلاوي، ليلى. "**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري 2020**".رسالة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024.

-قشيدة، سارة. "**البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية**".رسالة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم علاقات دولية، 2018-2019.

-حمزة، حسام. "**المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الأفريقي 1991-2015**".رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.

-عامر، ناصر. "**معضلة المخدرات في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في المقاربة الأمنية الجزائرية**".رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2021.

- مبرك، رفيدة، "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تلمسان، الموسم الجامعي 2024/2023.

- سارة ، بوحادة، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار في ظل التحولات الإقليمية الراهنة**"، رسالة دكتوراة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الموسم الجامعي 2019/2018.

-عصماني، ليلى. "**مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط**".رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

-برد، رتيبة. "**الحوار الأورومتوسطي: من برشلونة إلى منتدى 5+5**".رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009.

-عبد الحفيظ، حسناوي. "**تأثير الأوضاع الداخلية على أداء السياسة الخارجية: دراسة حالة مصر 2011-2015**".رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2015-2016.

- مراح، يمينة. "**الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر الجزائر: دراسة في الدوافع والتداعيات الأمنية على الجزائر**".مذكرة ماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

5/المواقع الالكترونية :

-بكيس، نور الدين."**الحراك الشعبي الجزائري** ".مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاطلاع: 5 أفريل 2026. على الرابط : https://url-shortener.me/JOF2 .

-البلاد."**مع المترشح عبد المجيد تبون — استوديو الرئيس**". YouTube، 10 نوفمبر 2019. تاريخ الاطلاع: 5 أفريل 2026. على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=D_o2CaLlz8A .

-تبون، عبد المجيد."**قطار التغيير انطلق ولا تراجع عن الجزائر الجديدة** ".جريدة المساء، 12 أوت 2020. تم الاطلاع في 5 أفريل 2026. على الرابط : https://url-shortener.me/MC3K .

-عسلاوي، ليلى."**الرئيس تبون: التعديل الدستوري لـ2020 شكل محطة مفصلية** ".الجزائر الدولية، 22 جانفي 2026على الرابط التالي :
https://www.youtube.com/watch?v=43WtpPfwH34 .

-الجزيرة نت."**تحذيرات من اندلاع حروب جديدة بسبب تداعيات حرب إيران**".10 أفريل 2026. تاريخ الاطلاع: 12 أفريل 2026 على الرابط :.-https://url shortener.me/KIE9 .

..-الجزائر الجديدة. "**الجزائر تستغني عن القمح الفرنسي**".19 نوفمبر 2025. تاريخ الاطلاع: 12 أفريل 2026. على الرابط : https://url-shortener.me/MCJN .

-وكالة الأنباء الجزائرية" .(APS) **مجلة الدبلوماسية الاقتصادية الإيطالية تخصص ملفًا عن الجزائر** "في 23نوفمبر 2025. على الرابط :https://url-shortener.me/MCJR.

- الجزائر الآن."**13مليار أورو قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر وإيطاليا في 2025**".في 25 مارس 2026.https://url-shortener.me/KORU .

-Eco-Algeria."**قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا بلغت 3.96 مليار دولار عام 2017**".نشر في 25 فبراير 2018.على الرابط : https://eco-algeria.dz/node/1956.

-الجزيرة مباشر."**تبون: طرابلس خط أحمر** ".في 08 جوان.2021 .على الرابط :
https://url-shortener.me/L5QA.

-الجزيرة نت" .**كيف تساعد الجزائر تونس اقتصاديًا**" في 15جانفي 2025.على الرابط التالي:-https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/15/algeria-help-tunisia-economically.

-وكالة الأنباء الجزائرية."**(APS) عهدة الجزائر في مجلس الأمن الأممي: دفاع مستميت عن القضية الفلسطينية**". 21ديسمبر 2025. عللى الرابط : https://url-shortener.me/LH2T .

- الجزيرة للدراسات."**مؤشرات على استعادة العلاقات الجزائرية الإسبانية**".في 25فبراير 2025. تاريخ الاطلاع: 25 أفريل 2026.على الرابط : https://url-shortener.me/LI62 .

-بي بي سي عربي." **توتر العلاقات بين الجزائر وإسبانيا على خلفية الصحراء الغربية.**"، **2021**.على الرابط :https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59118449 .

-العربي الجديد."**الجزائر تعيد تفعيل معاهدة الصداقة مع إسبانيا** ".تاريخ الاطلاع: 25 أفريل 2026.على الرابط :https://url-shortener.me/LI6M .

-الغد الجزائري."**الجزائر ثاني مزود للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي** ".تاريخ الاطلاع: 25 أفريل2026 على الرابط : https://url-shortener.me/LI77 .

-إلهام قرباج." **بعد 20 عامًا.. الجزائر تراجع شراكتها مع الاتحاد الأوروبي** ".الجزيرة نت، 15 أكتوبر 2024. تاريخ الاطلاع: 16 افريل 2026 .على الرابط : https://url-shortener.me/KWXP .

سيدمو، محمد."**الجزائر تريد التخلص من أعباء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** ". القدس العربي، 1 فبراير 2025. تاريخ الاطلاع: 16 ابريل 2026 .على الرابط : . https://url-shortener.me/KWXP .

قناة الجزيرة."الاتحاد الأوروبي يقبل مراجعة اتفاق الشراكة مع الجزائر".15 فيفري 2025 . https://url-shortener.me/L27V.

عرقاب، محمد."**يبرز مكانة الجزائر كفاعل رئيسي في الساحة الطاقوية** ".وكالة الأنباء الجزائرية، 5 فيفري2026.على الرابط : https://2u.pw/L2x68H

جريدة المساء."**الجزائر قادرة على قيادة التحوّل الطاقوي بالحوض المتوسطي**."17ماي 2025.على الرابط : https://2u.pw/jnJn2C .

بي بي سي نيوز."**الجزائر تعلن إسقاط طائرة درون عسكرية من الحدود مع مالي**."02أفريل 2025 . على الرابط :
https://www.bbc.com/arabic/articles/ce3qyqpk699oعلى.

– موقع المرجع الإلكتروني."**الجريمة المنظمة** ".تاريخ الاطلاع: 1 ماي 2026. على الرابط: https://ns1.almerja.com/reading.php?idm=118361 .

– مجلس الشرق الأوسط في الشؤون الدولية."بحرنا: دور أوروبا في أمن منطقة المتوسط ". تاريخ الاطلاع: 3 ماي 2026.على الرابط : https://url-shortener.me/LTV9 .

–الجزيرة نت."**اتفاقية عام 1968 بين فرنسا والجزائر:معاهدة تواجه مطالب بالإلغاء** ". 14جانفي 2025.على الرابط : https://url-shortener.me/LUWN .

–وكالة الأنباء الجزائرية."**الجزائر/إسبانيا: انطلاق أشغال الاجتماع الثنائي بين وزيري الداخلية**".20 أكتوبر 2025.على الرابط : https://url-shortener.me/LV8J .

–الصريح."**تعزيز التعاون لمكافحة الهجرة السرية بين الجزائر وإسبانيا**".20أكتوبر 2025.على الرابط :./https://sarih.dz/41551-2 .

المركز الديمقراطي العربي" .**الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية**."03 جانفي 2017.على الر ابط : https://democraticac.de/?p=42014 .

– Radio Algérie."**الجزائر بإمكانها أن تصبح أحد الفاعلين الأكثر نفوذًا في الفضاء المتوسطي**".22ماي 2020. تاريخ الاطلاع: 7 ماي 2026.على الرابط :
https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200522/193902.html .

-جين ليانغ زيانغ."**الصين في منطقة المتوسط: ثلاث محطات رئيسية**"، Middle East ". Council on Global Affairs.تاريخ الاطلاع: 8 ماي 2026 .على الرابط :

. https://url-shortener.me/M089

-محمد، ريهام."**أبعاد السياسة الصينية تجاه منطقة المغرب العربي** ".مركز شاف للدراسات المستقبلية. تاريخ الاطلاع: 8 ماي 2026 . على الرابط :

. https://url-shortener.me/M08Z

-نرش، بشار."**المقاربة الجيوسياسية الروسية في منطقة البحر المتوسط** ".مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، 15 أوت 2024. تاريخ الاطلاع08 ماي2026.على الرابط :

. https://url-shortener.me/M1M0

-الميادين."**الطريقة التيجانية ودورها الحضاري في أفريقيا**".14جانفي 2024.على الرابط: .https://url-shortener.me/M7RN

-التلفزيون الجزائري."**زيارة البابا ليون إلى الجزائر**."15أفريل 2026. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2026.على الرابط : https://url-shortener.me/M7TY .

-الجزيرة نت."**الرئيس الجزائري: لن نبارك أو نشارك في الهرولة نحو التطبيع**".20سبتمبر 2020. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2026.على الرابط :
https://www.aljazeera.net/politics/2020/9/20/%D8%A7%D9%84%D8
%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-3.

فاتيكان نيوز."**البابا ليو الرابع عشر بالجزائر: زيارة الجامع الأعظم**."13أفريل 2026.على الرابط :-https://www.vaticannews.va/ar/pope/news/2026-04/papa
leone-xiv-algeria-moschea-visita.html.

−Stimson Center. "**A Conversation with H.E. Sabri Boukadoum**." YouTube16 ، May 2026.on the site : https://www.youtube.com/watch?v=ga−6eVndKjs&t=5526s.

قائمة الاشكال والصور والخرائط

قائمة الاشكال والصور والخرائط

قائمة الخرائط :

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	موقع الجزائر في العالم	36
02	الموقع الجغرافي للجزائر	36
03	خريطة الجزائر الطاقوية	39
04	الموقع الجغرافي والاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط	41
05	أهمية الجزائر كشريك طاقوي للاتحاد الأوروبي	45
06	موقعا الجزائر وإيطاليا على مستوى البحر الأبيض المتوسط	61
07	الدول التي ستتهدد بتفاقم الازمة الليبية	79
08	تمثل مسار خط انابيب الغاز الطبيعي من الجزائر نحو اوروبا	86
09	التوزيع الجغرافي لضحايا الإرهاب وعلاقته بالمناطق الحدودية وسط الساحل خلال الفترة 2017 الى 2025	96
10	طرق الاتجار الرئيسية بالكوكايين من وإلى دول الساحل، والأقاليم ذات مضبوطات الكوكايين الفردية	99

قائمة الاشكال والصور والخرائط

	في غرب ووسط أفريقيا، يناير 2019 – سبتمبر 2023"	
11	تبين اهم الطرق الهجرة غير الشرعية في القارة الافريقية	103
12	توضح نسبة الهجرة غير الشرعية من مختلف المناطق نحو أوروبا	104
13	تبين وجود الموارد الطاقوية في حوض البحر الأبيض المتوسط	110
14	توضح تواجد القواعد العسكرية الامريكية في العالم	114
15	توضح تواجد الشركات الصينية على مستوى موانئ الجزائر	118
16	توضح تواجد الروسي في افريقيا وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط	120

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يمثل التبادل التجاري بين الصين ودول المغرب العربي بين 2018 و2024	58
02	شكل بياني يمثل حجم المبادلات التجارية بين تركيا والجزائر	62
03	يوضح سبل التعاون في المجال الأمني	71

قائمة الاشكال والصور والخرائط

04	يمثل شكل بياني يوضح ترتيب الجيش الجزائري من بين دول المتوسط	75
05	: دائرة نسبية تمثل نسب تصدير الغاز الطبيعي عبر الانابيب للاتحاد الأوروبي	85
06	احتياطي الغاز في شرق حوض المتوسط	108

قائمة الصور

01	تظهر صورة وقوف عميد جامع الجزائر الأعظم رفقة البابا ليو عشر بجامع الجزائر الأعظم	129

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة 1

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية 11

المبحث الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية 13

المطلب الأول : مفهوم ومحددات السياسة الخارجية..... 13

المطلب الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية..... 22

المطلب الثالث : نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية..... 26

المبحث الثاني : جيوستراتيجية المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية 30

المطلب الأول : مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية 30

المطلب الثاني : الابعاد الجيوستراتيجية لإقليم المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية..... 40

الفصل الثاني: تحولات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الفضاء المتوسطي..... 50

المبحث الأول : التحولات الداخلية المؤثرة في توجه السياسة الخارجية 52

المطلب الأول : التحولات السياسية وإعادة ترتيب الأولويات الخارجية..... 52

المطلب الثاني : التحولات الاقتصادية واثرها على التوجهات الخارجية..... 56

المبحث الثاني : تحولات المقاربة الجزائرية اتجاه المتوسط..... 64

المطلب الأول : تطور العلاقات الجزائرية –الأوروبية 64

المطلب الثاني : دور الجزائر في استقرار الفضاء المتوسطي 74

الفصل الثالث: فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط بين الرهانات والتحديات 92

قائمة الاشكال والصور والخرائط

المبحث الأول : الرهانات الأمنية في الفضاء المتوسطي 94

المطلب الأول : الإرهاب 94

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة العابرة للحدود 97

المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية 100

المبحث الثاني : الرهانات الاقتصادية والتحديات الجيوسياسية 108

المطلب الأول : الموارد والثروات في الفضاء المتوسطي 108

المطلب الثاني : تنافس القوى العظمى في الفضاء المتوسطي 112

المطلب الثالث : الفرص والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في فضائها المتوسطي 121

خاتمة 131

قائمة المراجع 136

قائمة الاشكال والصور والخرائط 152

فهرس المحتويات 156

الملخص : 159

الملخص

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الفضاء المتوسطي في ظل التحولات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة، مع التركيز على المحددات المؤثرة في صياغتها والأدوات المعتمدة في تنفيذها. وتنبع أهمية الموضوع من المكانة الاستراتيجية التي يحتلها البحر الأبيض المتوسط في الحسابات الجيوسياسية للجزائر، باعتباره فضاء حيويا تتقاطع فيه قضايا الأمن والطاقة والهجرة والتنافس الدولي و انطلقت الدراسة كيفية تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع التحولات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة في الفضاء المتوسطي و مدى اسهام ذلك في تعزيز فاعلية الدور الجزائري ضمن التوازنات الإقليمية والدولية .وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية شهدت في الآونة الأخيرة ديناميكية متجددة ارتكزت على توظيف المقومات الجيوسياسية والطاقوية والدبلوماسية للدولة، مع المحافظة على المبادئ التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. كما أظهرت النتائج أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر ومواردها الطاقوية وقدراتها الدبلوماسية تمثل عوامل رئيسية في تعزيز حضورها داخل الفضاء المتوسطي، رغم استمرار جملة من التحديات المرتبطة بالتنافس الدولي والتهديدات الأمنية والتحولات الاقتصادية الإقليمية .

الكلمات المفتاحية :السياسة الخارجية الجزائرية، الفضاء المتوسطي، الأمن الإقليمي، الطاقة، الدبلوماسية الجزائرية، التحولات الجيوسياسية.

الملخص

Abstract :

This study aims to analyze Algerian foreign policy toward the Mediterranean space in light of the current geopolitical, security, and economic transformations, with particular emphasis on the determinants shaping its formulation and the instruments employed in its implementation The significance of the topic stems from the strategic importance of the Mediterranean region in Algeria's geopolitical calculations, as it constitutes a vital arena where issues of security, energy, migration, and international competition intersect.

The study addresses the following central question: How has Algerian foreign policy interacted with the ongoing geopolitical, security, and economic transformations in the Mediterranean region, and to what extent has this interaction enhanced Algeria's effectiveness and position within regional and international balances of power? To answer this question, the research relies on the descriptive-analytical approach, the historical method, and content analysis, supported by relevant statistical data.

The findings reveal that Algerian foreign policy has undergone a renewed dynamism based on the mobilization of the country's geopolitical, energy, and diplomatic assets, while maintaining its traditional principles, particularly respect for state sovereignty, non-interference in internal affairs, and the peaceful settlement of disputes. The study further concludes that Algeria's strategic geographical location, energy resources, and diplomatic capabilities constitute key factors in strengthening its role within the Mediterranean space. Nevertheless, the country continues to face significant challenges related to international competition, security threats, and regional economic transformations.

Keywords: Algerian Foreign Policy; Mediterranean Space; Regional Security; Energy Diplomacy; Algerian Diplomacy; Geopolitical Transformations.